الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'Enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر

Université MUSTAPHA stambouli Mascara

الكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: العلوم الإنسانية

المخبر: البحوث الاجتماعية والتاريخية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص: تاريخ– الحوض الغربي للمتوسط: تاريخ وحضارة

فرع: الدولة العثمانية وغرب المتوسط (1492–1912)

العـــــــنوان

الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات

(1671 – 1830م)

تقديم الطالبة: جميلة مشرفي

يوم: 2018/04/19

أمام لجنة المناقشة:

الرئيس	سعد طاعة	أستاذ محاضر. أ	جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر
المناقش	هواري قبايلي	أستاذ محاضر.أ	جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر
المناقش	شكيب بن حفري	أستاذ	جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله
المناقش	معمر العايب	أستاذ محاضر. أ	جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان
المقرر	ودان بوغفالة	أستاذ	جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر

السنة الجامعية: 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

قال الله تعالى: " وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ" سورة البقرة، الآية 237.

كلمة شكر واعتزاز لأستاذي المحترم "ودان بوخفالة"، هي كلمة حق تقال غير أن الكلمات تخونني، فلا أجد من يستوفي في حقه سواء على توجيهاته القيمة وتعاونه وصبره والمجهودات التي بذلها لدفع هذا العمل إلى الأمام.

إلى الأساتذة الأفاضل لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين قدموا لنا يد المساعدة

إلى كل عمال المكتبة والمخبر، ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة، وكان متفهما لطبيعة هذا البحث.

إهــداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله

إلى زوجي الغالي سيد أحمد ووالديه حفظهما الله

إلى ابني العزيز إسلام

إلى إخوتي وأخواتي

وإلى كل أفراد العائلة

أهدي هذا العمل.

قائمة المختصرات باللغة العربية:

ج:	جزء
دخ:	دينار خمسيني
در:	دراهم ريال
ر.د.ص:	ريال دراهم صغار
سم:	سنتمتر
ص:	صفحة
ط:	طبعة
غ:	غرام
ق أ:	قرش أشبيلي
ق إ:	قرش إسباني
كلغ:	كيلوغرام
م:	متر

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

A.E..S.C:	Annales économies societies et civilisations
Ed:	Edision
I.H:	L'information Historique
Imp:	Imprimerie
Lib:	Librairie
P.U .F:	Presse Universitaire de France
R.A:	Revue Africaine
R.O.M.M:	Revue de L'Occident Musulman et de la Méditérranée
R.M.O:	Reccueil de Mimoires Orientaux
R.T::	Revue Tunisienne
S.N.E.D :	Société Nationale d'édition et de diffusion
T :	Tome
T.I.R.S :	Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes

مقدمة

إن موضوع البحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال الفترة العثمانية ما زال يستقطب اهتمام الباحثين والدارسين، على خلاف الموضوعات السياسية والعسكرية التي هيمنت على حقل الدراسات الخاصة بالجزائر العثمانية، ويكمن تفسير ذلك في الدور البارز الذي لعبته البحرية الجزائرية وقتذاك، وما نجم عنه من صدام مع الدول الأوروبية.

لكن هذا الاهتمام يحتاج إلى مزيد من الدراسات التي تعمق الفهم وتوضح الملامح، وتسلط الضوء على جوانب وقضايا خفية من هذه الحقبة، ولعل من أهم هذه الجوانب دراسة البيئة الاقتصادية لبايلك الغرب الذي شهد ظروفا خاصة بحكم السيطرة الاسبانية على وهران، إحدى أهم مدن هذا الإقليم، وهذا ما جعل البايلك يعيش تجاذبا قويا باعتباره احتوى نقطة الاحتكاك بين الإيالة واسبانيا، ومن جهة أخرى تركز اهتمامات حكام الجزائر تدريجيا على الداخل في أواخر العهد العثماني بدل الاعتماد على مداخيل الأسطول البحري، بعدما اعتراها من تراجع بسبب اختلال التوازن بينه وبين الأساطيل الأوربية، وهو ما جعل قضية الاعتماد على الأسواق من أولويات السلطة العثمانية في الجزائر.

برزت فكرة معالجة موضوع: **"الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات 1671-1830م"** على إثر مناقشات عديدة تمت مع الأستاذ المشرف الدكتور ودان بوغفالة، كما كان لبعض الأساتذة فضلا كبيرا في توجيه انتباهنا إلى ضرورة الإنطلاق في هذا الموضوع، باعتباره موضوع في غاية الأهمية وجديراً بالدراسة، كونه يبرز لنا مدى مساهمة الأسواق في الحياة الاقتصادية، وبتحديد دورها التجاري ونظامها خلال عهد الدايات.

ولقد تم **إختيار الموضوع** من خلال بلورة عنوانه، وذلك بتحديد الرقعة الجغرافية والإطار الزماني بغرض تسهيل الدراسة وحصر مجالها، حيث كان **الإطار المكاني** سهلا نسبيا وحصره في إقليم بايلك الغرب من الإيالة، لأهميته الكبيرة، فهو ينفتح على أربع جهات، عن طريق جسور تمتد غربا إلى المغرب الأقصى، وإلى بايلك التيطري ودار السلطان شرقاً، وإلى الصحراء جنوبا، كما

يمتد نحو أوربا عبر موانئها؛ ومن هذا التحديد لمنطقة الغرب الجزائري يتضح أن النشاط الذي يتخذه نظام الأسواق في هذا المجال الجغرافي يتفاعل مع عدة أجزاء من البلاد وحتى خارجها.

أما **الإطار الزماني** فقد اخترنا عهد الدايات من 1671-1830م كونها مرحلة مفعمة وغنية بالأحداث والتغيرات السياسية والاجتماعية، فهي الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، التي شهدت تشبع الدولة الكلي وانحدارها نحو الزوال الفعلي، وخاصة بعد تفشي الفساد في أغلب أجهزة الدولة الذي أنتج ثورات أثرت على الجهاز العسكري، الذي لم يعد قادرا على تجديد نفسه.

أما **دواعي وأسباب إختياري** لهذا الموضوع واهتمامي به فتعود إلى عوامل منها:

- قلة الدراسات وندرتها حول الموضوع، وقد كان لهذا السبب الدور الكبير والمحفز القوي للخوض في هذه الدراسة لما سيكسبها من أهمية بالغة.
- والشيء الذي **دفعني إلى البحث** في هذا الموضوع هو الأثر الكبير لاسترجاع مدينة وهران من الإسبان على أوضاع البلاد عامة، وبايلك الغرب خاصة، وعلى الاقتصاد كذلك.
- محاولة رسم صورة عن الأسواق وتجارتها ببايلك الغرب، وتوضيح أنواعها وأصنافها.
- الرغبة في دراسة الوضع التجاري في بايلك الغرب قبل التحولات العنيفة التي أحدثها الاحتلال الفرنسي إبتداءا من العقد الثالث للقرن التاسع عشر.
- الوقوف على الأوضاع الاقتصادية لبايلك الغرب خلال العهد العثماني.
- إيماني بإحياء التراث التاريخي للجهة الغربية من الوطن ونفض الغبار عنه.
- المساهمة في إثراء الكتابة التاريخية المحلية للجزائر في العصر الحديث.

وتسعى الدراسة إلى إلقاء أضواء على الأسواق والنشاط التجاري ببايلك الغرب من خلال **الإشكالية التالية:**

- ما هي الملامح الكبرى لمظاهر الحياة التجارية في بايلك الغرب خلال عهد الدايات، وما هي ملامح التنظيمات التي عرفتها الأسواق ببايلك الغرب؟
- ما هي مكانة الأسواق ودورها الاقتصادي والاجتماعي والإداري ببايلك الغرب؟

- ما مدى تأثير الأوضاع التي عرفتها الجزائر خلال عهد الدايات على النشاط التجاري بباياك الغرب؟
- ما هي الممارسات والأنظمة التي ميزت طريقة التعامل التجاري بالأسواق؟

ومن الدراسات التي أخذت بايلك الغرب محل اهتمام مجموعة من الباحثين الذين أنجزوا أعمال أكادمية كمذكرة الماجستير تحت عنوان "العلم والعلماء في بايلك الغرب" لقدور بوجلال التي ركز من خلالها على حاضرتي مازونة ومعسكر، ومذكرة الماجستير التي أنجزها توفيق دحماني بعنوان "النظام الضريبي بباياك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني" والتي بين من خلالها طبيعة النظام وتداعياته على الحياة العامة للبايلك وعلى علاقة السكان بالسلطة، هذا إضافة إلى مذكرة الماجستير التي كانت من إعداد الواليش فتيحة حول "الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر"، والتي رسمت من خلالها الإطار العام لحواضر البايلك ووظائفها المختلفة؛ ومن رسائل الدكتوراه "أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني" لكمال بن صحراوي، ورسالة أخرى لدباب بومدين بعنوان "بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 –دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية–".

ولما كانت طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج الذي ينبغي أن يتبع، فقد تم الإعتماد على **المنهج التاريخي** الوصفي التحليلي الإحصائي محاولين الخروج بصورة متكاملة، تساهم في تعريف القارئ بأسواق الناحية الغربية للجزائر خلال العهد العثماني، وخصوصا خلال فترته الأخيرة.

لكن هناك بعض **الصعوبات اعترضت** إنجاز هذا العمل منها:

- قلة المادة العلمية ضمن المصادر المحلية، وهذا ما قلل من فرصة استغلالها.
- انعدام الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأسواق في بايلك الغرب بصفة مباشرة، وهو ما جعل الحصول على المادة العلمية يتطلب وقتا طويلا وجهدا مضاعفا.
- عدم وفرة الوثائق الأرشيفية الخاصة بباياك الغرب، على عكس ما يتعلق بدار السلطان وبقية البايلكات، وهو ما جعل الباحثين يُقرون بصعوبة معالجة تاريخ الغرب الجزائري، كالفرنسي

بيار بوير (Pierre Boyer) الذي اعتبر إنجاز دراسة عن إيالة الجزائر كلها يقود إلى طرح أقل حيوية وإيحاء، وكالأستاذ ناصر الدين سعيدوني الذي نبّه إلى الإشكالية المتعلقة بصعوبة دراسة الوقف في بايلك الغرب نظرا لعدم وفرة المادة العلمية.

إن الرغبة في إخراج العمل في صورة تليق بأهميته جعلتنا نعتمد على مصادر متعددة، ذلك أن دراسة موضوع الأسواق لابد من تضافر جهود المؤرخ، والاقتصادي، والجغرافي، والسياسي والعسكري، والاجتماعي لتكون صورة شاملة لما كان من تفاعل داخل أسواق بايلك الغرب، لذلك استعنت بمجموعة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية، والتي يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

الوثائق الأرشيفية: خاصة أرشيف ما وراء البحر بفرنسا، رغم حصولنا على مخطوط (10H53) الذي أنجزته الإدارة الفرنسية العسكرية عن قبائل القطاع الوهراني، إلا أنه كان متأخرا إلا ما بعد نهاية مقاومة الأمير عبد القادر، رغم استفادتنا من بعض الإشارات، إلا أن أهم وثائق تخدم الموضوع لم أستطع الحصول عليها تعود إلى أربعينيات القرن 19م، تحوي معلومات هامة للغاية حول الأسواق العربية بمركز أرشيف ماوراء البحار بأكس أون بروفونس.

المصادر المحلية:

بخصوص المصادر التي توفرت حول الموضوع، فمعظمها يركز على الجانب السياسي، لكن رغم بعدها عن الموضوع، فقد قدمت لنا لمحة عن منطقة بايلك الغرب، محاولين إستنباط بعض المعاملات التجارية منها:

- الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، لابن سحنون الراشدي الذي كان ملازما لبلاط الباي محمد الكبير مكلفا بتأديب ولده وولي عهده عثمان .

- قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ/1695-1705م للشويهد عبد الله بن محمد.

- أنيس الغريب والمسافر للكاتب الخبير مسلم بن عبد القادر الحميري باش دفتر بايات وهران، والمتوفي عام 1249هـ/1834م، ترجم أدريان دلباش كتابه ونشره فصولا في المجلة الإفريقية عام

1874م، وهو من أهم المصادر التي عالجت تاريخ بايات وهران من محمد الكبير إلى آخرهم حسن باي.

- مذكرات أحمد الشريف الزهار، وهو مصدر عايش صاحبه كثيرا الأحداث التي عرفتها الايالة خلال خمسين سنة الأخيرة من عمرها، وتكمن أهميته في أنه أطلعنا على تاريخ الدايات المتأخرين، وأهم ما ميز فترة حكم كل واحد منهم، وفي خضم ذلك جاء ذكر أحداث سياسية كثيرة لها علاقة ببايلك الغرب.

- المرآة لحمدان ابن عثمان خوجة، مصدر هام أرخ لإيالة الجزائر وقدم إحصاءات هامة عن الأرض والسكان والضرائب، كما تحدث عن البايات خصوصا أواخر العهد العثماني، وتكمن أهميته في كونه فصل الحديث عن سكان الجهة الغربية حيث تحدث عن صفات سكان تلمسان، مليانة، وهران، ومعسكر، وعن نشاطاتهم الاقتصادية.

- قلعة بني راشد لابن عثمان القلعي، مصدر هام في التعريف بمنطقة بني راشد وخاصة سوقها الذي عرف أهمية كبيرة في الناحية الغربية للجزائر.

بالاضافة إلى مصادر أخرى أفادتنا في التعريف بالسوق تاريخيا، منها: أحكام السوق لابن عمر يحي، وكتاب أحكام السوق أو النظر والأحكام في جميع أحوال السوق لأبو زكرياء الكتاني.

المصادر الأجنبية:

- دفتر التشريفات الذي اعتنى بالفترة من 1103هـ/1692م حتى الغزو الفرنسي، وهو مصدر رسمي للحكام العثمانيين، حيث خصصه الدايات للأمور والقرارات الهامة، ونظرا لأهميته قام ألبير دوفولكس (Albert Devoulx) بترجمته ونشره عام 1852م.

- تقرير أرومبورو (Aramburu) الذي عين حاكما على وهران والمرسى الكبير عام 1738م، وهو تقرير طويل اشتمل على 61 صفحة مخطوطة نشرها محمد القورصو وميقيل دي إيبالزا Mikel de Epalza عام 1978م، وتأتي أهمية التقرير أنه كتب بأمر من ملك اسباني فيليب الخامس

للإجابة على تساؤل كان يشغل بال الطبقتين السياسية والعسكرية ويتعلق بالبقاء في وهران أو الانسحاب منها.

- مؤلفات الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني حول المنطقة سواء ما ألف قبل القرن الثامن عشر أو أثنائه، وهؤلاء الأجانب أغلبهم غربيون منهم الرحالة والقناصل والأسرى ورجال الدين والعسكريون، لكنهم قدموا لنا حقائق حول الأسواق وأنواعها بالناحية الغربية، وخاصة أنظمة التعامل التجاري بها، نذكر بعض المؤلفين مثل دييقو هايدو (Diego De Haido)، لوجي دي تاسي (Laugier De Tassy) الذي زار الجزائر عام 1725م، ودي فنتان (Desfontaine .L)، إضافة إلى فنتور دي برادي (Venture De Paradis) الذي نقل إلينا صورة عن الجزائر في 1789م، والدكتور شو (Shaw) الذي كان في الجزائر في العقد الثاني من القرن 18م، وتوشي (Tocchi) الذي قدم لنا معلومات قيمة عن أنظمة التعامل التجاري بالأسواق.

وإذا كانت هذه المصادر لم تعالج السوق بشكل مباشر، فإنها احتوت على معطيات أساسية تعكس خصوصيات الأسواق وتعطي صورة حول المعمالات داخل السوق، من عملات ومكاييل وموازيين وقياسات وأسعار.

المراجع:

تم الإعتماد في الدراسة على مراجع خاصة وثيقة الصلة بالموضوع منها:

- النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، ودراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية لناصر الدين سعيدوني.

- دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار، والمداخيل، المنور المروش.

ومن الأعمال التي أنجزت في العهد العثماني ونشرت كأبحاث علمية وأطروحات ودراسات أو على شكل مقالات ضمن المجلات العلمية آنذاك، من بين الدراسات ما قام به تانتوان (Tinthoin.R)، حول المنطقة، وتقرير تاتارو (Tatareau)، إضافة إلى أعمال امريت مارسال (Emérit Marcel) حول القطاع الوهراني عامة ومعسكر وتلمسان خاصة، وما نشره من تقارير

حول هذه المدن، كما نشير إلى أعمال ولسن إسترهازي (Walsin Esterhazy) حول مخزن وهران والقطاع الوهراني تحت الحكم التركي، كما نضيف رحلات روزي وكاريت (Rozet, Carette).

وإذا كان موضوع البحث يركز على بايلك الغرب الجزائري فقط، فإن المأمول أن يفتح لي في المستقبل آفاقا أوسع، لدراسة نظام الأسواق في كافة البلاد الجزائرية، لتقديم صورة شاملة وصادقة عن الأسواق، وتأثيرها على الأوضاع المختلفة للجزائر العثمانية؛ وما سنخرج به من نتائج سنجعله بداية لتعميق البحث، وهو ما سيفتح آفاقاً جديدة للموضوع من أجل التوسع فيه، ومواصلة دراسته.

والآن نقدم فكرة مجملة عن **أقسام الدراسة**، وأهم القضايا التي عالجها كل قسم، أو الأهداف الرئيسية التي حققها.

فقبل أن نبحث عن الأسواق في بايلك الغرب، كان لابد أن نبحث عن الأوضاع المختلفة للمنطقة، ولهذا كان من الواجب أن نفرد **مدخل الرسالة** لبحث هذه الناحية، وقد أسميناه: "أوضاع بايلك الغرب خلال عهد الدايات"، وقد وقفنا على الإدارة العثمانية في بايلك الغرب، والجهاز الإداري المشكّل والمكّون من عدة وظائف واختصاصات، والنظام المتعلق بكيفية إدارة البايلك، بالإضافة إلى إعطاء نظرة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة خلال عهد الدايات.

أما في **الفصل الأول** قدمنا صورة عن تاريخ الأسواق ونشأتها، فكان بعنوان "لمحة تاريخية عن السوق: البعد الحضاري والتاريخي"، وقد خصصنا مباحثه للتعريف بالسوق، ودراسة نشأته وتطوره تاريخيا منذ الجاهلية حتى الفترة الإسلامية، وصولا إلى تنظيم الأسواق في بلاد المغرب الإسلامي، ثم تطرقنا إلى تنظيمها خلال الفترة الزيانية بالمغرب الأوسط، أي قبل الفترة العثمانية.

وحاولت في **الفصل الثاني** توضيح الأسواق ومختلف أنواعها، والسير معها في أدوار نموها، مبينا خصائصها، وصفاتها واضحة المعالم في الفترة موضوع البحث، لذلك أسمينا هذا الفصل: "الأسواق

بباليك الغرب الجزائري: الوظائف الاقتصادية والاجتماعية" وهو يشمل عدة مباحث وفروع، ففي بداية هذا الفصل أعطينا نظرة شاملة عن أنواع الأسواق بالناحية الغربية، من ريفية إلى حضرية ومتنقلة ومتخصصة، بالإضافة إلى السويقات.

ومن أهم ما أوضحنا في هذا الفصل مرافق السوق من فنادق ودكاكين، وحتى رواد الأسواق من معلم ومحتسب ودلال وأمين، وأوضحنا المعايير الأساسية لتوزيع هذه الأسواق بالناحية الغربية للجزائر، بالإضافة إلى أهم الطرق التجارية بالمنطقة.

وأفردنا **الفصل الثالث** حول "العملات المتداولة بأسواق بايلك الغرب: الإنفتاح والتنوع"، بداية بالعملة المحلية الجزائرية، نقود ذهبية وفضية ونحاسية مضروبة بالجزائر، بالاضافة إلى عملات الدول المغاربية مركزين على العملة التونسية والعملة المغربية مع التطرق إلى مختلف أنواعها، ثم نشير إلى العملة الاسبانية التي كان لها رواجا كبيرا في الناحية الغربية لبايلك الغرب، وأهم أنواعها وطرق دخولها إلى الجزائر مع أثرها الكبير على العملة المحلية من حيث الاسم والقيمة، ثم تناولنا بقية عملات الدول الأوروبية والإسلامية المتداولة في المنطقة، خاصة عملات الدولة العثمانية باعتبار الجزائر إيالة عثمانية، وعملات الدول الإيطالية والفرنسية، وفي آخر هذا الفصل تطرقنا إلى حركية العملات المصرفية التي عرفت مرحلتين، بداية باستقرار أسعار الصرف والعملات من سنة 1685-1816م، ثم تدهور قيمة العملات النقدية وبوادر أزمة السيولة من 1817-1830م، كما تطرقنا إلى ما شهدته الجزائر من نقود مزورة شكلت خطرا على العملة المحلية والأجنبية على السواء.

في حين **الفصل الرابع** الموسوم بـــ "أنظمة التعامل التجاري بأسواق بايلك الغرب الجزائري"، خصص حول المكاييل والموازين والقياسات على اختلافها وتنوعها، بالإضافة إلى المكوس المفروضة على الأسواق والفوائد المترتبة عن التعامل التجاري، وحركة الأسعار بداية بأسعار المنتوجات الزراعية من حبوب وشعير وزيت الزيتون، كما تطرقنا إلى أسعار المواد الغذائية وأسعار الحيوانات والأسرى والألبسة والأسلحة، وبعد هذا تناولنا أهمية الأسواق ونشاطها بباليك الغرب الجزائري.

والخاتمة التي ختمت بها هذا الموضوع، كثفت فيها النتائج الكبرى التي توصلت إليها عبر الفصول المذكورة آنفا، وحاولنا من خلالها الخروج بالاستنتاجات العامة التي حاولنا إبرازها، وتقييم الموضوع بها، كما سعينا إلى بلورة الأفكار المطروحة من خلال مختلف الفصول، وذلك للخروج بالمرجو منها.

ومن خلال هذه الدراسة استطعنا القيام بإطلالة على موضوع الأسواق خلال عهد الدايات، فتبين لنا أن ما تتسم به من خصائص ومميزات كالتي حاولنا استخلاصها في نهاية متن الدراسة، كفيل باعطائنا تصوراً واضحاً عن جوانب من تاريخنا الاقتصادي، والاجتماعي وما يربطهما من مجالات، وعلاقات بتراثنا الحضاري.

وإذا كانت هذه الدراسة مخصصة للغرب الجزائري، إحدى مناطق الجزائر، فإنها تنتظر أن تستكمل بدراسات أخرى عن المناطق الأخرى من البلاد.

المدخل

أوضاع بايلك الغرب خلال عهد الدايات

1- لمحة تاريخية عن بايلك الغرب:

2- التنظيم الإداري لبايلك الغرب:

3- التنظيم الاقتصادي

أ- الزراعة

ب- السياسة الضريبية

ج- الصناعة

د- التجارة

1- التجارة الداخلية

2- التجارة الخارجية

4- الأوضاع الاجتماعية

5- الأوضاع الصحية

6- الأوضاع الثقافية

في هذا المدخل نتعرض للتعريف ببايلك الغرب، ونقدم نظرة على كيفية تسيير شؤونه الداخلية وذلك للتعريف بوضعه السياسي خلال عهد الدايات، ثم نتناول وضعه الاقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة بالإضافة إلى السياسة الضريبية، ونتطرق إلى تنظيمه الاجتماعي، وفي الأخير نتعرض لأوضاعه الثقافية.

1- لمحة تاريخية عن بايلك الغرب:

كانت رقعة بايلك الغرب الجغرافية في العهد العثماني تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الأغواط جنوبا[1]، ومن الحدود المغربية غربا إلى بايلك التيطري ودار السلطان شرقا، ويكتسي هذا الموقع الاستراتيجي أهمية بالغة، ذلك أنه ينفتح على عدة كيانات وتجمعات بشرية: المملكة المغربية، وأوروبا، والمناطق الصحراوية من خلال القوافل التجارية، وبايلك التيطري، ودار السلطان وهذا سياسيا، واقتصاديا، وحتى ثقافيا[2].

ويؤكد الآغا بن عودة المزاري تشكيل الأتراك في الجزائر لبايلك الغرب بعد دار السلطان، ويذكر أنه كانت له عاصمتان؛ مازونة وتلمسان، فكان يسمى ببايلك مازونة[3]، وفي عام 1706 م وحدهما الباي مصطفى بن يوسف بوشلاغم المسراتي[4]، ونقل عاصمة البايلك إلى قلعة بني راشد، ثم

[1]- ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم: المهدي البوعبدلي، منشورات التعليم الأصلي، سلسلة التراث، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973، ص 12.

[2]- فتيحة الواليش، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 16.

[3] - الآغا بن عودة المزاري، طلوع السعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق يحي بوعزيز، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ج1، ص 271.

[4]- مصطفى بوشلاغم بن يوسف بن محمد بن إسحاق المسراتي: الباي الثامن عشر، الذي تولى بايا على مازونة وتلمسان، ويعد أول من جمعت له الإيالة الغربية سنة 1098هـ/1686م، ونقل كرسي المملكة من مازونة وتلمسان إلى القلعة ثم معسكر، وجعلها قاعدته، ثُم إلى وهران بعد تحريرها الأول، وبعد أن احتلها الإسبان سنة 1732م، لجأ إلى مدينة مستغانم، وبقي هناك حتى وفاته سنة 1146هـ/1734م، يُنظر: محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 192.

إلى معسكر، وهذا حتى يقترب أكثر من وهران[1]، ومن ثم يحاول تحريرها من الإسبان[2].

لقد أولى الباي مصطفى بوشلاغم اهتماما بالغا بأمر وهران والمرسى الكبير وقرر تحريرهما، لاسيما بعد أن وجد في الداي محمد بكداش خير معين ومشجع، إذ أرسل له حملة من الجزائر تتألف من ثلاثة آلاف رجل بقيادة صهره حسن أوزون، ليقودها بوشلاغم انطلاقا من معسكر، وبعد جهد جهيد تم له فتح وهران في 20 جانفي1708 م، ثم توجه إلى المرسى الكبير، وفتحه يوم 16 أفريل 1708م، وبعد هذا الانتصار نقل الباي عاصمة البايلك إلى وهران، وشرع في تجديد عمرانها وإعادة الوجه الإسلامي إليها.

عاد الإسبان مجددا إلى وهران والمرسى الكبير عام 1732م، بعد أن باءت مقاومة المسلمين بالفشل، ولازم داي الجزائر بيته حتى توفي حزنا على ما حدث.

خلال الفترة الممتدة من 1733 إلى1779م تولى أمور بايلك الغرب ثمان بايات آخرهم الباي الحاج خليل(1771-1779م)، ليتولى بعده الحكم محمد بن عثمان(1779-1797م)[3]، هذا الأخير الذي كتب على يده فتح وهران النهائي عام 1792م، فلقبه على إثرها الداي حسن(1791-1798م) بمحمد الكبير، ومنذ ذلك التاريخ ووهران عاصمة بايلك الغرب الجزائري[4]، ونستنتج من ذلك اختلاف بايلك الغرب عن باقي البيالك لعدم استقرار مقر عاصمته الذي كان يخضع لظروف المنطقة.

إن الطابع الذي كان يميز بايلك الغرب قبل 1792م هو الطابع العسكري، نتيجة الصراعات المستمرة بين الأتراك العثمانيين من جهة وسلاطين المغرب من جهة أخرى، إلى جانب الاحتلال الإسباني في كل من وهران والمرسى الكبير، ومن ثم كان على سكان المنطقة الغربية من إيالة الجزائر

[1]- مدينة وهران كما عرفها الزياني: "وهذه وهران من بناء الروم قبل الإسلام، ثم فتحت في الإسلام واستولى عليها بني يفرن ثم الأدارسة بعدهم، ثم الشيعة، ثم زناتة، ثم صنهاجة، ثم لمتونة، ثم الوحدون، ثم بنو عبد الواد، ثم بني مرين، ثم الاصبنيول، ثم فتحها الترك أيام السلطان سليمان العثماني"، ينظر: أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تحقيق وتعليق عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1991، ص 141.

[2]- يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، وهران، 2002، ص 80 .

[3]- المرجع نفسه، ص ص100- 105.

[4]- محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 191.

التأهب باستمرار لأي طارئ (حالة استنفار دائم)، فكان لهذا الوضع بالغ الأثر على جميع جوانب الحياة.

فعدم الإستقرار خارج المدن الكبرى والجبال المنيعة انعكس سلبا على الزراعة، وكذا على العمران، ليصبح المصدر الرئيسي في الثروة يتمثل في تربية الماشية، حتى يسهل الانتقال بها أثناء نشوب معركة، أو قدوم غارة ما؛ وهذا الوضع الخاص الذي ميز بايلك الغرب عن غيره قبل 1792م، هو الذي جعل تنظيمه أكثر سهولة من جهة، وأشد قوة من جهة أخرى، باستثناء أولاد عامر ومجاهر الذين كانوا تابعين لإدارة باي الغرب مباشرة، كان البايلك مقسما إلى ثلاث قيادات كبرى، قيادة الشرق: والتي تمتد من مازونة إلى حدود دار السلطان، ويتولى أمرها خليفة الباي، أما القيادتان الباقيتان فقد كانتا تشملان باقي الأقاليم، وتديرهما قبيلتي الدوایر والزمالة، وقد كان لهاتين القبيلتين أربع أغوات يتقاسمون العمل فيما بينهم، ولا يباشره إلا اثنين فقط، في الوقت الذي يستريح فيه الآخران، وقد كان آغا الزمالة وآغا الدوایر مجبرين على تنسيق الأعمال بينهما، لأن السكان الواقعين تحت نظر هذا متداخلون مع السكان الواقعين تحت نظر ذاك، وكان ذلك متعمدا من طرف الأتراك العثمانيين حتى إذا فكر أحدهما في التمرد، أمكن الآخر إحباط مشروعه في كل نقطة من نقاط سلطته[1].

2- التنظيم الإداري لبايلك الغرب:

يعتبر الباي صاحب السلطة السياسية الأولى في المنطقة، فهو المسؤول الأول أمام الحكم المركزي، وتتمثل مهمته الأساسية في:

- تسيير شؤون بايلكه، والإشراف على العمليات العسكرية فيه، وكذا على عملية تحصيل الضرائب من الأرياف، كما يسهر على توفير الأمن، وله الحق المطلق في إصدار العقوبات ضد الأهالي، وحق مصادرته للممتلكات[2]، ويساعده في إنجاز تلك المهمات قوات عسكرية يقودها آغا المحلة، ومساعدون مدنيون آخرون، أهمهم:

[1]– أحمد بن مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة العربية، الجزائر، 1964، ج3، ص 279.

[2]-Thomas Shaw, voyage dans la régence d'Alger, Marlin, Paris, 1830, p.130.

– **الخليفتان:** يتم تعينهم من طرف الباي، وهما:

– **خليفة على القطاع الشرقي للبايلك:** مهمته تسيير شؤون رعية القطاع نيابة عن الباي، وجمع ما فرض عليها من ضرائب فصلية، وحمل الدنوش مرتين في السنة إلى الداي خلال فصلي الربيع والخريف[1].

– **خليفة الكرسي:** ويطلق عليه اسم الخليفة الأكبر، حيث ينوب عن الباي إذا غاب عن مقر حكمه، كأن يخرج إلى غزوة أو تدنيش للجزائر[2].

– **الكاتبان:** يتم تعينهم من طرف الباي، وهما:

– **كاتب السر الكبير (باش دفتر):** ويسمى أيضا رئيس الكُتَّاب، وأسند هذا المنصب الذي يعد مرصدا لجمع أخبار البايلك السياسية والعسكرية من شهود عيان لكبار الأدباء والفقهاء مثل أحمد بن هطال التلمساني، ومحمد بن عبد الله بن زرفة، ومحمد بن عبد القادر بن عبد الكريم.

– **كاتب السر الصغير:** مهمته كتابة الرسائل الرسمية وتسجيلها، مثل الرسائل التي يبعث بها الباي إلى الداي، وإلى قادة المرابطين بنواحي وهران وغيرهم.

وقد استحدث الباي محمد الكبير منصبين هما[3]:

– **"الوزير" الكبير:** ويدعى أيضا "قايد آغا"، ويختار من أعيان مخزن الدوايرة[4].

– **"الوزير" الصغير:** ويدعى "قايد كبير"، ينتمي إلى أعيان مخزن الزمالة.

وكل منهما يختص بمقاطعة ريفية تقطنها قبائل وأعراش عديدة، يسيّر شؤونها ويطرح انشغالاتها، ومستجداتها على الباي، كما يمثل الوزيران سلطة الباي لدى هذه القبائل العربية والبربرية، وفي نفس الوقت يعتبران الواسطة بين الطرفين، ومشورتهما للباي ضرورية[5].

---

[1]- Walsin Esterhazy, la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Librairie de Charles Gosselin, Paris, 1840, p.240.

[2]- Emérit Marcel, "Les aventures de Thédenat esclave et ministre d'un Bey d'Afrique (XVIII^{ème} siècle)", in R.A, n°92,1948, Alger, p.173.

[3]– الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 298.

[4]– من الإحاطة، ولفظها بالعامية "اللي يدورو بـــ..." أي الذين يحيطون بـــ....، ينظر، Walsin Esterhazy, Op.Cit, p.320.

[5]– محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 190.

– **شواش الباي:** وعددهم ثمانية: أربعة من الأتراك العثمانيين، وأربعة آخرون من العرب، مهمتهم خدمة الباي وضبط شؤون القصر، وهم محل ثقة الباي، إذ يقومون بالتحقيق في الأخبار الطارئة، مثلما وقع في زلزال أكتوبر1790م، بحيث أرسل الباي شاوشه للتحقق من أخبار وهران[1].

– **الخزندار:** يتولى الإشراف على مصادر دخل البايلك، ويتولى أيضا المحاسبات المالية للباي، وتسديد مختلف أوجه الإنفاق التي يتطلبها البايلك، وقد أسند الباي محمد بن عثمان هذا المنصب عند توليه الحكم عام 1779م للأسير الفرنسي" تدينا "Thédenat، الذي قدم خدماته للباي إلى أن وصلت فديته عام 1782م، وقد كان يراقب خدام الباي في قصره، ويرافقه في غزواته ومحلاته العسكرية الدورية لجمع الضرائب من الأهالي، كما كان يصاحبه إلى مدينة الجزائر لدفع الدنوش الكبرى؛ وتتمثل مهمة الخزندار أثناء ذلك في توزيع الأموال والهدايا على كل من له صلة بقصر الداي وحكومته، وهو المسؤول أيضا عن تنظيم محلة الباي.

– **آغا الدائرة:** ويعرف أيضا بخوجة الخيل، وهو قائد الحامية العثمانية المستقرة بمقر البايلك، يتلقى أوامره مباشرة من الداي، ويخضع لأوامره فرسان المخزن، ويراقب البايات في تعاملهم مع ديوان مدينة الجزائر، وبالتالي يكون هذا المنصب بمثابة عين الداي في البايلك الغربي، فيقف بالمرصاد لأي محاولة تمردية من طرف الباي ضد السلطة المركزية.

– **شيخ البلد أو قائد الدار:** مهمته المحافظة على أملاك الدولة وتوفير الحاجيات الضرورية للحامية العثمانية، كما يرعى مصالح الطوائف السكانية والحرفية بالمدينة، ويفصل في الخلافات والخصومات التي تحدث في المدينة أثناء غياب الباي، ويساعده في أداء مهامه خوجة الخيل باعتباره سلطة عسكرية[2].

ينقسم البايلك إلى عدة أوطان، تشمل بصورة عامة دواوير (ج دوار)، على رأسها قواد يعينهم الباي، وقد كان معظمهم من الأتراك العثمانيين، وتمنح لهم عدة سلطات مدنية وعسكرية وقضائية،

[1]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية – دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني–، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص ص 234–246.

[2]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج4، ص ص20–21.

وكان القائد بدوره يعين الشيوخ المكلفين بإدارة القبيلة أو أحد بطونها، أو الدوار، ويختارهم عموما من أعيان القبيلة، ويرافق هذه التعيينات هدايا يحددها العرف[1].

3- التنظيم الاقتصادي:

أ- الزراعة:

يحتوي بايلك الغرب العديد من السهول الخصبة، مثل سهل غريس الذي كان يدر إنتاجا وفيرا من الحبوب، ويعتبر القمح المصدر الأساسي في كامل تراب بايلك الغرب، إلى جانب الخضر والفواكه، والمواشي وغيرها، وكان سهل تلمسان به الكثير من الأشجار المثمرة، وهنا يشير ديفونتان Desfontaines أنه لم يشاهد في حياته بلدا مرويا كتلمسان[2]، بالإضافة إلى سهول مستغانم وهبرة، ومليانة، وتنس، ووهران، وهذه الأخيرة لم تكن مستغلة جيدا قبل فتحها عام 1792م، إذ كانت معظم أراضيها (بور) غير مستثمرة[3]، نتيجة الأوضاع الأمنية غير المحفزة، غير أنه وبعد تحرير وهران أصبحت القبائل المخزنية هي صاحبة الأرض.

إن ما ميز الإنتاج الزراعي في بايلك الغرب هو أنه كان يختلف من موسم إلى آخر، بسبب قلة الوسائل الفلاحية، وندرة وسائل الري، أما أنواع الإنتاج فكانت كثيرة، فإضافة إلى القمح والشعير، كانت زراعة الأرز على ضفاف وادي مينا ومليانة، إذ يقدر إنتاج هاتين المنطقتين بحوالي خمسة إلى ستة آلاف قنطار سنويا، بالإضافة إلى القطن، والشمع، والعسل، والعنب، وغيرها[4]، وكان يتم تخزين المحاصيل في مخازن خاصة تدعى المطامير التي كان عددها كبيرا في سهول وهران[5].

---

[1]- شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية "تونس - الجزائر-المغرب الأقصى" من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تعريب: محمد مزالي – البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1985، ج2، ص ص 377-378.

[2]-Desfontaines(L,R), Fragemens d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger fait de 1783à 1786, T2, publié par Dureau de la Malle, Paris, 1838, p.164.

[3]- Robert Tinthoin, Colonisation et évolution des genres de vie darts la région Ouest d'Oran de 1830 à 1885, fouqué, Oran, 1947, p.123.

[4]-Venture de Paradis, Alger au 18ème Siècle, Adolphe Jourdan, Alger, 1898, p.127.

[5]-M.Rozet, Voyage dans la Régence d'Alger, ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique, T3, Imp de Madame Huzard, Paris, 1833, p.284 .

كما أشار بن زرفة في الرحلة القمرية إلى البستان الفسيح الذي كان يملكه الباي محمد بن عثمان، والمشهور بأشجار الزيتون التي ناظر زيتونها زيتون إفريقية، وقد أقام هذا الباي في ربوع بستانه معصرة لزيتونه، ومن ثم يعد هذا البستان وما يحويه استثمارا فلاحيا[1].

لقد سعى الباي محمد بن عثمان جاهدا لتشجيع العمل الفلاحي، وتحقيق التوازن بين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، وأولى عناية بالغة بالمحاصيل الفلاحية الإستراتيجية، وعلى رأسها الحبوب، وكذا الزيتون وزيته الذي كان مستعملا في الإنارة، وزينة النساء وفي غذاء الإنسان طبعا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه كان على جدران الجامع الأعظم بمعسكر نقوش، تبين أن الباي محمد بن عثمان قد خصص لكل بيت من البيوت العامرة بالطلبة التابعين للجامع الأعظم ولمدرسته نصف ريال شهريا، تصرف في اقتناء الزيت من السوق[2].

كما أن بايلك الغرب كان يتمتع بثروة حيوانية هامة، ذلك أن تربية البقر كانت تشكل المصدر الأساسي لرأس مال السكان، إلى جانب الأغنام، والماعز، والنعام، بالإضافة إلى الاهتمام بتربية الخيول الأصيلة، والإبل المتوفرة في الجنوب، التي كان وبرها مستغلا في نسيج الملابس كالبرانس، وصناعة الخيام وغيرها، كما يوجد بالمنطقة الكثير من البغال والحمير، والكثير من الحيوانات المتوحشة كالأسود والنمور، التي كان السكان يصطادونها لاستغلالها[3].

ومن هذا يتبين أن ثروات بايلك الغرب كثيرة، غير أن استغلالها كان فوضويا، مما أدى إلى نقص الإنتاج نسبيا، فالكثير من السكان كانت مهنتهم الأساسية هي الزراعة المعاشية، إلى جانب الإعتماد على تربية المواشي.

ب- السياسة الضريبية:

إن النظام الضريبي في الفقه الإسلامي يشكل إلزاما دينيا من نوع مادي، إذ يجعل منه القرآن الكريم إحدى الفرائض الإسلامية الخمس التي يخضع لها المسلمين في المقام الثالث تحت اسم "الزكاة"،

[1]- ابن زرفة الدحاوي، الرحلة القمرية في السيرة المحمدية، تحقيق مختار حساني، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003، ص 35.

[2]- بن عتو بلبروات، الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري 1779-1797، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2001-2002، ص 200.

[3]-M.Rozet, Op.Cit, p.292.

لتظهر فيما بعد رسوم أخرى في النظام الضريبي التقليدي المنبثق من شريعتنا الإسلامية، باجتهاد من الفقهاء والعلماء، حتى يتم اللجوء إلى هذه الأنواع من الجبايات لتلبية حاجات خزينة الدولة.

وهنا نميز نوعين من الباحثين، النوع الأول يؤكد أن الزكاة لا يمكن اعتبارها ضريبة، ذلك أنها تعتبر صدقة واجبة شرعا، فهي حق الفقراء عند الأغنياء، أما الثاني فيقول العكس، لأن الصدقة حسبهم لا يمكن أن تكون واجبة ولا محددة في نصابها ووقت أدائها[1].

ولهذا كثيرا ما نُعِت العثمانيين بالتشدد لا سيما من طرف الفرنسيين الذين راحوا ينددون به، غير أن هذا التشدد لم يكن مفروضا من طرف سلطة البيالك في كل الفترات، وإنما في بعض الفترات، ومن طرف بعض الحكام والجباة فقط، ولقد نسي من قال بتشدد العثمانيين، أن هناك مناطق لم تكن تدفع الضرائب وهذا قبل نضوب موارد الغزو البحري، حتى إذا طلب العثمانيين تلك المناطق بدفع ما عليها، كان الرفض من طرف السكان، وتمربهم بشتى الطرق والوسائل، ويعود ذلك أساسا إلى:

- طبائع بعض السكان الرافضة للخضوع والانصياع.
- تدهور الوضعية الاقتصادية للسكان، خاصة في سنوات الجفاف والمجاعة.
- ضعف الجهاز الضريبي في التحكم الفعال في عمليات التحصيل، إلى جانب عدم كفاءة الجباة.

وعليه استغل المحتل الفرنسي مشكلة التشدد لتبرير وجوده في الجزائر، رغم أن التشدد كان سمة ذلك العصر، و لم يختص به العثمانيين فقط، ولو قارنا ذلك بما كان يجري في دول العالم آنذاك، لوجدنا أن تشدد العثمانيين كان أقل وطأة من أن يذكر.

لقد كانت سياسة البايات الضريبية مع السكان تختلف من باي إلى آخر، فالباي محمد بن عثمان لم يكن متشددا في تحصيل الضرائب، بل توسع في نطاق جمعها من المناطق الخارجة عن نفوذ الحكم العثماني، وفي هذا الصدد يقول بن هطال التلمساني: "فانتصر على الجميع وأخضعهم للحكم

[1]- مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، ترجمة المؤلف وآخرون، مطابع الدستور التجارية، الأردن، 1985، ص ص25-26.

العثماني وملأ خزينته بما أدوا له من الضرائب، كما أدخل بعضهم في المخزن فأصبحوا له منقادين، ولحكومته مخلصين[1].

وقد ذكر حمدان خوجة عدة أمثلة على اعتدال الأتراك العثمانيين وعدم تشددهم في جمع الضرائب ومنها:

- أن الموظفين العثمانيين كانوا دائما يرددون لأبنائهم وخلفائهم ما يلي: "إننا أجانب لم نخضع هذا الشعب، ولم نمتلك البلد بالقوة ولا بحد السيف، إننا لم نصبح سادة إلا بالاعتدال واللطافة، وفي بلادنا لم نكن رجال دولة، وإنما حصلنا على ألقابنا ومراتبنا في هذه الأرض، فهذه البلاد إذن وطن لنا، وأن واجبنا ومصلحتنا تتطلب منا أن نعمل على إسعاد هؤلاء السكان، كما لو كنا نعمل من أجل أنفسنا"[2].

- أن الحكومة العثمانية لم ترتكب النهب والقتل والنفي، لأنها كانت متأكدة أن اللين والرفق هو ما سيكسبها ثقة الرعية لا العنف والقوة[3].

غير أن هذا الاعتدال لم يكن الصفة الغالبة على الحكام، فإذا كان بعض البايات أمثال محمد الكبير، وعلي قارة باغلي لم يتشددوا في جمع الضرائب، فغيرهم فعل الكثير بالسكان أمثال مصطفى المنازلي (1800-1805م) الذي قال فيه حمدان خوجة: "وميزته الوحيدة تتمثل في نهب الشعب، وإرسال أسلابه لمجيره"، وقال في حقه المزاري أنه كان جبانا ولم يزد الرعية إلا ثورة عليه[4]، كذلك الأمر بالنسبة للباي حسن (1816-1831م) الذي فرض على الرعية ما يسمى بالخطية، وكان يبرر هذا الباي تشدده في جمع الضرائب بقوله: "إن أهل الجزائر قد أكلوني بالكلية، ولذلك تراني أكلت

[1]- أحمد ابن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير "باي الغرب الجزائري" إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1969، ص 17 .

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الجزائر، منشورات ANEP ، ص 131.

[3]- المصدر نفسه، ص ص 127-252 .

[4]- الآغا ابن عودة المزاري، ج1، المصدر السابق، ص 301.

الرعية"، بل الأكثر من ذلك "صار مهما مات أحد وهو ذو مال ونفوس، إلا صير نفسه واحدا من ورثته، فيأخذ حصة معهم على عدد الرؤوس"[1].

ج- الصناعة:

لقد كانت حواضر بايلك الغرب: تلمسان، معسكر، مازونة، مستغانم، ندرومة، خلال القرن الثامن عشر تعج بالأنشطة الحرفية المتعددة الاختصاصات، والمتمثلة في: صناعة النسيج والجلود، وصناعة الحلي، والصناعات الفخارية، والطرز، وعصر الزيتون، وطحن الحبوب، النقش على الخشب، صناعة الأسلحة، وتركيب البارود.

وقد احتلت صناعة النسيج الصدارة، إذ أن فونتور دي بارادي (V.Paradis) يذكر أنه كان يتم إنتاج الحايك بكميات كبيرة، ويتم تصديره إلى المشرق عبر مدينة الجزائر، كما اشتهرت تلمسان بإنتاج الحرير، ومعسكر بإنتاج البرنوس الأسود المميز[2].

بالإضافة إلى وجود بعض الصناعات الأخرى مثل صناعة السفن والقوارب، وصناعة الآجر، واستخراج الملح، وغيرها؛ أما أهم المراكز الصناعية في بايلك الغرب، فنذكر:

- تلمسان: وكان بها 500 حرفة في مجال النسيج، والجلد، والخشب، والحديد.
- مستغانم: اشتهرت بصناعة السجاد، والبرانس، والزرابي.
- ندرومة: اشتهرت بمنسوجاتها القطنية، والأغطية، وكانت تحوي 148 حرفة في ميدان النسيج[3].
- قلعة بني راشد: وتحوي عدة حرف كصناعة الأحذية والسجاد، وتقوم بتسويقها إلى وهران.
- مازونة: وتوجد بها حرفة أوحرفتين لكل عائلة، ويكاد عدد النساجين فيها يصل الألف[4].

---

[1]- ابن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص ص 8-9.

[2]-Venture de Paradis, Op.Cit, pp.134-136.

[3]- برنيان أندري وآخرون، الجزائر ما بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 250.

[4]- Sari Djilali, les villes précoloniales de l'Algérie Occidentale : Nédroma-Mazouna- Kalaa, S.N.E.D, Alger, 1970, p.201.

وكانت فئة الحرفيين مهيكلة على شكل وحدات، ولكل حرفة ممثل يدعى أمين، ويترأس مجموع الأمناء شيخ البلد الذي يتصل بهم لاستخلاص مختلف الرسوم والعوائد، ولإبلاغهم أوامر سلطة البايلك، فنجد الحدادين، والعطارين، والنجارين، والدباغين، وغيرهم، بالإضافة إلى وجود وحدات مقسمة على أساس عرقي كاليهود المشهورين بصناعة المعادن الثمينة، والحضر والأندلسيين، والكراغلة والأتراك العثمانيين الذين تقاسموا مع السكان بعض الحرف[1].

د- التجارة:

1- التجارة الداخلية:

لقد كانت للتجارة الداخلية أهمية بالغة في بايلك الغرب، ذلك أن الاتصال كان قائما بين السكان عن طريق الأسواق الأسبوعية، حيث كان سكان الأرياف ينقلون منتجاتهم إلى المدن، ومنها يأتون بالمنتوجات المحلية والمستوردة، كما كان الباعة من الحضر واليهود يلعبون دور الوساطة بين الريف والمدينة، ولهذا كان أصحاب الحرف هم المسيطرين على النشاط التجاري.

وحتى تنشط التجارة وتزدهر في أية منطقة لا بد من توفر عامل الأمن، وحسب ما أوردته المصادر كانت هناك العديد من القبائل في بايلك الغرب تمارس اللصوصية وتقطع الطريق على عابري السبيل من التجار والمسافرين، فتنهب أمتعتهم، بل وقد يؤدي بها الحال إلى التخلص منهم، وقد قام الباي محمد بن عثمان بمجهودات عسكرية جبارة وهذا للنهوض بالوضع التجاري من خلال قمع هذه القبائل[2].

ومن القبائل التي غزاها الباي محمد بن عثمان نذكر:

- قبيلة الأعشاش: تقع قرب مغنية على الحدود الجزائرية المغربية، كان أفرادها يقدمون على قطع الطريق على المسافرين، والقوافل التجارية، ويعملون على السلب والنهب، ويذكر ابن سحنون الراشدي أنه إذا جاءهم ضيف رحبوا به، وأطعموه، وسقوه، وبيتوه في فراشهم، وفي الصباح عندما

[1]- Marcel Emérit, "les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19ème siècle", in A.E.S.C, n°1, 1966, p.44.

[2]- أحمد ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 136.

يعزم الضيف على الرحيل، يقول له صاحب الضيافة: "لو علمت أن الناس تاركوك لتركتك، ولكنك مسلوب لا محالة فدع لي ثيابك، ويأخذها منه"[1]؛ فغزاهم الباي محمد بن عثمان وشتت شملهم، فالتزمت القبيلة بالولاء والطاعة، وعدم التعرض من جديد لعابري السبيل.

– **قبيلة الحشم**: وهي قبيلة عربية مشهورة بين معسكر وسعيدة، خصّها الطيب بن المختار ابن عم الأمير عبد القادر بتأليف سماه " القول الأعم في بيان نسب الحشم[2]"، ويذكر ابن سحنون الراشدي أن هذه القبيلة قد شقت عصا الطاعة والولاء، وكانت هي الأخرى تقطع الطريق على القوافل التجارية، فغزاها الباي محمد بن عثمان، فرضخت وانطوت تحت لوائه، وانضمت إلى جيشه المخزني.

– **قبائل فليتة**[3]: تتربع هذه القبائل على مساحة واسعة، تمتد على البايلكات الثلاثة، عرفت بعصيانها وتمردها على الحكم العثماني بإيالة الجزائر، ويقول ابن سحنون الراشدي عن قبائل فليتة أنها قد أظهرت عصيانها برفض دفع اللزمة، إلى جانب أن أفرادها من قطاع الطرق، لهذا غزاهم الباي محمد وردعهم[4]، ولكننا لا نعلم تاريخ الغزو بالضبط، هل حدث ذلك عندما كان محمد بن عثمان قائدا على قبائل فليتة، أم عندما صار بايا على الغرب الجزائري؟

2– التجارة الخارجية:

قبل تحرير وهران اعتمد الباي محمد بن عثمان كثيرا على ميناء مستغانم لبيع منتوجاته (الحبوب، الصوف، الشمع) للسفن الأجنبية، ولاسيما السفن الفرنسية والانجليزية، وبعد تحرير وهران حَوَّل الباي محور التجارة الخارجية إلى ميناء أرزيو، ووهران التي تشتهر ضواحيها بقطعان الأغنام، والقمح،

[1]– أحمد ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص ص 136-137.

[2]– الطيب بن المختار الغريسي، القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم، ط1، المطبعة الخلدونية التلمسانية، ص 329.

[3]– قبيلة فليته: تنحدر من قبائل سويد بن مالك وهم من قبائل زغبة الهلالية، ويحدها شمالا آغاليك الغرابة وآغاليك مجاهر، وشرقا آغاليك الشرق، وجنوبا وغربا آغاليك الحشم الشراقة، ينظر:

Yver Gorguos, les Correspondances du Capitaine Daumas Consul de France à Mascara 1837-1839, Adolphe Jourdan, Alger, 1912, p.103.

[4]– أحمد ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 137.

والشعير، والزيتون، والتين، والكروم، والشمع، والخضر، والفواكه المختلفة، والبقول الجافة، والبقر ...إلخ[1].

– **التجارة مع المغرب الأقصى**: لقد كانت أشهر المدن استقطابا لتجارة المغرب الأقصى في بايلك الغرب هي تلمسان، وظلت هذه الأخيرة تتحكم في تجارة كميات معتبرة من القطن والأقمشة الحريرية، التي كان المغاربة يأتون لشرائها، وبقي ذلك قائما حتى في سنوات الحصار الفرنسي للجزائر (1827–1830م)[2].

– **التجارة مع السودان الغربي**: قديمة، واستمرت قائمة، حيث ذكر أن قافلة كانت تقوم بالتجارة بين وهران وتمبكتو عبر تافيلالت[3]، فقد كان التجار الجزائريون يصدرون ضروريات الحياة وبعض المواد الكمالية مقابل استيراد العبيد والتبر وريش النعام، إلا أن هذه التجارة أصابها الضعف مع بداية القرن التاسع عشر، خاصة بعد إلغاء تجارة العبيد وانعدام الأمن بالطرق الصحراوية[4].

– **التجارة مع أوربا**: لقد كان بايلك الغرب يتاجر مع عدد من الدول الأوربية، ومن أهمها ما يلي:

– **مع اسبانيا وفرنسا**: كانت العلاقات التجارية بين بايلك الغرب وكل من اسبانيا وفرنسا موجودة قبل فتح وهران، حيث كان يوجد بميناء أرزيو وكيل يشتري الحبوب من السكان، ويقوم بتصديرها إلى فرنسا واسبانيا بإذن الباي[5]، كما كان ميناء مستغانم يشحن سنويا بأمر الباي 10 سفن من الحبوب إضافة إلى الصوف، والشمع، وغيرها؛ أما بعد تحرير وهران من الإسبان، فإن هؤلاء تفاوضوا مع السلطة المركزية، وحصلوا على إذن بإنشاء شركة لهم في وهران تتمتع ببعض

[1]- Moulay Belhamissi, "Description de la ville d'Oran", in Majjalat Et-tarikh, n°11, 1981, Alger, p.35.

[2]– أندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص 196.

[3]– وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824، تعريب وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 103.

[4] – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري خلال العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1972، ص 257.

[5]-Desfontaines (L,R), Op.Cit, pp.171-172.

الامتيازات، وقد كانت أكبر تجارة وهران مع اسبانيا وفرنسا تتم في الحبوب، والصوف، والأبقار، والدواجن، وتستورد الرصاص والمعادن الأخرى[1].

– **مع انجلترا:** لقد ذكر شو أنه في بداية القرن 12 هـــــ/18م كان التجار الانجليز يصدرون من 7 إلى 8 آلاف طن من الحديد إلى الغرب الجزائري[2]، أما بعد فتح وهران، فقد كان لهذا الفتح فائدة كبرى لانجلترا لاستيراد كل احتياجاتها، وصيد المرجان في السواحل الغربية، وميناء أرزيو كان يرسل سنويا إلى انجلترا من 250 إلى 300 باخرة محملة بالحبوب وغيرها[3].

هذا عن أهم الدول الأوربية التي كانت تتاجر مباشرة مع بايلك الغرب الجزائري، كما كان للبايلك علاقات تجارية مع دول أوربية أخرى، غير أنها كانت تتم باسم إيالة الجزائر.

4– الأوضاع الاجتماعية:

لقد حافظ العثمانيون على التنظيم الاجتماعي في الأرياف، بإبقائهم على سلطة شيوخ القبائل، ودعمهم لشيوخ الزوايا والطرق الصوفية، مما يمثل ازدواجية في السلطة الإدارية[4].

وكان سكان الناحية الغربية خلال عهد الدايات يمثلون حوالي ستمائة ألف نسمة، موزعين على 275 قبيلة، وقد كان التصنيف الاجتماعي لسكان أرياف بايلك الغرب منظما، إذ كان السكان ينتمون إلى قبائل شتى، أما نسبة سكان الحواضر فتمثل من7 ٪ إلى8 ٪ من مجموع سكان بايلك الغرب[5]، وتتمثل مختلف شرائح مجتمع المدن من:

[1]- Octave Houdas, "Notice sur un document arabe inédit relatif à l'évolution d'Oran par les espagnols en 1792", in R.M.O, n°5, Imp.nationale, Paris, 1905, p.79.

[2]-Thomas Shaw, Op.Cit, p.136.

[3]- M,P.Clausolles, L'Algérie pittoresque ou histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Imp.de J.B Paya, Paris, 1843, p.222.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزارية...، المرجع السابق، ص 254.

[5]- R.Gallissot , "Le Maghreb précolonial: Mode de production Archaïque ou Mode de production féodal", in La pensée, n°142, Paris, 1968, p.85.

– **الأتراك العثمانيين:** الذين كانوا يشكلون الطبقة العليا التي تتقاسم أهم الوظائف الإدارية[1]، وهم يحتلون قمة الهرم الاجتماعي، إذ بيدهم سلطة البلاد مثل البايات والبشوات، والأغوات وأعضاء الديوان[2].

– **الكراغلة:** إحتلت المرتبة الثانية، وهم المولدين بين نتيجة التزاوج بين الجند الإنكشاري ورياس البحر بالنساء الجزائريات، وكانت هذه الفئة تطمح بالميلاد واللغة والانتماء العائلي للإرتقاء إلى المرتبة الأولى في المجتمع، لكن الحكام العثمانيين منعوهم من ذلك، وإعتبروهم أبناء عبيد، لأن وجودهم في مناصب الدولة أو الجيش يشكل خطرا على مصالحهم بحكم الإنتماء إلى أهالي الجزائر[3]، ولهذا كان وجودهم يعبر عن إرادة الأتراك في الحفاظ على طائفتهم، وكانوا يشكلون طبقة وسطى تمارس العديد من الوظائف كالتجارة والمهام الإدارية المتوسطة، وأيضا الانضمام إلى صفوف الجيش والحصول على إمتيازات العثمانيين، ومع مطلع القرن 19م أصبحت معظم المهام الإدارية بالجزائر من إختصاصهم[4]، واستطاعواتحقيق طموحاتهم السياسية منذ عهد محمد بن عثمان باي[5].

– **الحضر**: تحوي هذه الطبقة الأعيان والأشراف، الذين يتولون المناصب الدينية والتعليمية، ومختلف المهن والحرف[6].

[1]– وليام شالر، المصدر السابق، ص 42.

[2] – أبوالقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 إلى 14 هـ (16– 20م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ج1، ص 153.

[3]– المرجع نفسه، ص149.

[4]– صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 357.

[5]-Pierre Boyer , "Le problème koulougli dans la Régence d'Alger", in R.O.M.M , n° spéciale, Aix –en- Provence, 1970, pp.79-80 .

[6]-Pierre Boyer, la vie quotidienne à Alger a la veille de l'intervention français, hachette, Paris, Paris, 1965, p.148.

– **البرانية:** وهي مجموعة وافدة إلى المدن بغرض البحث عن العمل لكسب لقمة العيش، وهم بذلك عبارة عن بدو يسكنون الخيام ويعرفون بإسم القبيلة، وينتسبون إلى موطنهم الأصلي وعلى رأس كل منها أمين مكلف بالسهر على مصالحها وتولي شؤونها ويساعده في ذلك أعوان.

وإختصت كل جماعة من جماعة البرانية في المدينة بالقيام بأعمال معينة، وأبرز تلك الجماعات السكانية التي كانت تشكل جزءا هاما وفعالا في المجتمع الجزائري منذ إستقرارها بالمدينة[1].

– **اليهود:** تشكل العنصر المهم بين فئة الدخلاء، وقد مارس اليهود العديد من الوظائف أهمها التجارة، بالإضافة إلى صك العملة وصناعة المجوهرات خاصة الحلي والمرجان، وكذا بروزهم في بيع الغنائم البحرية كالخمور واللحوم، وأيضا لعبوا دور الوساطة التجارية والسمسرة حتى أصبحوا من كبار الأغنياء[2]، وقد سعى الباي محمد الكبير بعد تحرير وهران إلى استقطاب يهود تلمسان، ومعسكر، وندرومة، لتعمير وهران[3].

– **العبيد السود:** وكانوا يمتهنون المهن البسيطة، إلى جانب اختصاصهم في البناء والنسيج، إضافة إلى ممارسة بعض الفنون كالغناء والرقص والموسيقى[4].

5– الأوضاع الصحية:

لقد انتشرت الأوبئة والمجاعات في الجزائر عموما، وفي بايلك الغرب على وجه الخصوص، وهذا في أواخر العهد العثماني، وقد تصدى لها الدايات من ورائهم البايات، باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها، إذ شهدت الناحية الغربية من الإيالة الجزائرية:

– مجاعات في السنوات الآتية: 1779م، 1786م، 1793م، 1798م، 1800م، 1811م.

وللمجاعة نتائج وخيمة تتمثل في:

[1]- Pierre Boyer, la vie quotidienne à Alger a la veille …, Op.Cit, p.14.

[2]– كورين شوفاليه، الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر 1510– 1540)، ترجمة جمال حمانة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 67.

[3]-Henri léon Fey, histoire d'Oran avant pendant et après la domination espagnole, typographie Adolphe Perrier, Oran, 1858, p.269.

[4]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 99.

- ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية، وتدهور القدرة الشرائية للمحتاجين.

- سيطرة الاحتكار على الأسواق.

- تعطل الحركة التجارية الداخلية.

- انتشار الرهن للأملاك، والعقار بالربا الفاحش.

- الجوع والموت، وقد عَبَّر عن ذلك مسلم بن عبد القادر في مؤلفه قائلا: "وحدث بأول مملكته بالمعسكر مسغبة عظيمة هلك بها أناس كثيرون إلى أن أكلت فيها الميتة، والدم ولحم الإنسان والخنزير"[1].

ونأخذ مثالا عن كيفية مواجهة الباي محمد بن عثمان لهذه المسغبة، والتخفيف من آثارها، إذ رصدت لنا المؤلفات التاريخية أخبار ذلك كما يلي:

- **الإحسان للمحتاجين:** لقد كان الباي محمد بن عثمان عندما تحل بسكان مقاطعته مسغبة ما يضاعف إحسانه، فيعين الناس المحتاجين المتضررين أكثر مجاعة بالتصدق والإطعام، وهذا حسب الوضعية الاجتماعية للأفراد والأسر، فيذكر ابن سحنون الراشدي عن هذا الباي أنه كان يدخل الفقراء إلى مطبخه، فيأكلون ما شاءوا، كما يمنحهم اللباس، ويتصدق على كل محتاجي معسكر كل مساء، كما كان يداوي المرضى من الفقراء، وفي هذا نورد: "وله في الطب اليد الطولى والمرتبة العليا، فهو يصف إلى الناس الأدوية، ويدفع لهم ما حضر عنده حتى أن المسكين وغيره يفزعون إلى الطبيب الماهر"[2].

- **التحكم في أسعار الأسواق:** حرص الباي محمد ابن عثمان على مراقبة الأسعار في الأسواق، فإذا رأى أن الأسعار ليست في متناول المحتاجين، كلف وكيله اليهودي ببيع قمحه وشعيره بسعر أقل من سعر السوق، فإذا انخفض سعر السوق إلى سعره، خفض مجددا سعر حبوبه، وأكثر من ذلك كان هذا الباي أثناء المجاعات يُنْزل إلى السوق كميات معتبرة من الحبوب المستوردة من الخارج، فعلى إثر

[1]- مسلم بن عبد القادر الوهراني، تاريخ بايات وهران المتأخر أو خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 64.

[2]- أحمد ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص ص 136-147.

مجاعة 1786م استورد القمح من البلاد الأوربية وباعه بأقل سعر، ووزع بعضه على الفقراء مجانا[1]، ليتكرر الاستيراد مجددا أثناء مجاعة 1793م، حيث استورد آلاف الأطنان من القمح من ايطاليا وفرنسا واسبانيا[2]، وهكذا وبهذه الطريقة استطاع الباي محمد بن عثمان التصدي لظاهرة الاحتكار وارتفاع الأسعار زمن المجاعات حتى يزول مفعولها.

- **إنشاء المطامير الكبرى:** أقام الباي محمد بن عثمان المطامير العامة في مختلف جهات بايلكه لخزن القمح والشعير ليكون ذخيرة في سنوات الجدب واليبس، بل وحتى في حرب وهران أو حدوث طوارئ أخرى.

- **توفير فرص العمل للقادرين من المحتاجين:** أجزل الباي محمد بن عثمان العطاء بمنح الصدقات للعاجزين من المحتاجين وتوفير فرص الشغل للقادرين منهم، وهو ما تعرض إليه بن سحنون الراشدي في مؤلفه بشأن بناء الجامع الأعظم بمعسكر حين قال: "حصل للناس ببنائه ما يحصل له إن شاء الله أعظم الأجور، ويحسب له من العمل المبرور، لأنه كان يبنيه زمن المسغبة فكان من لم يجد قوتا آجر نفسه للخدمة فيه بما يستعين به على معيشة عياله، ومن له دابة أكراها، ومن له شيء من متعلقات البناء لم يبخس عليه"[3].

الطاعون: إن تواريخ ومناطق حدوث هذا الوباء في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني هي كالآتي:

السنة	المنطقة التي شهدته
1786م	معسكر- وهران
1793م	تلمسان
1794-1797م	وهران
1798-1800م	وهران
1817م	عنابة- وهران

[1]-Moncer Rouissi, Population et société au Maghreb ,Cérès Production, Tunis, 1977, p.38.

[2] - ميلود حجاج، "الباي محمد بن عثمان، محرر مدينة وهران"، مجلة المتحف الوطني أحمد زبانة، وهران، ص 32.

[3]- ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 127.

أما عن أسباب حدوث هذا الوباء فترجع أساسا إلى:

- ضعف الرعاية الصحية.
- انتشار المستنقعات حول السهول الساحلية والمدن الكبرى كعنابة، الجزائر، وهران.
- انتقال عدوى المرض عبر قوافل الحجاج، والمسافرين، والتجار[1].

وكان من نتائج هذا الوباء ما يلي:

- الهجرة إلى المناطق الآمنة من الوباء.
- الموت الجماعي.
- محاصرة مناطق انتشار الوباء.
- تعطل الحركة التجارية الداخلية والخارجية بسبب الخوف من انتقال العدوى.

6- الأوضاع الثقافية:

إن الصورة المعبرة عن وضع أي مجتمع في أي عصر، تتمثل في الجانب الثقافي، وعليه عمل محمد بن عثمان باي منذ أن تولى أمور بايلك الغرب على ترقية الثقافة به، فقام بجهود حثيثة في سبيل ذلك، حيث قام بـــ:

أ- إصلاح التعليم: سعى الباي محمد بن عثمان إلى الاكثار من تشييد الجوامع والمساجد لما لها من أهمية دينية، تعليمية وتربوية، ففي معسكر وسع مسجد جامع السوق، وأعاد بناء الجامع العتيق، وأنشأ الجامع الأعظم بمعسكر، وأقام في وهران مسجد الباي وسماه باسمه، ومسجد جامع سيدي الهواري، وجامع حسن باشا.

ب- إحياء وتشييد المدارس: أقام الباي محمد بمعسكر المدرسة المحمدية، ومدرسة خنق النطاح بوهران، وجدد مدرستي تلمسان وأحيى أحباسهما، وأولى الباي عناية بالغة بالوقف الثقافي[2].

ج- تشجيع حركة النسخ والتأليف: إن اهتمام الباي محمد بن عثمان البالغ بالعلم جعله يأمر باختصار الكتب المطولة، ونسخ المخطوطات النادرة، وتشجيع الكتاب والعلماء بالعطاء الجزيل،

[1]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 88.

[2] - لمزيد من المعلومات عن الجوامع والمساجد والمدارس، ينظر: بن عتو بلبروات، الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري، المرجع السابق، ص ص 215- 226.

وعن هذا يقول بن سحنون الراشدي: "وكم من تأليف نشأ بأمره ونال مؤلفه به وافر بره"، وقال أيضا: "كان يشتري كتبه بالثمن البالغ ويستكثر منها ويستنسخ ما لم تسمح نفس مالكه ببيعه"[1].

وهنا نذكر ما أمر الباي محمد بن عثمان الكتابة فيه ما يلي:

- تقييد وقائع غزو قبائل الهضاب العليا المستقلة: فألف بن هطال التلمساني **رحلة محمد الكبير" باي الغرب الجزائري "إلى الجنوب الصحراوي الجزائري.**

- اختصار كتاب **الأغاني** لأبي الفرج الأصفهاني، فلخصه بن سحنون الراشدي في ثمانين كراسة، فأجازه بمائة سلطاني.

وقد ألف بن سحنون الراشدي عدة مؤلفات في مدح الباي، وتخليد مآثره، ولعلها كانت بإيعاز منه، أو من أحد أعضاء ديوانه وهي:

- **عقود المحاسن**: وهو كتاب في الأدب، مدح فيه الكاتب الباي محمد، ولكن لم يصل إليه لأسباب لا نعرفها، وذلك باعتراف المؤلف نفسه، حيث قال: "فلم تسمح الأيام بإيصاله إليه"[2]، وهو لا يزال مفقودا إلى الآن.

- **شرح العقيقة**: وهو شرح لقصيدة شعرية تضم تسعا وثلاثمائة بيت نظمها الشاعر السعيد بن عبد الله المنداسي في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم[3]، ومما جاء فيها بيد الراشدي: "وفي أيامه السعيدة شرحت العقيقة شرحا ضخما عجيبا، وفي مآثره الحميدة ألف هذا الموضوع"[4].

- **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**: ويذكر مؤلفه أن الكتاب كان في البداية قصيدة أرجوزة، تتضمن المحاسن الجهادية للباي محمد بن عثمان، وكيفية فتحه ثغر وهران، وأسباب ذلك، وذكر أنه يقصد من ورائه تخليد مآثر فاتح وهران، وتدوين مفاخره حتى يبقى اسمه خالدا في التاريخ.

---

[1]- ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 147.

[2]-المصدر نفسه، ص 147.

[3]- ميلود حجاج، المرجع السابق، ص 32.

[4]- أحمد ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 147.

- **الاكتفاء في حكم جوائز الأمراء والخلفاء:** وهو مخطوط يتضمن ما أمر به بن زرفة كاتبه بجمعه من فتاوي العلماء حول جوائز الأمراء والملوك.

- **الرحلة القمرية في السيرة المحمدية لابن زرفة:** وهو يقع في جزأين، ولا يزال جزؤه الثاني مفقودا إلى الآن، والرحلة تعتبر من المؤلفات النفيسة والنادرة، فهو يجمع فيها بين النثر والنظم، وتتخله حكايات، وفوائد يتطلبها المقام، لهذا وظفها، ويورد نماذج من الفتوحات الإسلامية، وكأن فتح وهران ما هو إلا امتداد لها.

- أمر الباي محمد بن عثمان بشرح قصيدة **نفيسة الجمان في فتح ثغر وهران:** وهنا يذكر أبو راس الناصري أنه عندما عاد من حجته الأولى عام 1205 هـــــ/1791 م، جاءه خبر الجهاد وهو في جزيرة جربة بتونس، فقصد مركز القتال بضواحي وهران ليشارك في الجهاد، وعندما حدث الفتح على يد محمد الكبير، وباعتباره شاهد عيان سجل الأحداث التي رآها بأم عينيه في قصيدة تاريخية اختار لها قافية "السين"، وسماها **نفيسة الجمان في فتح ثغر وهران على يد المنصور بالله الباي سي محمد بن عثمان،** وقدمها للباي، فاستحسنها ومدح لفظها ومعناها، وطلب منه شرحها، وتوضيح ما جاء فيها من إشارات تاريخية وأخبار في الأنساب والوقائع والأسماء[1].

وعندما فرغ أبو راس الناصري من شرح قصيدته السينية في أواخر ذي القعدة 1206 هـــــ/1792م، منح مؤلفه اسم **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار،** في جزأين، ولهذا الكتاب قيمة علمية بارزة، إذ يحوي أخبارا متنوعة، ومعلومات قيمة عن أنساب القبائل، ومواقعها في شمال إفريقيا، كما يتضمن معلومات إضافية عن الأندلس التي طالما تمنى أبو راس الناصري استردادها، ويمكن اعتبار كتابه **الحلل السندسية في أخبار وهران والجزيرة الأندلسية** تكملة لكتابه **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**[2].

لقد عاصر أبو راس الناصري حروب الدرقاويين، وترك مؤلفا عنها سماه **درء الشقاوة في حروب درقاوة،** وهو مؤلف لم نتمكن من العثور عليه. فقد سجل الباي محمد الكبير في تاريخه إصلاحا ثقافيا

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 96.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 98-100.

لا يستهان به، فهو لم يكن يشجع العلم فحسب، بل كان هو عالما، واستطاع الإشعاع الثقافي الذي ميّز عهده أن يفند الإشاعات القائلة بتفشي الأمية والجهل في أثناء حكم العثمانيين للجزائر.

لقد أثمرت جهود الباي محمد بن عثمان الثقافية، إذ تمكن من إعداد جيش من الطلبة المثقفين الذين حملوا على عاتقهم مهمة تحرير وهران من الإسبان، وفعلا كان ذلك، إذ فتحت وهران، وتحقق الحلم الذي طالما انتظره دايات الجزائر.

وعليه لا ينفى ازدهار الحياة العلمية في عهد محمد الكبير الذي كان يشجع العلم ويجزل العطاء للعلماء، وقد نال من هذا العطاء أبو راس الناصري، وعن مدى حب هذا الباي للعلم والأدب، إذ يقول ابن سحنون الراشدي: "ولمحبة هذا الأمير للعلم والأدب كان يشتري كتبه بالثمن البالغ، ويستكثر منها وينسخ ما لم تسمح نفس مالكه ببيعه، وكثيرا ما يأمر بقراءتها بحضرته في مجلس حكمه"[1]، غير أن خلفاءه لم يحذوا حذوه، و لم يواصلوا المسير على دربه.

وفي نهاية هذا المدخل نستخلص:

- أن نظام الدايات يعتبر التطور الأخير الذي شهدته المؤسسة السياسة في الجزائر العثمانية، وإذا كان الدايات الأوائل يختارون من طائفة رياس البحر، فإن الإنكشارية سرعان ما استرجعت مقاليد الحكم واستطاعت تكوين دولة عسكرية تحكمها الأقلية العثمانية، أي تأسيس نظام جمهوري عسكري مطلق.

- أن الدايات قاموا بتقسيم إيالة الجزائر إلى أربع مقاطعات تسهيلا لتسير شؤون الحكم، وكان الجهاز الإداري العثماني جد فعال، لتمكن الحكام من ربط الأرياف سياسيا واقتصاديا بإدارة البايلك، مما ساعد على تحقيق هدف الدولة المتمثل في حفظ الأمن وجباية الضرائب.

- أن التطور الذي شهدته أوربا أواخر القرن 18م نتيجة الثورة الصناعية، وغزو منتوجاتها للجزائر في إطار التجارة بين هذه الأخيرة ومختلف الدول الأوربية، أدى إلى ركود الصناعة الحرفية

[1]- أحمد ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 147.

الجزائرية، ومن ثم لم يجد الحرفيون من يحفزهم للتكيف مع تطورات الأمور، وحكم على النظام الحرفي بالإنحطاط.

– إن اقتصاد الجزائر (زراعة، صناعة، تجارة) لو كان قويا، لما أجبر الحكم العثماني فيها على اللجوء إلى زيادة الضرائب، لأن الحروب التي خاضتها ضد الدول الأوربية، وحملات هذه الأخيرة عليها، جعلت السلطة المركزية في حاجة مستمرة إلى مصادر مالية اضافية، ورغم بعض الإصلاحات التي أراد العثمانيون القيام بها في مختلف المجالات الاقتصادية، إلا أنها لم تكن قادرة على تلبية ذلك الطلب المتزايد من طرف الدولة هذا من جهة، وعدم مسايرة التطور الذي كان يعرفه العالم آنذاك من جهة أخرى.

الفصل الأول

لمحة تاريخية عن السوق: البعد الحضاري والتاريخي

1 – مفهوم السوق

أ– لغة

ب– إصطلاحا

2 – نشأة وتطور ظاهرة السوق

3 – الأسواق في الجاهلية

4 – التنظيم الإسلامي للسوق

5 – تنظيم الأسواق في بلاد المغرب الإسلامي

6 – تنظيم الأسواق بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني

قدمت في هذا الفصل لمحة تاريخية عن الأسواق، بداية بمفهوم السوق الذي تعددت مفاهيمه سواء اللغوية أو الاصطلاحية، ودراسة نشأته وتطوره تاريخيا منذ الجاهلية حتى الفترة الإسلامية، وصولا إلى تنظيم الأسواق في بلاد المغرب الإسلامي، ثم تطرقنا إلى تنظيمها خلال الفترة الزيانية بالمغرب الأوسط، أي قبل الفترة العثمانية.

1 – مفهوم السوق:

أ– لغة: يأخذ معاني كثيرة:

قال ابن سيده: السُوقُ موضع البياعات وهي التي يتعامل فيها وتذكر وتؤنث والجمع أسواق[1]، قال تعالى: "وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ "[2]، والسَّوق (بتشديد السين وفتحها)، ما يحمل من الحنطة والشعير، وتساوقت الإبل: تتابعت[3]، والسوق معروف بساق الإبل وغيرها يسوقها سُوقاً وسَيَاقاً وهو سائق وسوَّاق[4]، وتسوَّقَ القوم (بتشديد الواو وفتحها) باعوا واشتروا[5]، وجاءت سويقة أي تجارة وهي تصغير السوق، وسميت بها لأن التجارة تُجلَب إليها وتُساق المبيعات نحوها، ويُقال سوِّقتُه حَوَمتُهُ[6]، لقوله تعالى: "وَجَاءَتْ كُلُ نَّفْس مَعَهَا سَائق وشهيد"[7]. فالسوق موضع تباع فيه الحاجات والسلع وغيرها، وسوق الحرب حومة قتالها،

[1]– ابن منظور، لسان العرب المحيط، تقديم عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط، المجلد الثاني من الزاي إلى الفاء، دار لسان العرب، لبنان، ص 242.

[2]– القرآن الكريم، سورة الفرقان، رواية حفص، الآية 7.

[3]– عاصم محمد رزق، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، ط01، مكتبة مدبولي، 2000، ص 155.

[4]– ابن منظور، المصدر السابق، ص 242.

[5]– عاصم محمد رزق، المرجع السابق، ص 155.

[6]– ابن منظور، المصدر السابق، ص 242.

[7]– القرآن الكريم، سورة ق، الآية 21، وقيل في التفسير: سائق يسوقها إلى محشرها، وشهيد يشهد عليها بعملها، ينظر: أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تفسير البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1412هـ، ج7، ص 160.

والسوق السوداء بيع البضائع والحاجات في ظروف خاصة كالحرب بأثمان إستغلالية تفوق أثمانها العادية[1].

وقال اللغويون: السوقة هم الرعية، وهم دون السلطان، وكثير من الناس يظنون أن السوقة أهل السوق، ولكن السوقة من الناس من لم يكن ذا سلطان، وجمع هذا اللفظ بهذا المعنى على السوق، وقيل إنما سموا سوقة لأن الملوك يسوقونهم، فينساقون لهم، وفي هذا المعنى يقول الإمام القرطبي في تفسير الآية المتقدمة: "عيروه بأكل الطعام، لأنهم أرادوا أن يكون الرسول ملكا، وعيروه بالمشي في الأسواق"[2].

والسوق – بفتح السين– تعني المهر لأن العرب كانوا يسوقون الإبل والغنم مهرا، لأنها كانت الغالب في أموالهم، ثم وضع السوق موضع المهر، وإن لم يكن إبلا وغنما ولقول القائل: "تزوجت إمرأة من الأنصار، ما سقت فيها بدل بضعها"[3]، وربما جاء من الكلمة السامية الأكادية "سوقو" والتي تعني ضيق المساحة[4]. وفي اللغة الآرامية تعني مكانا يتجمع فيه الناس في موسم معين لتبادل البضائع[5].

أما في النصوص العبرية المتأخرة فتعني الشوارع والرحبات والساحات[6]، فأي مسار اجتمع فيه الناس، أصبح سوقا وبالتالي مكانا للتجارة، ومن هنا نشأت فكرة السوق، أي من فكرة التجمع التي تتيح الفرصة لعملية البيع[7].

[1]– عاصم محمد رزق، المرجع السابق، ص 155.

[2]– القرني فرغلي، آداب السوق في الإسلام، ط1، دار الصحوة، 1987، ص 15.

[3]– الشرباصي أحمد، المعجم الإقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، 1980، ص 231.

[4]– بن كردرة زهية، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر– دراسة تحليلية–، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1999–2000، ص 80.

[5]– جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، المجلد 2، ط3، بيروت، 1967، ص 37.

[6]– بن كردرة زهية، المرجع السابق، ص 80.

[7]– محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 227.

والسوق في اللغة حسب قاموس"لاروس" "larousse" الصادر عن دائرة المعارف الفرنسية: إسم مذكر، أصله اللاتيني كلمة "mercatus"، حيث تشير هذه الأخيرة إلى مكان معلوم، مكان عمومي موجود في الهواء الطلق أو يكون مغطي، أين يمكننا أن نشتري أو نبيع السلع[1].

ب – إصطلاحا:

تعددت وجهات النظر الخاصة بالسوق، فتقليديا كان ينظر للسوق على أنه المكان الذي يلتقى فيه البائعين والمشترين ويتم فيه تحويل ملكية السلع،

أما لفظ السوق في اصطلاح الاقتصادين يشير إلى مجموعة المشترين والبائعين الذين يتعاملون بسلعة أو مجموعة من السلع وتحدده قوى العرض والطلب، وعلى الجانب الآخر فإن رجال التسويق يعتبرون أن البائعين يمثلون الصناعة والمشترين يمثلون السوق[2]، فهو يعني المنطقة التي يكون فيها البائعون والمشترون على إتصال وثيق ببعضهم البعض، بحيث يكون للأثمان التي تدفع في أي جزء من السوق أثر على الأثمان التي تدفع في أجزائه الأخرى[3].

ويعرفه الاقتصادي الانجليزي "جيفونز" بقوله: لفظ السوق في الأصل يدل على مكان عام في مدينة يعرض فيه للبيع مواد المعيشة وغيرها من السلع، ثم اتسع معنى هذا اللفظ وأصبح يراد به أية جماعة من الناس تربطهم أعمال وثيقة، ويقومون بأعمال تجارية واسعة النطاق في سلع من السلع.

كما يعرفه الاقتصادي "مارشال" في مؤلفه مبادئ الاقتصاد بأنه: "لايقصد الاقتصاديون باصطلاح السوق مكانا معينا تباع وتشترى فيه الأشياء، بل كل الإقليم الذي يكون فيه البائعون والمشترون على إتصال حر يؤدي إلى مساواة أثمان السلع التي من نوع واحد وبسهولة وبسرعة[4].

[1]-Dictionnaire le petit larousse illustré: Ed Larousse, France, 2009, p 619.

[2]– محمد فريد الصحن، التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 23.

[3]– عوض أحمد صفي الدين، السوق في الإسلام، بحوث في الاقتصاد الإسلامي لمجموعة من العلماء، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989، ص 03.

[4] - محمد جمال عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الكتاب، لبنان، ج1، ص 517.

والسوق في المصطلح الأثري المعماري هو بناء يشتمل على فناء أوسط كبير تحيط به مجموعة من الحوانيت المطلّة على الطريق، بياشر فيها التجار بيعهم وشراءهم[1]، وعليه كلمة سوق في الحقيقة لا تعني موضعا محددا بحدود ثابتة، وإنما يقصد بها المواضع التي يتجمع فيها التجار والباعة، وتقام فيها الحوانيت على نحو متواصل، فالسوق قد يكون في عديد من الشوارع أو في ميدان (رحبة[2]) أو في الأرباض قرب أبواب المدينة[3]. إنّه مكان التبادل التجاري بمعنى البيع والشراء، وهو أحد العناصر المهيكلة للمدينة وللقرية، فالسوق كفضاء عام للتبادل بشتى أنواعه، يقول الله سبحانه وتعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا"[4].

ويعرفها ابن خلدون، بأنها تشمل على حاجات الناس، فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة، وفي معناها كالبصل والثوم وأشباهه، ومنها الحاجي والكمالي مثل الفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر الصنائع[5].

2- نشأة وتطور ظاهرة السوق:

نميز بين نوعين من الإنتاج عرفهما تاريخ الفكر الاقتصادي للإنسان: الإنتاج بقصد الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية وإنتاج المبادلة.

---

[1]- عاصم محمد رزق، المرجع السابق، ص 155.

[2]- الرحبة: رحب المكان (بفتح الراء وضم الحاء): اتسع ومنه قوله تعالى: " حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ "، سورة التوبة، الآية 118، (والرحب بتشديد الراء وفتحا): الواسع، ومنه قولهم: مكان رحب وأرض رحبة، والرحب بتشديد الراء وضمها: السعة ومنه قولهم: رحب الصدر (بفتح الراء وسكون الحاء): طويا الأناة، ورحب الفهم، متسع العقل، أما الرحبة في المصطلح الأثري المعماري فهي من منطلق المعنى المشار إليه باحة الدار التي يستروح فيها أهلها، وساحة الوكالة أو الخان التي يتجمع فيها الناس للبيع والشراء، وللمزيد من التوضيح، أنظر: عاصم محمد رزق، المرجع السابق، ص 187.

[3]-كمال السيد أبو مصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي: في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الإسكنرية للكتاب، الإسكندرية، ص 296.

[4]- القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية 20.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص 286.

فالمرحلة الأولى كان الإنتاج يتم بقصد الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية، داخل الوحدة الإنتاجية (القبيلة، العائلة، أو الجمع)، وفي المرحلة الثانية أصبح الإنتاج موجه للمبادلة، ذلك أن الناس لم يعد في مقدورهم الإستغناء عن إنتاج الآخرين، كما لا يستطعون الإبقاء على إنتاجهم لاستهلاكه لوحدهم، إذ ارتبط ذلك بوجود فائض اقتصادي يجسد قدرة المنتجين على إنتاج ما يزيد على ما هو لازم لإشباع حاجاتهم، فظهرت المبادلة، وأول ما ظهرت في شكل مقايضة ثم تطورت باستخدام النقود.

وتنبع حاجة الناس للتبادل من حاجتهم للاجتماع الإنساني، والتعاون بقول ابن خلدون: "إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء...ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه، وهو قوت يوم من الحنطة مثلا، فلا يحصل إلا بعلاج الكثير من الطحين والعجين والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري، وهب أنه يأكله حب من غير علاج، فهو أيضا يحتاج في تحصيله أيضا حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه، من الزارعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل ويحتاج كل واحد من هذه لآلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير ويستحيل أن تفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد، فلا بد من اجتماع قدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثرهم منهم بأضعاف"[1].

ومن كلام ابن خلدون نستنتج:

1- أن التعاون بين أفراد المجتمع منتجين ومستهلكين، أمر ضروري وحتمي لأن الفرد مضطر للتعاون مع الآخرين.

2- وحتمية التعاون تقتضي تقسيم العمل وهو في نظر ابن خلدون ظاهرة ملازمة للإنسان، ولا مناص منها.

[1]- ابن خلدون، المصدر السابق، ص 380.

3- نتيجة هذا التعاون، ظهور ما نسميه بالفائض، فإذا حصل التعاون، وقسم العمل تم إنتاج ما يكفيهم بالزيادة، هذا الفائض في نظر ابن خلدون لا يكون إلا إذا استكملت الجماعة نضجها وتحكمها في الإنتاج.

ويلخص ابن خلدون ظاهرة التبادل وما يلزمها من تعاون وتقسيم العمل فيقول: "ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله في الإستخلاف، وأيدي البشر منتشرة، فهي مشتركة في ذلك، وما حصل عليه يد هذا، امتنع عن الآخر إلا بعوض"[1] أي ثمن.

إن تقسيم العمل الذي اكتسى أهمية بالغة في التفكير الاقتصادي الحديث، له تأصيل نظري في القرآن الكريم والفكر الاقتصادي الإسلامي، فقد قال تعالى: "نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا"[2]، ومعنى ذلك أن القدرة على إكتساب الأرزاق متفاوتة بين البشر، فالغني يحتاج إلى عمل الفقير، والفقير يحتاج إلى مال الغني، كما أشار الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا"[3]، ولقوله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى"[4].

وما أورده الحاكم ابن مسعود رضي الله عنه قي قوله: "أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم، إذ قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنّ الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب ولا يعطي الدين إلا من يحب، فمن أعطاه الدين فقد أحبه"[5].

[1]- ابن خلدون، المصدر السابق، ص 380.

[2]- القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية 32.

[3]-أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب نصر المظلوم، (3/ 129) برقم: 2446.

[4]- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 02.

[5]- عبد الرحمن السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، ج6، ص 17.

وأول فقيه مسلم تحدث عن تقسيم العمل هو الإمام محمد بن الحسن الشيباني في قوله: "إن الله تعالى خلق أولاد آدم خلقا لا تقوم أبدانهم إلا بأربعة أشياء: الطعام والشراب واللباس والسكن...وقدر لهم المعاش بأسباب فيها حكمة بالغة"[1]، يعني أن كل أحد لا يتمكن من تعلم جميع ما يحتاج إليه في عمره، فلو اشتغل بذلك فتى عمره قبل أن يتعلم وما لم يتعلم لا يمكنه أن يحصله بنفسه".

ولقوله صلى الله عليه وسلم: " إن الله تعالى في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"[2]، سواء أقام ذلك العمل بعوض شرط أو بغير عوض.

وقد ظهر السوق كإطار تنظيمي للتبادل نظرا لتداخل الأعمال وتغير النفقات وفي السوق يتم التعبير عن قيم المكتسبات المتبادلة، إذ يقول ابن خلدون: "إعلم أن الأسواق كلها تشمل على حاجات الناس، فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة، وما في معناها كالبقلاء والبصل وأشباهه، ومنها الحاجي والكمالي مثل الفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني..."[3]

فالأسواق تعد أحد العناصر الأساسية التي تتشكل منها المدن عبر التاريخ، وقد أولى رجال الفكر العمراني الإسلامي لها اهتماما بالغا، ودعوا الحكام المسلمين على الاعتناء بها، حيث يذكر ابن أبي الربيع أنه من ضمن شروط تخطيط المدن: "أن يقدر أسواقها بكفايتها لينال سكانها حوائجهم من قرب"[4]، ويفهم من هذا النص أنه لبناء السوق كان ينبغي أولا تحقيق كفاية أهل المدينة فلا تنقص ولا تزيد عن الحاجة اللازمة، وثانيا أن تكون هذه الأسواق قريبة ليسهل على الناس الوصول إليها وقضاء حوائجهم منها.

[1]– الشيباني محمد الحسن، الاكتساب في الرزق المستطاب، تلخيص محمد بن سماعة، تحقيق محمد عرنوس، دمشق، ص 53.

[2] – الامام مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، برقم 4996.

[3]– ابن خلدون، المصدر السابق، ص ص 362-364.

[4]– شهاب الدين أحمد ابن محمد(ابن أبي الربيع)، سلوك المالك في تدبير الممالك، دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1996، ص 107.

كما اعتنت كتب الحسبة كثيرا بالسوق، ووضعت له أحكاما عديدة، كان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من سنها عندما أقام سوق المدينة المنورة.

3- الأسواق في الجاهلية:

كان للعرب في جاهليتهم أسواق مشهورة، تنظم معاملاتهم الاقتصادية، ومن أشهر الأسواق، سوق عكاظ أحد الأسواق الكبرى في الجاهلية[1]، بالإضافة إلى سوق مجنة وسوق ذي المجاز وحباشة، ودومة الجندل، والمشقر، وكانت العرب تأتيه لمدة 20 يوما من أول ذي القعدة إلى يوم 20 منه ثم تسير إلى سوق مجنة فتقضي فيه الأيام العشر الأواخر من شهر ذي القعدة ثم تسير إلى سوق ذي المجاز فتقضي فيه الأيام الثمانية الأولى من شهر ذي الحجة ثم تسير إلى حجها، وسكان سوق عكاظ الأوائل هم قبيلة عدوان وقبيلة هوزان[2]، وكانت طرق مبايعاتهم تتغير من سوق إلى سوق، ففي سوق (دومة الجندل) كانت المبايعة فيها بالحصاة وهي من البيوع التي حرمها الإسلام، ومفادها أن أحد المتبايعين يقول للآخر: أرم هذه الحصاة، فعلى أي ثوب وقعت، فهو بدرهم، وفسروه - أيضا- بأن يبيعها قدر ما تنتهي إليه رمية الحصاة، وفسروه أيضا بأن يعترض قطيعا من الغنم، فيرمي حصاة ويقول: أي شاة أصابتها الحصاة فهي بكذا.

وفي سوق (المشقر) كان طريقة البيع فيها الملامسة، والإيماء والهمهة، وهي الكلام الخفي وهي على وجوه:

- أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة، فيلمسه الذي يريد الشراء فيقول له صاحب الثوب، بعتك هذا الثوب بكذا على أن يقوم بمسك مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيته.

- أن يكون اللمس شرطا للمبايعة.

[1] - ناصر بن سعد الرشيد، سوق عكاظ في الجاهلية والإسلام: تاريخه ونشاطاته وموقعه، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1977، ص 12.

[2] - محمد ثابت الفندي وأحمد الشنتاوي، "السوق"، دائرة المعارف الإسلامية، مجلد 12، ص 382.

- أن يكون اللمس مبايعة، بغير صيغة زائدة[1].

وكانت أسواق الجاهلية مكانا للميسر والخمر، فقد قال الإمام القرطبي في تفسير للآية: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاس"[2]، ومنفعة الميسر حصول الإنسان على الشيء بغير تعب ولا كد، فكانوا يشترون الجذور، ويضربون بسهامهم، فمن خرج سهمه، أخذ نصيبه من اللحم ولا يكون عليه من الثمن شيء، ومن بقي سهمه آخرا، كان عليه ثمن الجذور كله، ولا يكون له من اللحم.

وقال سعيد بن المسيب: "كان ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشاتين، وهذا محمول عند مالك وجمهور العلماء من أصحابه في الجنس الواحد حيوانه بلحمه، وهو عنده من المزابنة وهي بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر وهو جزاف لا يعلم كيله ولا عدده، ولا وزنه من مكيل وموزرن ومعدود أو بيع معلوم بمجهول من جنسه"، وقال الألوسبي: "وبمجيء الإسلام أبطلت كل هذه الأمور، لما فيها من أكل المال بالباطل ولما فيها من الغرر والخطر الذي يشبه الميسر الذي حرمه الإسلام[3].

4- التنظيم الإسلامي للسوق:

لما جاء الإسلام كانت التجارة من أهم المجالات التي أولى لها أهمية كبيرة، فقد دعا الناس إلى ممارستها وبين فضلها وحدد لها المسار القويم والإطار الصحيح الذي ينبغي أن تسير فيه، فقد قال الله سبحانه وتعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"[4]، وقال أيضا: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا نُودِيَ

[1]- القرني فرغلي، المرجع السابق، ص 11.

[2]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 219.

[3]- القرني فرغلي، المرجع السابق، ص ص 12- 13.

[4]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"[1].

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من اختط السوق بالمدينة المنورة للبيع والشراء، ووضع له أسسه التنظيمية الأولى، حيث حدد له مكانا قريبا من السكان، وكان عبارة عن مساحة خالية من البناء، وكان التجار يرتدونها دون أن يخصص لكل واحد منهم مكان، وإنما كان السوق مفتوح لكل التجار وكل من سبق إلى مكان فهو له إلى غاية انتهائه من البيع في ذلك اليوم، وكان التجار يعمدون إلى تسقيف مواضع تجارتهم بالحصير ليستظلون بها وحماية بضائعهم، كما أقر الرسول صلى الله عليه وسلم الرقابة عليها، فكان يخرج بنفسه إلى السوق ويراقب البضائع والسلع، ومختلف المعاملات التجارية، وعنه يروى قوله: "من غشنا فليس منا"[2]، وعليه فالنشاط التجاري شكّل منذ القرن الأول للهجرة أحد الاهتمامات الرئيسية للمسلمين، فالرسول عليه الصلاة والسلام قال مخاطبا أحد أتباعه: "عليك بلزوم السوق والصنعة، فإنك لا تزال كريما على إخوانك ما لم تجنح إليهم"[3]، وقد روى الطبراني عن طريق الحسن بن علي بن الحسن بن أبي الحسن أنّ رجلا جاء للرسول صلى الله عليه وسلم فقال: إني نظرت موضعا للسوق أفلا تنظرون إليه؟ قال: "بلى" فقام معه حتى موضع السوق، فلما رآه أعجبه وركض برجله، وقال: "نعم سوقكم هذا، فلا ينقصن ولا يضربن عليكم خراج"[4].

وصارت مدن الأمصار على هذا النهج إلى غاية العهد الأموي وبالتحديد في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان الذي قام بإحداث بنائين بسوق المدينة المنورة، كانت الأولى تسمى دار القطران، والثانية دار النقصان، وشهدت الفسطاط هي الأخرى في عهد عبد الملك بن مروان

[1]- القرآن الكريم، سورة الجمعة، الآية 9-10

[2]- محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 57.

[3]- محمد الباجي بن مامي، أسواق مدينة تونس، مجلة التاريخ العربي، العدد 39، الرباط، 2007، ص 290.

[4]- خالد محمد مصطفى عزب، تخطيط عمارة المدن الإسلامية، كتاب الأمة، ط1، العدد57، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1997، ص54.

(65-86هـ/685-705م) وعلى يد عاملها بناء عدة قيساريات مثل قيسارية العسل وقيسارية الحبال وقيسارية الكباش وقيسارية البز، ونفس الحال بالقيروان التي كانت بها قيسارية ثم تعرضت للهدم والتخريب فأمر الخليفة هشام بن عبد الملك (105-125هـ/724-743م) بإعادة بنائها، وإلى نفس الخليفة تنسب عدة أسواق مغطاة منها سوق بالمدينة عرفت بدار هشام وهي مشكلة من طابقين الأرضي للحوانيت وكانت تكترى، والطابق العلوي يؤجر للسكن، وكانت بالفسطاط قيسارية تحمل اسمه، وبالعراق يعد عامله خالد القسري أول من أدخل نظام الأسواق المغطاة بهذا الإقليم، وخصص لكل أهل تجارة موضعا خاصا بهم، كما ظهرت في نفس الفترة (العهد الأموي) منشآت تجارية أخرى مثل الفنادق التي بني الكثير منها عبر امتداد طرق القوافل التجارية.

أما في العهد العباسي (132-656هـ/750-1258م) فقد تطورت الأسواق وأخذت شكلها النهائي الذي سارت عليه في الفترات اللاحقة مع بعض التغيرات الطفيفة .

وعلى هذا الأساس اهتم المسلمون بالتجارة بنوعيها الداخلية والخارجية، مستغلين عدة عوامل دينية وعرقية وسياسية ولغوية والموقع الجغرافي المترامي الأطراف، وانشأوا شبكة من الطرق التجارية البرية والبحرية، وحرصوا على توفير الأمن بها، وذللوا الصعاب والعقبات أما التجار فشيدوا الجسور والقناطر وبنوا الفنادق ومراكز الراحة، كما أقاموا بالمدن عدة مرافق تجارية من أسواق وقياسر وفنادق وتربيعات وغيرها.

وباعتبار أن السوق هو المجال المخصص لتبادل السلع، والبيع والشراء، فهو يقوم أساسا على المعاملات، وما ينجر عنها من إختلافات، ومنازعات ومخالفات، فإذا ترك دون تنظيم، ولا ضابط يردع المخالفين، ويقنن طرق ووسائل التعامل فيه فإن الفوضى ستحول دون بلوغ المنفعة العامة، وستضيع مصالح الناس لا محالة، ويمكن إجمال القواعد التنظيمية للسوق الإسلامي فيما يلي:

أ- المكان المعلوم: ويتأكد ذلك من حرص النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون التعامل داخل السوق لا خارجها، من خلال الأحاديث الواردة:

حدثنا يحي بن عبد الله قال: حدثنا نافع بن عبد الله رضي الله عنه قال: كانوا يبتاعون الطعام من أعلى السوق، فيبيعونه في مكانهم فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى يبلغوا السوق، وقوله عليه الصلاة والسلام: "لا يبيع بعضكم على بيع أخيه، ولا تلقوا السلع حتى تهبط السوق".

وحدثنا موسى بن إسماعيل قال: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: كنا نلقى الركبان لنشتري منهم الطعام، فنهانا النبي صلى الله عليه وسلم أن نبتاعه حتى يبلغ السوق[1].

ب- التنظيم العمراني: وفيه يعتمد تصميم السوق على اختيار المكان المناسب ودقة عمارتها وحسن هندستها، وذلك من منطلق توجيهات الإسلام وحضارته، لقد ضربت في ذلك أسواق المسلمين مضربا رائعا في الدقة والجمال فقد أورد الشيرزي بأنه: "ينبغي أن يكون السوق في الارتفاع والاتساع على ما وضعته الروم قديما ويكون من جانبي السوق أفريزان يمشي عليهما الناس في زمن الشتاء إذا لم تكن السوق مبلطا، ولا يجوز لأحد من السوق إخراج مصطبة دكانه من أركان السقائف إلى الممر الأصلي لأنه عدوان على المارة، يجب على المحتسب ازالته والمنع من فعله لما في ذلك من لحوق الضرر بالناس، ويجعل لأهل كل صنعة منهم سوقا يختص به وتصرف صناعتهم فيه، فإن ذلك لمقاصدهم أرفق ولصنائعهم أنفق، ومن كانت صناعته إلى وقود نار كالخباز والحداد فعلى المحتسب أن يبعد حوانيتهم عن العطارين والبزارين (بائعوا الأقمشة) لعدم المجانسة بينهم وحصول الأضرار"[2].

[1]- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، ط2، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ج 4، 1423هـ - 2002م .

[2]- الشور يحي البشري، التسعير في الإسلام، شركة الطباعة والنشر، القاهرة، 1973، ص 130.

ج- قواعد وآداب التعامل: إن الإسلام يحث على الأخلاق الفاضلة من عدل وإحسان والتعامل بصدق وأمانة والإبتعاد عن المحرمات، وهو ما كان ماثلا في سلوك التجار المسلمين الأوائل[1]، ومن القواعد والآداب التي جاء بها الإسلام:

- منع التطفيف في الكيل والميزان: لقد نهى الإسلام عن الإحتيال في أخذ حقوق الناس بنقص المكيال والميزان، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: "لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كانوا من أخبث الناس كيلا فأنزل الله تعالى: "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ"[2]، فأحسنوا الكيل بعد ذلك.

- النهي عن أكل الربا: فقد حث الإسلام على ذلك وبين أن مال الربا لا بركة فيه، وأن آكل الربا محارب من الله ورسوله وأنه ظالم، وأن أكل الربا من الكبائر، لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (278) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ"[3]، وقال تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"[4]، وعن جابر -رضي الله عنه- قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء"[5].

- النهي عن الغش والتدليس في البيع أو ثمنه[6] والأمر بالصدق: لقوله صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا"[7].

- تحريم الاحتكار: وذلك باحتكار ما يحتاجه الناس لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحتكر إلاّ خاطىء"[8]، وقوله أيضا "من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه"، كما أنه

[1]- المصري عبد السميع، التجارة في الإسلام، مكتبة وهبة، ط2، القاهرة، 1986، ص 12.

[2]- القرآن الكريم، سورة المطففين، الآية 01.

[3]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 278-279.

[4]- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

[5]- الإمام مسلم، الصحيح، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001، ج05، ص 50.

[6]- الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1985، ص 321.

[7]- الامام مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم، برقم 101.

[8]- الامام مسلم، الصحيح، المصدر السابق، ج05، ص 56.

أنه لولي الأمر أن يجبر المحتكر على بيع ما عنده بقيمة المثل إن كان النّاس في ضرووررة إليه"[1]، وذلك لما يؤدي إليه الاحتكار من التضييق على النّاس، وإلحاق الضرر بهم، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ضار أضر الله به ومن شاق شاق الله عليه"[2].

- منع التعامل بالبيوع الفاسدة: كتلقي الركبان، وبيع الغرر وغيرها[3].

د- القواعد الصحية والنوعية:

و لم يقتصر الإهتمام بالشكل العمراني فحسب بل حتى أدق الأمور، فتم الحرص على الإلتزام بالقواعد الصحية وجودة المنتوج ومطابقته للمواصفات والمقاييس اللازمة، ويقول الشيرزي في ذلك "ويأمر أهل السوق - المحتسب- بكنسها وتنظيفها من الأوساخ والطين المجمع وغير ذلك مما يضر الناس، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا ضرر ولا ضرار"[4].

فالمحتسب عليه الحرص على القواعد والضوابط في السوق، وإلزام الناس على التقييد بها، والإبتعاد عن كل ما يخالف الشرع في المعاملات، وكذا مراقبة أمور السوق وتفقد أحوال الباعة، وأصحاب الحرف وما ينتجون[5]، تحت إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مصداقا لقوله تعالى: "وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"[6].

زيادة على مهام أخرى كتفقد أمور الناس، وأحوالهم، ومعاشهم بجميع المرافق الاجتماعية، كالحمامات، والطرقات، والمساجد وغيرها[7]، إنَّ الذي غلب على عمله هو تفقد الأسواق حتى

[1]- ابن قيم الجوزي، تلبيس إبليس، ط01، دار إحياء التراث، عمان، 1997، ص 222.

[2]- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ط01، دار النهضة، القاهرة، 1987، ص 785.

[3]- ابن تيمية، الحسبة، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 25.

[4]- الشور يحي، المرجع السابق، ص 130.

[5]- موسى لقبال، المغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 180.

[6]- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 104.

[7]- أبي العباس أحمد بن يحي الونشريسي، كتاب الولايات، تعليق محمد الأمين بلغيت، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1985، ص 28.

أصبح إسم صاحب الحسبة يرادف إسم صاحب السوق الذي استعمل للتخصيص، والذي أوكلت له مهمة الأسواق دون غيرها من المهام، فعليه التعرض لمن يطرح القاذورات بالأسواق والأزقة، ويمنع المتسبب في ترك المياه تجري بها، كما يمنع من يسوق الدواب من غير أن يقودها لئلا تصيب المارة بأذى[1]، كما يمنع من إختلاط الرجال بالنساء في مواقف البيع، ويمنع إخراج الأجنحة والرفوف وبناء الدكاكين على الطريق[2].

ويتأكد المحتسب من أسلوب العمل، والذي ينبغي أن يكون مطابقا للقواعد الصحية ويقول ابن الإخوة القرشي في ذلك: "ولايعجن العجان بقدميه ولا بركبتيه ولا بمرفقيه لأن في ذلك مهانة للطعام وربما قطر في العجين شيء من عرق إبطه أو بدنه، ولا يعجن حتى يكون ملثما لأنه ربما عطس أو تكلم فقطر شيء من بصاقه أو مخاطه في العجين... وإذا عجن في النهار فليكن عنده إنسان على يده مذبة يطرد عنه الذباب"[3].

هـــ- مراقبة التعامل والعلم بأحوال السوق:

ومن الإجراءات التي اتخذها النبي صلى الله عليه وسلم في السوق الإسلامي تعيينه محتسبين على سوق مكة، فقد عين سعيد بن سعد بن العاص بعد الفتح، وعمر ابن عمر على أسواق المدينة وعين غيرهم على كل من البحرين واليمن.

وكان عمر ابن الخطاب خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعهد بالأسواق فيتلف اللبن المغشوش ويحرق حوانيت الخمور ويحدد الحد الأقصى لحمولة البعير ويزجر المبالغين في رفع الأسعار[4].

[1]- أبو عبد الله محمود العقباني التلمساني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، المطبعة الكاتوليكية، بيروت، 1976، ص 273.

[2]- موسى لقبال، المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص ص 180-181.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 131، 132.

[4]- محمد عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 285.

ومن شروط التعامل داخل السوق كذلك العلم التام بأحوال السوق من أسعار وسلع والظروف المحيطة بها، حتى يمكن للمتعاملين الانصاف بالسلوك الإسلامي الرشيد، فبالنسبة للأسعار على المستهلك العلم بالسعر السائد حتى لا يلحق به غبن، كذلك بالنسبة للبائع عليه أن يعلم بسعر البيع حتى لا يستغل المشترون جهله فيشترون منه بسعر أقل من تكلفته، فقد نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع المسترسل وهو الجاهل بالسعر، وكذلك البيع بسعر أعلى عن المعتاد لمن لا يعرف السعر أو المحتاج بشدة للسلعة وكذلك الشراء بسعر أقل بكثير من السعر المعتاد ممن اضطر لبيعه ما عنده[1].

كما حثنا الإسلام على تبيان السلع على حقيقتها من مواصفات ومزيا وعيوب لجميع المتعاملين، بما يمكن المستهلك من التعرف على ما يرغب في الحصول عليه بيسر ليتم التعامل على الصدق وبعيدا عن تضليل وتدليس وهو ما تأكد من الآثار الواردة في هذا الشأن: "من باع عيبا لم يبينه لم يزل في مقت الله، و لم تزل الملائكة تلعنه"[2].

5- تنظيم الأسواق في بلاد المغرب الإسلامي:

تشابهت الأسواق في بلاد المغرب الإسلامي[3]تقريبا، فأغلبها مسقوف كي لا تتعرض لعوامل طبيعية، والبعض الآخر مكشوف، وكان لأهل الصنائع والحرف محلات فيها، ولكل صنعة أو سلعة أو تجارة سوق مفردة بها يعرف بإسهم[4]، والعاملون في الصناعات، مثلهم مثل التجارة في الأسواق يخضعون للرقابة الحكومية الممثلة في المحتسب، وكان تعيين شيخ الطائفة يتم بالاختيار أو الانتخاب وبموافقة المحتسب.

[1]- بن عمر يحي، أحكام السوق، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1975، ص 118.

[2]- سنن ابن ماجة، كتاب التجارات، باب من باع عيبا فلبينه، برقم 2247.

[3] -يقصد ببلاد المغرب الاسلامي جغرافيا، المنطقة الواقعة غرب مصر بما فيها بلاد الأندلس، ينظر: موسى لقبال، المغرب الإسلامي منذ بناء معسكر القرن حتى إنتهاء ثورات الخوارج، سياسة ونظم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص 14-15.

[4] - أحمد مختار العبادي، الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية، ط2، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986، ص 355.

هذا، ولما كان المحتسب هو المنظم الحقيقي للحياة الاقتصادية في الأسواق، فقد شاع لفظ المحتسب في أسواق بلاد المغرب الإسلامي في فترة متأخرة يمكن تقديرها بأواخر القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي[1]، بحيث يمكن أن يقال أن نظام الحسبة في بلاد المغرب الإسلامي قد استمر بدون انقطاع طوال العصر الوسيط[2].

6- تنظيم الأسواق بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني:

لقد استمد نظام السوق في الدولة الزيانية الكثير من خصائصه من نظام الأسواق الإسلامية، مما جعلها تبدو متشابهة مع مثيلاتها في المشرق، وتكاد تكون نفسها في الدولة الحفصية والمرينية[3].

كانت أسواق الدولة الزيانية موزعة بشكل منظم، غير أن أسواق المدن بها كانت أكثر تنظيما من أسواق البوادي، والأرياف، ولعل ذلك يعود إلى نوعية هذه الأسواق، وإلى المواقع التي نصبت عليها[4]، وكانت هناك أسواق كبرى عرفت "بالقيسريات" تستقطب كبار التجار من مختلف الأنحاء، وتضم أعداد هائلة من الدكاكين والحوانيت والرحب للبيع، أما عن شكلها فهي غالبا ما تكون مبنية، ومسورة ومغطاة، باستثناء رحبها التي كانت مكشوفة الغطاء[5].

والقيساريات في الغالب هي أماكن للخزن والتسويق أكثر منها أسواق مفتوحة للعامة، هذا ما يفسر وجود أسواق جانبية تحتل مساحات قريبة منها تعرف بنوع النشاط المزاول فيها، كسوق

[1] -أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص 356.

[2]- المرجع نفسه، ص 357.

[3] - عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1995، ج1، ص 259.

[4]- الهوارية بطيب، السوق في الدولة الزيانية (646ه- 1248م/952ه- 1545م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ص 19.

[5]- العربي سعيدي، "تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من القرن (13 إلى القرن 16م)"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، العدد 3، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2001، ص 227.

النخاسة، وسوق الغزل، وسوق الدواب، ومدينتا تلمسان ووهران كانتا تتواجدان بهما مثل هذه الأسواق المتخصصة[1].

فتوزيع الصنائع والحرف، وأنواع البيوع كان يتم عن طريق جمع كل حرفة أو صنعة في حي معين يسمى باسم نوع النشاط الذي يزاول فيه أصحابه أو باسم المواد التي تباع فيه، والدكاكين والحوانيت هي الأخرى كانت تعرف نفس التنظيم مثل: دكاكين الصاغة، ودكاكين بائعي الصابون، وحوانيت بيع الأكل الجاهز، وغيرها...[2].

وكانت أسواق الدولة الزيانية تستقطب أعدادا معتبرة من الزبائن، بفضل تنظيم الأنشطة التجارية والحرفية، التي ظلت تخضع للرقابة الحكومية الممثلة في المحتسب، فمزاولة أي نشاط بالسوق، مهما كان نوعه، ومهما كان بسيطا له مكانته ودوره فيه[3].

ولما كان لزاما للقائم بأمور الرعية أن ينصب من يرعى ضوابط السوق، فكان المحتسب يحرص بإلزام الناس على التقيد بها وكذا مراقبة أمور السوق، وتفقد أحوال الباعة وأصحاب الحرف وما ينتجون[4]، حتى أصبح اسم صاحب الحسبة يرادف اسم صاحب السوق الذي استعمل للتخصيص[5].

وقد ساعد التخصص الذي كان معمولا به في أسواق الدولة الزيانية، على معرفة أنواع وأصناف كل سلعة، والمناطق التي جلبت منها، مع إمكانية ترجيح نوعيتها، أما بشأن المنتوجات المعروضة بأسواق الدولة الزيانية، فيذكر العبدري بأن: "...تلمسان...دار البلد كله مغروس بالكرم وأنواع الثمار"[6]، وعد فيها عبد الرحمن ابن خلدون "أهم المنتجات الفلاحية، كالفول،

[1]- العربي سعيدي، المرجع السابق، ص 228.

[2]- أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1981، ج2، ص 500.

[3]- العربي سعيدي، المرجع السابق، ص 229.

[4]- موسى لقبال، المغرب الإسلامي منذ بناء معسكر...، المرجع السابق، ص 180.

[5]- أحمد ابن يحيى الونشريسي، كتاب الولايات، المرجع السابق، ص 28.

[6]- محمد بن علي بن أحمد العبدري، الرحلة المغربية، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1968، ص 11.

والكرنب، والتين، والإجاص..."[1]، كما كانت مدينة ندرومة تغذي السوق الحرفية بالقطن، كانت مدينة العباد تنتج الزهور لصناعة العطور[2].

وتعد مدينة وهران ثاني المدن الزيانية أهمية من الناحية الاقتصادية، حيث كانت تجمع ما بين النشاط التجاري والحرفي إلى جانب النشاط الفلاحي، فقد ذكر "ابن حوقل": أن غلاتها من القمح والشعير وبها جميع الفواكه[3]، كما عرفت بادية مستغانم بزراعة القطن، وقد ساهمت وفرة المياه وخصوبة التربة بها على وفرة هذا المحصول[4]، أما بادية تاهرت، فقد اشتهرت بفواكهها الجيدة، وكان السفرجل يشهد له بالحسن طعما ورائحة، في حين المنتوجات التي كانت تمون أسواق تلمسان، وهي مستوردة من خارج البلاد، منها: الفستق، التمر، وقصب السكر، وبشأن الإنتاج الحيواني، فيظهر أن ربوع المدن الزيانية الخضراء، كانت رائدة فيه، حيث كانت تربى كل الأصناف الحيوانية من غنم، وضأن، وماعز، وأبقار، وإبل، ودجاج، وأحصنة وبغال.

لقد كانت الثروة الحيوانية تغذي السوق الزيانية بأنواع الحوم الحمراء والبيضاء، وكانت تستخدم أجزائها من صوف ووبر، وجلود في الصناعة الحرفية[5]، وظل يزاول بحقول الدولة الزيانية نوع من النشاط الفلاحي المتمثل في تربية النحل لجني العسل منه، إذ كان من المواد الأكثر استهلاكا، يباع في الأسواق إلى جانب المواد الأساسية الأخرى كالزيت، والسمن، واللحم[6]؛ غير أن الوسيلة الوحيدة التي كانت متبعة لحفظ المواد التي يخشى تلفها وتعفنها، من لحوم وأسماك،

[1]– عبد الرحمن ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ج7، ص 113.

[2]– حسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج2، ص 24.

[3]– أبو القاسم ابن حوقل، كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، 1979، ص 79.

[4]- أبو عبيد الله محمد الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق محمد حاج صادق، مركز المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 128.

[5]– العربي سعيدي، المرجع السابق، ص 230.

[6]– محمد بن عبد الله التنيسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان: مقتطف من نظم الدر العقيان في شرف بني زيان، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزائر، 1985، ص 132.

كانت تتمثل في التمليح والتجفيف، وكانت معظم مدن الدولة الزيانية تتوفر على أسواق اقيمت خصيصا لبيع السمك دون المنتجات الأخرى[1].

ومن المنتوجات الحرفية التي اشتهرت بها الدولة الزيانية، هي المنتوجات النسيجية والتي كانت تتنوع من ملبوس ومفروش، وتختلف من حيث نوع المواد المصنوعة منها، سواء من صوف أو قطن، أو حرير وكتان، أو وبر، مما أهلها أن تمثل أهم صادراتها نحو أوربا، أما المنتوجات الفخارية كانت صناعتها منتشرة في كافة مناطق الدولة الزيانية التي كانت تتوفر بها المادة الأولية، وهي الطين المناسبة والماء، وكانت هذه الصنعة تختص بها النساء وتجيدها أكثر من الرجال، وكانت أسواقها تحفل بالأواني الفخارية ذات الأشكال والأحجام المتباينة، حيث استعملت في شتى الأغراض المترلية وكذا في حفظ المواد السائلة أو الجامدة، وكثير من الأحياء والأمكنة، والأسواق والحمامات، والجوامع، ظلت هي الأخرى خلال العهد الزياني تحمل اسم أصحاب الحرفة التي كانت قائمة بها[2].

وفي ختام هذا الفصل نستنتج:

- اهتم المسلمون بالتجارة بنوعيها الداخلية والخارجية، مستغلين عدة عوامل دينية وعرقية وسياسية ولغوية والموقع الجغرافي المترامي الأطراف، وانشأوا شبكة من الطرق التجارية البرية والبحرية، وحرصوا على توفير الأمن بها، وذللوا الصعاب والعقبات أما التجار فشيدوا الجسور والقناطر وبنوا الفنادق ومراكز الراحة، كما أقاموا بالمدن عدة مرافق تجارية من أسواق وقياسر وفنادق وتربيعات وغيرها.

- يعتبر السوق إطار تنظيمي للتبادل نظرا لتداخل الأعمال وتغير النفقات، ففيه يتم التعبير عن قيم المكتسبات المتبادلة، فهو يعد أحد العناصر الأساسية التي تتشكل منها المدن عبر التاريخ، وقد أولى رجال الفكر العمراني الإسلامي له اهتماما بالغا، ودعوا الحكام المسلمين على الإعتناء به.

[1]- أبو عبد الله محمود العقباني، المصدر السابق، ص 230.

[2]- العربي سعيدي، المرجع السابق، ص 232.

- إن السوق هو المجال المخصص لتبادل السلع، والبيع والشراء، فهو يقوم أساسا على المعاملات، وما ينجر عنها من اختلافات، ومنازعات ومخالفات، فإذا ترك دون تنظيم، ولا ضابط يردع المخالفين، ويقنن طرق ووسائل التعامل فيه فإن الفوضى ستحول دون بلوغ المنفعة العامة، وستضيع مصالح الناس لا محالة، وعليه فالسوق يخضع لقواعد تنظيمية منها التنظيم العمراني له، والعلم بأحوال السوق من أسعار وسلع والظروف المحيطة به، وطرق المعاملة داخله.

- إن السوق في الدولة الزيانية، ظلت مرآة الحياة الاقتصادية وعنوان نشاطها الحرفي، بل والاجتماعي أيضا، مما ساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني حتى غدت المواد الضرورية المعروضة في الأسواق والدكاكين والحوانيت، في متناول المواطنين رغم الرخاء وازدهار البلاد في جميع الميادين، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، باستثناء بعض الحالات الخاصة، أثناء الإضطرابات الداخلية والحروب الخارجية.

الفصل الثاني

الأسواق ببايلك الغرب الجزائري: الوظائف الاقتصادية والاجتماعية

1 – أنواع الأسواق ببايلك الغرب

أ– الأسواق الريفية

1– الأسواق الأسبوعية

2– الأسواق السنوية

ب– الأسواق الحضرية

ج – الأسواق المتنقلة

د – الأسواق المتخصصة

هـــ– السويقات

2 – مرافق السوق

أ– الفنادق ب– الدكاكين

3 – رواد الأسواق

أ – المعلم ب– المحتسب

ت– الأمين ث– الجمرك

ج– السمسار ح – الدلال

خ– الزبائن

4– المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق

5– الطرق التجارية الرئيسية في بايلك الغرب

أ – طرق الحواضر الكبرى ب – المسالك الريفية

كان للجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر آثار حاسمة، وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية، والنظم الإدارية، والحالة الاجتماعية، بحيث لا يمكن التعرض لهذه الجوانب كلها، إلا بعد التعرف على الأوضاع الاقتصادية، خاصة الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات، فالسوق من المرافق الحيوية والضرورية لأية دولة، ولا تقتصر الأهمية في كونه مجالا لتبادل السلع والمنافع، بل إنه يعكس ذلك التفاعل الاجتماعي بين عناصر اجتماعية مختلفة، لأنه يرتاد من طرف العامة والخاصة، الكبار والصغار، النساء والرجال يومياً، بل الأكثر من ذلك أنه يعكس الحالة الاقتصادية للدولة والمستوى المعيشي لسكانها، كما يتجسّد السوق في مجموعة بشرية اجتمعت في مكان معين ومحدد بغرض البيع والشراء وإنماء علاقاتها التجارية.

1 – أنواع الأسواق في بايلك الغرب:

إن المبادلات التجارية الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق في المدن والأرياف، ولقد كانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا وبعضها كان سنويا، وتعرف الأسواق عادة باسم اليوم الذي تقام فيه مضاف إلى إسم القبيلة أو المنطقة الجغرافية التي كان يعقد فيها، ولقد كانت للأسواق مهمة جدا بالنسبة للسلطات العثمانية حيث كانت تشجع إقامتها في المناطق الخاضعة لقبائل المخزن، وذلك للإستفادة من مواردها المالية، وكذا مراقبة القبائل الغير خاضعة لها حيث كانت تستخدم الأسواق لمحاصرة القبائل الخارجية عنها اقتصاديا بمنعها من دخول السوق، ومنع القبائل الأخرى من عقد تبادلات تجارية معها، وتوجد أهم أسواق الجزائر في التل، وإليها يأتي السكان الرحل ومعهم منتوجاتهم المصنوعة لديهم أو المنتوجات التي حصلوا عليها من السودان الغربي، ليتزودوا في المقابل بمنتوجات التل والمنتوجات الأوربية[1].

[1]- P.Mauroy, Précis de l'histoire et du commerce de l'Afrique depuis les temps anciens jusqu'aux temps moderns, 4ème Ed, Imp de Duverger, Paris, 1852, p.272.

والأسواق كانت منتشرة بكل مدن بايلك الغرب، وهذا مايؤكده الآغا بن عودة المزاري عن وهران بقوله: "...وبهذا صار الانحصار يزول عن الدولة ومخزنها من الدواير والزمالة وظهر بيع الأشياء، من العرب بسوق وهران واشتغلت الناس بالبناء في كل زمان ومكان..."[1].

والأسواق بايلك الغرب كما يصفها موريتس واغنر Moritz Wagner في أوائل الاحتلال الفرنسي، قائلا: أنها لا تناظر الأسواق الضخمة التي اشتهرت بها بغداد أو طهران أو أزمير أو القسطنطينية، فهي بكل بساطة عبارة عن دور تشبه الدور العربية، وتنظم عادة على طول جانبي الطريق الواحد والتي تختص بحرفة واحدة، ويعرف باسمها ذلك الطريق[2].

أ- الأسواق الريفية:

الأسواق في الريف كانت أماكن عمومية تقام في مواضع يتفق حولها وتكون عادة ملائمة لأكثر من يقصدها، في الهواء الطلق، بالقرب من مجرى مائي أو عين أو بئر أو غابة، وعلى أرض محايدة بين عدة قبائل مختلفة[3] تجتمع لبيع سلعها ومواشيها، وينتقل إليها الناس من الأرياف وحتى من المدن، حيث يمشون ساعتين أو ثلاثا ومعهم الصوف والزبدة والعسل يحملونها على البغال[4]، وبهذه الأسواق يتوزع عدد من الأكواخ والخيام تستعمل كمقاه أو دكاكين بسيطة تفرش على أرضها حصائر من الخيزران أو جلود تعرض فوقها البضائع المختلفة، بالإضافة إلى ما يعرض في العراء، مثل الحيوانات وبعض الحبوب، وحتى الأقمشة والجلود، ويمارس البايلك رقابة مشددة على أسواق الريف بواسطة جماعات المخزن التي تخضع لأوامر القياد والشيوخ الذين يضمنون أمن

[1]- الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص 180.

[2]- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان(1830-1855)، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص ص110-111.

[3]-Nacereddine Saidouni, La vie rurale à la fin de l'époque Ottomane (1791-1830), 2ème Ed , Alam Elmaarifa, Alger, 2010, p.280.

[4]- حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 71.

المبادلات، خاصة وأن السكان اعتادوا الذهاب إلى الأسواق مسلحين وعادة ما يتسببون في حدوث مشاجرات يتم عقابها بفرض غرامات تحدد حسب خطورة الأحداث[1].

1- الأسواق الأسبوعية:

تكون هذه الأسواق خاصة بقرية أو مجموعة من القرى، ويحدد مكان أو موضع لهذا السوق وفي يوم معلوم من أيام الأسبوع، وكانت القرى المتجاورة تتقاسم أيام الأسبوع بحيث تختص كل قرية أو مدينة بيوم محدد من أيام الأسبوع، يبنى في صباح ذلك اليوم، ويفض في آخر النهار من اليوم نفسه، فيكون سوق القرية هذه بيوم السبت والثانية بيوم الأحد والأخرى بيوم الإثنين وهكذا مع باقي القرى، وجرت العادة أن ينصب أكثر من سوق واحد في اليوم ذاته في مواضع مختلفة، ويمكن أن يرجع سبب ذلك إما لبعد المسافة بين القرى المتجاورة أو المناطق المتباعدة أو لكثرة الناس على السوق الواحدة.

وكان الهدف من هذا التنظيم هو السماح لتسوق أكبر عدد ممكن من التجار والناس على اختلاف قراهم وقبائلهم[2]، بحيث تكون عامرة في سائر الأيام التي تعقد فيها، كما تتضاعف بها كميات البضائع وتتنوع، وتقام هذه الأسواق في ساحة كبيرة عند ملتقى طريقين أو عند معبر أحد الأودية، وكانت تعرف إقبالا لا نظير له، إذ يتجمع فيها الناس من حضر وبدو ورحل بين الشمال والجنوب، أو بين المدن وضواحيها، وفي هذا الصدد يقول أبو القاسم سعد الله: "وكانت الأسواق تقام في العادة أسبوعيا ويأتي إليها الناس للبيع والشراء، وأهم ما يباع فيها العسل والزبدة والصوف والحيوانات والحبوب والخيام، وكانت منتوجات المدن عادة أجود من مصنوعات البادية"[3]. من هذا نستخلص أن الأسواق الأسبوعية تميزت بالتنوع الكبير في عرض السلع، والمنتجات القادمة من

[1]-Nacereddine Saidouni, Op.Cit, p.280.

[2]- عبد القادر دحدوح، مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني: دراسة عمرانية أثرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآثار الإسلامية، جامعة بوزريعة، 2010/2009، ص 246.

[3]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الإحتلال، ط3، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 154.

مختلف المناطق وحسب المواسم والمناسبات، وهذا ما يجعلها تستقطب العديد من التجار حتى المتجولين.

وقد كانت الأسواق الأسبوعية تعقد في مختلف المناطق التلية، وكان ذلك بالتشجيع من الإدارة، نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسية؛ فهي من إحدى الوسائل الناجعة التي اعتمدها نظام الحكم لإخضاع بعض القبائل، وأخذ الضرائب منها؛ وهناك من لاحظ: "أن قيام الإدارة بتنظيم الأسواق في المناطق التلية، حيث تتمركز القبائل المخزنية، كان يعد ذلك من التنظيمات الإدارية المحكمة للعثمانيين، وكان الغرض السياسي منها جذب القبائل الصحراوية إلى الأسواق التلية، لفترة لا تتجاوز بضعة أشهر"[1].

ومن الأسواق الأسبوعية ببايلك الغرب الجزائري، "سوق الجعافرة" بسعيدة، و"أولاد عياد"، و"أولاد الأكراد" بالشلف، و"أولاد الشريف" بالثنية الحد، إلا أن أهمها "سوق اللوحة" بالقرب من تيارت[2] الذي كان يعقد في عين سيدي عبد الله بمرجة الرداح عند المنحدر الجنوبي لجبل اللوحة كل يوم جمعة[3]، بالإضافة إلى السوق الذي كان يقام بمعسكر[4] كل يوم خميس، في منطقة الهبرة على الطريق الرابط بين معسكر ومستغانم، ويحضرها آغا وقياد بني شقران، وتعقد السوق في أرض أولاد السيد، ولذلك يكون القايد المسؤول عنهم هو المكلف بالشرطة لحفظ الأمن فيها، خصوصا وأن كثيرا من القبائل تقصدها كبني شقران، وأولاد سيدي دحو، الحشم والبرجية، قبائل جهة سيرات وجهة مينا وحتى جهة سيق؛ كما جلبت هذه السوق اهتمام بني عامر والدوایر والزمالة

[1]-Augustin Bernard, l'évolution du nomadisme en Algérie, Lib. E. Jourdain, Alger, 1906, p.05.

[2]-Eugène Carette, du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques, Guyot, Paris, 1844, p.20.

[3]- بن صحراوي كمال، أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2014/2013، ص ص 225-226.

[4]- معسكر كما وصفها المزاري: وهي على سبعة أقسام، حومة العرقوب بسورها، وحومة سيدي علي محمد، وحومة عين البيضاء، وحومة الباب الشرقي، وحومة بابا علي، وحومة سيدي محمد بوجلال، وحومة المدينة الداخلة، ينظر: المزاري، ج1، المصدر السابق، ص 356.

وسكان مازونة[1]، ويباع بهذه السوق عدد وافر من الماشية والحبوب، والزيت والعسل، والكثير من منسوجات البلاد وأشياء أخرى أقل قيمة كالحبال والسروج وحاجيات الخيل[2].

كان سوق معسكر ذا أهمية كبيرة إلى درجة أن علاقاتها التجارية كانت تمتد إلى غاية أعماق إفريقيا، بالإضافة إلى الراشدية المشهورة بمنتوجاتها في الأقطار الإسلامية والبلاد الأوربية، ومن بين هذه المنتجات، صناعة الأغطية الصوفية، والبرانس، والزرابي، وصناعة الصابون[3]، وكذلك صناعة الجلود والسروج والألجمة، وهذا ما يؤكده الشيخ (ابن عمر عثمان) حين تحدثه عن سوق "بني راشد"[4] الذي يقام يوم السبت عند باب القلعة بقوله: " تباع به الحبوب، والفواكه، والمواشي، والصوف، والكسوة، والزربية، والكتان، والعطرية، والقهوة، والسكر، والصابون، والزيت، ما عدا الخيول والبغال والحمير لأن أرضيته لا تسمح بذلك"[5]، بينما يتم جلب الأغنام والماعز بأعداد كبيرة يباع منها الكثير كل أسبوع، وكان قايد القلعة سي المنور هو المسؤول عن الأمن، ولا يفرض أية رسوم على الذين يقصدون السوق بمواشيهم وسلعهم المختلفة[6]، ويرجع القلعي سبب عقد السوق بيوم السبت دون سائر الأيام الأخرى يعود إلى أن صاحب القلعة ومشيدها (إسحاق

[1]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 227.

[2]- حسن الوزان، المصدر السابق، ص ص 26-27.

[3]- يدعى هذا الصابون بـــ: "الصابون الجزائري، الذي يصنع من رماد الضرو، وهو أجود أنواع الصابون في غسل الثياب، الصوف، والبدن"، ينظر: ابن عثمان القلعي، قلعة بني راشد، مخطوط من نسخ البشير المحمودي، خزانة محمودي البشير، البرج، ولاية معسكر، الجزائر، الورقة 06.

[4]- قلعة بني راشد تأسست على يد بني راشد بن محمد، من بطون مغراوة، حوالي القرن السادس للهجرة، بأمر من رئيسهم الإسحاقي من ذرية أبي إسحاق إبراهيم بن عمران الراشدي، وبظهورها خربت البطحاء فاستوطنها من أهلها خلق كثير من فليتة وبني غدو وسجرارة وبعض قبائل هوارة الذين تحمل اسمهم في بعض الروايات التاريخية، ينظر: محمد بوركبة، "جوانب من قلعة بني راشد للشيخ أبي عمران القلعي"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، 2003، ص ص 110-111؛ ومن حيث موقع الإقليم يذكر الوزان: أن هذا الإقليم يمتد على طول نحو 50 ميلا من الشرق إلى الغرب، وعلى عرض يقرب من 25 ميلا، جهته الواقعة جنوبا كلها سهول، والواقعة شمالا كلها تقريبا مرتفعا، لكن أراضيها معا صالحة للزراعة، ومنطقة المرتفعات تتربع عليها قرى عديدة، أهمها إثنتان، قلعة هوارة، ومعسكر، ينظر: حسن الوزان، المصدر السابق، ص 26.

[5]- ابن عثمان القلعي، المصدر السابق، الورقة 06.

[6]- كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 227.

إبراهيم ابن عمران) كان يخشى دخول اليهود لقلعته واستيطانهم فيها، فختار يوم عطلتهم الذي لا يبيعون فيه ولا يشترون – لحرمة ذلك في شريعتهم على ما يزعمون–[1].

هذا يعني أن سوق بني راشد كان له صيت ذائع، بدليل السلع المختلفة التي كانت تعرض كل يوم سبت به، وكان السعر معقولا وفي متناول الجميع، ويرجع الفضل في ذلك إلى سياسة بعض البايات أمثال "محمد بن عثمان الكبير"، ويتضح هذا من خلال ما ذكره ابن سحنون: "وبلغ السعر مبلغا لم يسمع به أحد من الناس، فإنه أعان الخلائق بالسلف العام، والتصدق والإطعام..."[2]، وعليه فإن الحرف المتداولة في هذه الفترة في معظمها صناعة تقليدية، رغم بساطتها إلا أنها استطاعت أن تفرض وجودها كصناعة عالية لها تأثيرها العميق وفق تراثها العريق.

بالإضافة إلى أسواق مازونة[3]، وهذا ما قدمه الإدريسي في كتابه حين وصف مازونة: "... ومدينة مازونة على ستة أميال من البحر، بها وديان خصبة ومراعي وسوق شعبي ينظم في يوم معلوم من أيام الأسبوع، يقدم فيه البربر ويسوقون محاصيلهم الزراعية كالفواكه والألبان والعسل، إنها منطقة غنية يمارس أهلها النسيج والدباغة والتجارة مع أهل تلمسان وفاس"[4]؛ ويذكر بلحميسي أن سوق المدينة كان زاهرا في السابق، ومن نجاحه وكثرة الإقبال عليه كان يعقد مرتين

[1]– كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 02.

[2]– ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 135.

[3]– مازونة كلمة تختلف الروايات عن أصلها، فالزياني يرجع أصل كلمة مازونة إلى اسم قبيلة بربرية زناتية كانت تسكن المنطقة، وهي "ماسون" أو "مازون"، ينظر: محمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 55؛ أما لوكيل يوسف فيرى أن المدينة أخذت اسمها من أميرة كانت تحكم هذه البلاد، وكان كنزها كله مكون من قطع ذهبية، كانت تعرف بموزونة، ينظر:

Loukil Youcef, Mazouna ancienne capitale du Dahra, Imp Algérienne, Alger, 1912, p.13.

أما بلحميسي يرى أن أصل المدينة يرجع إلى مدينة رومانية قديمة اسمها ماسونة Masunn كما توضحه لوحتين أثريتين قديمتين عثر عليهما حديثا قرب مازونة، فتحول الإسم اللاتيني ماسون إلى البربري مازونة ينظر:

Moulay Belhamissi, Mazouna une petite ville une longue histoire, SNED, Alger, 1982, p.21.

[4]– أبو عبيد الله محمد الإدريسي، المصدر السابق، ص 128.

كل أسبوع، لكن رغم ذلك هذا الإزدهار أخذ طريقه إلى الزوال في بداية عهد الإستعمار، وذلك بسبب تضييق المكاتب العربية على حركة السكان، مما قلّل الوافدين إليه[1].

كما كانت هناك عدة أسواق خاصة بحوض الشلف، تتبادل فيها القبائل وبعض المدن تجارتها، ومن ضمنها سوق الأحد، الذي كان موجودا شمال سبخة بن زيان "شمال غليزان"، وكانت تتوافد عليه الوفود التجارية من جميع مدن بايليك الغرب، وكان هذا السوق في مكان يدعى السعداوية[2]؛ وفي شمال غرب مرجة سيدي عابد كانت تحدث التبادلات التجارية في نفس المكان يوم الأربعاء، وكان أولاد العباس "غرب واريزان" يقومون بشراء وبيع المنتوجات المصنوعة في المدينة.

وهذه الأسواق كانت تستقبل الخضر والتين والزيتون المجلوب من مازونة ونواحيها، ومن جبال الونشريس، ومنطقة المجاهر "بجوار مستغانم"، وأيضا المصنوعات النسيجية والغذائية كالزيت، وصابون بني راشد، وخشب الونشريس، حيث تتبادل السلع إما ثمنا أو مقايضة، يأخذ كل ذي حاجة ناقصة في مدينته ما توفره المدينة الأخرى[3]، بالإضافة إلى سوق آخر يقام كل يوم جمعة بمدينة الشلف[4]، وبالقرب من تنس كانت تتواجد مدينة صغيرة سميت باسم السوق التي كانت بها، وهي سوق إبراهيم الأسبوعية، كما كان لميانة سوق يدعى "سوق كرَّام"[5] الواقع بالقرية التي حملت إسمه، وهي قرية سوق كرَّام المشرفة على نهر الشلف[6].

بالاضافة إلى سوق الإثنين بمدينة سعيدة وهي تحت إشراف القايد بوخرص، وتقصدها كل قبائل المنطقة كالحساسنة، وأولاد براهيم، وأولاد عوف، وأولاد خالد الشراقة والغرابة، بني

---

[1]- Moulay Belhamissi, Mazouna une petite……, Op.Cit, p85..

[2]- الطاهر جنان، مازونة عاصمة الظهرة: ثغر حربي ومركز إشعاع حضاري، جمعية الظهرة للفن والسياحة والآثار، ص 35.

[3]- المرجع نفسه، ص 36.

[4]- أبو عبيد البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص 69.

[5]- خالد بلعربي، "الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني"، مجلة كان التاريخية، العدد06، دورية الكترونية محكمة، ديسمبر 2009، ص32.

[6]- أبو عبيد البكري، المصدر السابق، ص 61.

منيارين التحاتة والفواقة، وأولاد داود، ومن لمواد التي يتم تبادلها في هذه السوق فهي القمح، الشعير، الأغنام، الماعز، الأبقار، الخيول، الحمير، الدواجن، الصوف، البطيخ، التين، السمن والعسل[1].

2- الأسواق السنوية:

ترتبط هذه الأسواق في غالبية الأحيان بقداسة مكان ما كضريح أو مقام ولي صالح، وتنعقد في تاريخ يتزامن مع حدث هام بالنسبة لصاحب الضريح ومرة في كل سنة، ويقصد هذا السوق أصحاب القرى وربما حتى المدن المجاورة والقريبة قصد البيع والشراء من جهة، والزيارة والتبرك من جهة أخرى[2]، وهذه الأسواق تتم فيها المبادلات بين الريف والمدينة، وبين المناطق الجبلية والسهلية، وبين التل والجنوب، تتم أساسا في الأسواق السنوية التي كانت الإدارة العثمانية تشرف عليها لتحصيل الرسوم، وقد لعبت قبائل الرحل التي تنتقل من الجنوب نحو التل في مواسم نزول الأمطار والجفاف، دورا كبيرا في تنشيط الأسواق السنوية[3].

ب- الأسواق الحضرية:

إن العنصر الأساسي في نشأة المدن العربية وفي تنظيمها، هو الدور الحاسم الذي لعبته الوظائف الاقتصادية، وبصفة خاصة التجارية، وقد أظهر لويس ماسينيون Louis Massignon جيدا أن المدينة الإسلامية مشيدة أساسا على فكرة السوق، ويتحدث سوفاجيه عن المدن فيؤكد: "أن الأسواق في نهاية الأمر السبب الرئيسي في وجود التجمع السكاني، كما أنها الجزء الأساسي من المنطقة التي يطلق عليها اسم المدينة، وأكد أوجين على فكرة أن أصالة المدينة الإسلامية تكمن أساسا في هياكلها التجارية ويقول: " تتميز مدن الشرق الأوسط منذ العصور الوسطى الإسلامية

[1]-كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 228.

[2]- دحدوح عبد القادر، المرجع السابق، ص 246.

[3]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 56.

بالسوق بصفة خاصة، فهو الحي الرئيسي للأعمال، إن السوق هو الصفة المميزة والعلامة الأكثر وضوحا للمدن الإسلامية"[1].

وعليه فالتجارة الداخلية للمدن كانت تمارس على عدة مستويات منها تجارة يتم تداولها تجار الجملة وتجار الأسواق وهناك نشاطات المحلات الصغيرة في الأحياء[2]، وهؤلاء التجار وإن اختلفوا عن الحرفيين بواسطة حياتهم المهنية فإنهم يتشابهون من الناحية الاجتماعية ويعيشون بدون رصيد مالي، أي لا يملكون ثروة كبيرة بل يعيشون من مردود مدخولهم اليومي.

وأسواق المدن في المنطقة الغربية تتكون في شكلها العام من تجمع المتاجر المبنية على طول الشارع، أو عند تقاطع الطرق أو حول ساحة عامة[3]، وقد مثلت مراكز إلتقاء هامة على مستوى تبادل السلع وانتقال الخبرات ومراكز ساهمت في انتقال السلع إلى مراكز ومناطق أخرى، فالمدينة كانت تجمع وتوزع المنتجات التي تحصل عليها والتي تنتجها[4]، حيث تشهد المدينة في سوقها الأسبوعي حركة غير عادية نتيجة تدفق التجار والزبائن والمنتوجات التي كانت تتشكل من المواد المصنعة والمواد الزراعية والحيوانية، ونشير هنا إلى سوق مدينة "ندرومة" الذي كان يعقد كل يوم خميس، حيث شكل نقطة لقاء هامة يقصده التجار من أجل البيع والشراء قادمين من مدن عديدة منها: وجدة، مغنية، تلمسان، القلعة (بني راشد)، ومازونة، حيث قدر عدد المترددين على سوقها أي الأيام المخصصة للأسواق أو يوم السوق الأسبوعي ما يزيد عن 4000 شخص، وكان لمدينة ندرومة علاقات تجارية واسعة حيث وصلت إلى غاية مدينة فاس وطنجة[5]، كما كان لها علاقات

[1]– أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ط1، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر، القاهرة، 1991، ص 127.

[2]-Roger Tourneau, les villes musulmanes de l'Afrique du Nord, Maison du livre, Alger, 1957, p.67.

[3]– عبد القادر صحراوي، "الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد01، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2009، ص 87.

[4]- Georges Marcais, « Recherche d'archéologie musulmane Honain », in R.A, n°69, – Adolphe Jourdan, Alger, 1928, p.340.

[5]-Prenant André, «La propriété foncière des Citadins dans les régions de Tlemcen et Sidi Bel Abbes», Annales Algériennes de Géographie, n°03, l'Université d'Alger, 1967, p.24.

دائمة مع مدينة تلمسان ومدن أخرى من مدن الباليك، فمنتوجاتها كانت رائجة خاصة منها النسيجية والفخارية والصوفية[1].

وحتى أسواق مدينة تلمسان، وهو ما يؤكده يحي ابن خلدون عن سوق أجادير بتلمسان الذي كانت تباع فيها مختلف السلع والبضائع يوميا، بالإضافة إلى سوق يومي آخر يدعى سوق منشار الجلد[2]، الذي كان موضعه قرب جامع ابن البنّاء، وهي تنبيء عن وجود ثلاث طوائف من الصناع؛ الدباغين الذين ينشرون الجلود للدبغ، الخرازين الذين يصنعون الأحذية من الجلد، والتي صارت تصدر شرقا ناحية ملوية لشهرتها، والسراجين أي صانعي السروج التي كان بعضها يطرز بأسلاك الذهب والفضة. بالإضافة إلى سوق يوم آخر يدعى سوق الغزل، وهذا ما يوفر الصوف للصناعات التي تستخدمه كمادة أولية[3]، فلقد اتصفت مدينة تلمسان بحركة تجارية مكثفة؛ حيث تردد على سوقها كل القبائل المجاورة من منطقة ندرومة وجبال التراة[4].

كانت أسواق تلمسان أهم أسواق الناحية الغربية، نتيجة وقوعها على المحاور التجارية الكبرى، حيث كانت تعرض فيها المنتوجات الفلاحية والمواد المصنعة سواء الأوربية أو المغربية، وهكذا استفادت المدينة من موقعها على ملتقى الطرق التي تأتي من فاس باتجاه وهران، والتي تأتي من

[1]- الوليش فتيحة، المرجع السابق، ص 73.

[2]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج1، ص 37.

[3]- الحاج محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 323.

[4]-André Cocq, Histoire de Tlemcen ville francaise, Ed Internationale, Tanger, 1940, p.300.

الصحراء وتنتهي عند إحدى موانىء المنطقة مثل هنين، الغزوات، مستغانم، رشغون، المرسى الكبير وميناء وهران[1].

وكان يتحكم في سوق تلمسان تجار الجملة من الحضر والكراغلة والأتراك العثمانيين واليهود والفاسيين، واتصفت مدينة تلمسان بحركة يومية مكثفة للنشاط التجاري، وكانت تتردد على سوق المدينة كل القبائل المجاورة وحتى البعيدة.

وكانت منتوجات تلمسان تتجه نحو المدن الأخرى ببايلك الغرب بل وإلى مدينة الجزائر، وما يلفت الانتباه أن قابض ضريبة السوق بمدينة الجزائر، كان يأخذ على قافلة تلمسان دينارين لكل حمولة، ويأخذ ثمانيا وخمسين درهما على قافلة بني عباس، وربما كانت بضاعة تلمسان يدفع عليها الدينار بدل الدرهم لأهمية الحمولة وحجم الكمية؛ وفي المقابل كانت تقصد تلمسان قوافل تجارية قادمة من بلاد السودان الغربي مارة بسجلماسة، تافيلالت، وجدة وفاس، حاملة للمدينة العاج والذهب والعبيد مقابل مواد مصنعة وكتب كانت رائجة بسوق تلمسان، كما لا نغفل أيضا أن تلمسان كانت منطلق القوافل التجارية باتجاه الصحراء مارة بتافيلالت وتومبكتو[2]، ومن الأسواق الحدودية بتلمسان عجرود، ندرومة، مغنية، الخميس، سبدو.

كما كانت مدينة مازونة تعقد سوقها كل يوم سبت تباع فيه المنتوجات الصوفية والقطنية، وكانت الأهمية التجارية لمدينة مستغانم تكمن في مينائها الذي جعلها تتصف بالوظائف التجارية الاقتصادية قبل الوظائف العسكرية والدينية[3].

[1]– ميناء وهران يعد من أهم موانيء المنطقة الغربية، تصل أعماقه إلى 20 متر، ساهم الإسبان بعد احتلاله في 1509 في توسيعه وتدعيم رصيفه القاري، وعلى طول سواحل وهران الكثير من المخازن حفرت في الجدران الصخرية مابين 1786-1788 لتخزين وحماية البضائع الموجهة للتصدير، ينظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 66-67.

[2]– بن عتو بلبروات، "أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد01، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2009، ص ص 80-81.

[3] -Norbet Bel-Ange, les juifs de Mostaganem, Ed l'harmattan, Paris, 1990, p.55.

فالأسواق بالمدن كانت توزع على أماكن متعددة، وعبر الطرقات في أحياء عادية تنفتح بها الدكاكين على الجهتين وكل شارع أو حي يختص بنوع واحد من السلع أو مجموعة متجانسة من البضائع. وليس ضروريا أن تتجمع هذه الأسواق معا في جزء واحد من المدينة، وكانت تعقد خاصة عند أبواب المدن، وعادة يكون الباب الذي يربط المدينة بالطرق التجارية الهامة، فمدينة معسكر على سبيل المثال كان يعقد كل يوم جمعة والسبت والأحد سوقا متنوع عند باب بابا علي حيث يباع فيه بارود الحرب والفوة البرية وقشور الرمان لدبغ الجلد بالأصفر وبعض الخيول والأقمشة والخردوات والبقول والخضر، ولوازم الخياطة والتوابل، كما وجدت الفنادق لاستقبال التجار القادمين من تلمسان وحتى من المغرب، بالإضافة إلى سوق الحبوب المغطى والذي يقع بالساحة قبالة البرج، كما تباع هنا الأصواف في الهواء الطلق، وتحمل الزرابي والبرانس عبر الشوارع[1].

والأسواق بالمدن توجد بها عدة تنظيمات مهنية، فكان هناك تنظيمات للدباغين، لصانعي البرادع، لحائكي الصوف والقطن والحرير، للمطرزين، لصانعي البراميل، للنجاريين، للحدادين، لصانعي الأسلحة، وصانعي المجوهرات، وحرف أخرى، ونجد هذا التنظيم المهني يديره المعلم الحرفي الذي يملك وسائل الإنتاج، ويعلم المبتدئين أصول الحرفة، ويحدد عملهم حسب مقاييس المهارة والقدم واتساع السوق، تتعلق المسألة إذن بنظام إنتاج تسويقي بسيط، إذ أن الإنتاج المعد للتبادل ليس سوى إنتاج قيم إستعمالية.

ج- الأسواق المتنقلة:

إضافة إلى الأسواق الريفية والحضرية التي كانت تعقد بالجزائر العثمانية، هناك نوع آخر من الأسواق هي الأسواق المتنقلة تميزت تجارتها بالديمومة بين القبائل والمدن لتبادل المنتوجات فيما بينها.

[1]-Marcel Emérit, L'Algerie Al'epoque d'Abdelkader, Ed larose, Paris, 1951, p.91.

إنّ التبادلات مع الريف القريب كانت ذات أهمية لأنها تشمل كل المنتوجات الفلاحية سواء من أجل تموين المدينة أو تسويق هذه المنتجات إلى الخارج[1]، كما سادت بين المدن علاقات تجارية دائمة، شكلت فيها بعض الحواضر مراكز اتصال ما بين الأقاليم وتميزت بحيوية تجارية خاصة السهلية والتلية منها[2]، كما كانت تجري المبادلات بين الشمال والصحراء وهذا عن طريق تجار الجملة وعلى شكل قوافل.

إنّ التجارة الأكثر امتدادا وانتشارا تلك التي كانت تأتى من الحواضر الكبرى كتلمسان ووهران مثلا، حيث أنه في نهاية فصل الربيع تغادر القبائل الصحراوية أماكنها حول المدن وتتجه لتقترب من التل، وتحمل الجمال بكل المواد التي تنتجها أراضيهم وأنشطتهم الصناعية متجهة نحو الشمال للتبادل التجاري، فكان سكان مدن الناحية الغربية يتقايضون معها[3]بالحبوب، الصوف الخام، الأغنام، والزبدة، والمنتوجات الحرفية، وغيرها وكانت هذه المبادلات تتم في موسم الحصاد، حيث تكثر الحبوب في الأسواق التلية، وتنخفض أسعارها. وبالمقابل تتم المقايضة بالعبيد، والحياك، والتمور، وريش النعام وغيرها.

ومن الأسواق المتنقلة بالناحية الغربية، السوق الموجود بحمام بوحجر، وآخر بالبرية، وسوق بمنطقة المالح، وسوق بمنطقة اغبال، وبها تباع كميات كبيرة من القمح، يتولى بها الباي مهمة مراقبة البيع وجباية الرسوم المختلفة حسب طبيعة المنتوج[4].

كما كانت بعض القبائل مشهورة بمبادلاتها التجارية مثل قبيلة (سيدي العربي) القاطنة قرب مدينة مستغانم حيث تمر عليها تقريبا كل بضائع تلك المنطقة[5]، وقامت تلمسان- كمدينة- بدور

[1]-Elie De La Primaudaie, le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquète française, la Hure, Paris, 1861, p.216.

[2] -P.Mauroy, Op.Cit, p.136.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 217.

[4]-Robert Tinthoin, Op.Cit,p.27.

[5]-Genty de Bussy, De l'établissement des Français dans la régence d'Alger, T2, Firmin Didot frères Libraires, Paris, 1839, p.253.

كبير في هذا المجال، حتى ما ثلث مدينتي الجزائر وقسنطينة باستقطابها تجارة المغرب الأقصى وبايلك الغرب، حيث تعتبر مخزنا للبضائع والمنتجات القادمة منهما؛ وتكثر المبادلات التجارية خاصة في فصل الصيف، حيث كل قبيلة تشتري ما تريد لفصل الشتاء، فطيلة هذا الموسم عملية البيع والشراء قائمة، وذلك لوجود طرق مواصلات واضحة ومعروفة المسافة مزودة بفنادق للراحة[1]كانت تسمح بمرور القوافل، غير أنها كانت محفوفة بأبراج الحراسة يتولى شؤونها (قبائل المخزن)، حيث تأخذ الرسوم عند الدخول أو الخروج من المدينة على الحمولات سواءا كانت الخيل أو النوق[2]، وهذه الصعوبات جعلت الأسعار تختلف إما حسب نوعية المواد المسوقة التي بيعت من طرف المنتج، وفرتها أو ندرتها أو بعد تنقل طويل وحسب المواسم؛ حتى أن حمولة جمل من التمر تباع في تقرت بـــ 15 فرنكا، لايقل سعرها في التل عن 400 فرنك، وكانت هذه الطرق كذلك مزودة بجسور على الأودية مثل جسر الصفصاف في جهة تلمسان، وجسر قنطرة الشلف الذي أمر الحاج علي باشا وزيره عمر آغا بإنشائه[3].

إن تنقل القوافل من منطقة إلى أخرى كانت عملية تتضمن حركة تجارية نشيطة في المنـــاطق التلية، أما التجارة مع المناطق الصحراوية تتم عبر مراحل نتيجة المناوشات بين القبائل التي تعرقلها، حيث أن كل عرش يحمل تجارته إلى حدود أراضيه ويقوم ببيعها إلى جيرانه[4] لتصـــل إلى المنـــاطق التلية، و لم تقتصر المبادلات التجارية على مستوى الأسواق المتنقلة بين الصحراء والشمال أو بـــين مدن بايلك الغرب فقط، بل تجاوزت هذا النطاق مع مدن مختلفة من البياليك الأخرى، ونشير هنا كيف كانت منتوجات تلمسان ومعسكر، خاصة صناعة الأغطية والبرانس والأحزمـــة تنـــافس منتوجات البياليك الأخرى، حتى أن زرابي قلعة بني راشد كانت تصدر إلى الحجاز وبلاد الشـــام

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي.....، المرجع السابق، ص 217.

[2]– أندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص 194.

[3]-Albert Devoulx, Tacherifat, Recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Imp du Gouvernement, Alger, 1852, p.79.

[4]- أحمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 245.

وإسطمبول لاحتوائها على أشكال ورسوم أناضولية تعكس دقة صنعها وعراقة أسلوبها الممـــزوج بين المحلي والأندلسي[1]، لقد اتصف القرن الثامن عشر بصفة عامة بمرحلة غلق أبواب البحر وفتح أبواب الداخل وفي هذا المجال لعبت التجارة سواء الداخلية أو الخارجية دورا هاما كمصدر ثـــروة ورفاهية .

د- الأسواق المتخصصة:

إن بعض الأسواق عرفت تخصص مهني شديد، وذلك راجع إلى تجمع حرفيين أو تجار يمارسون نفس المهنة في مكان واحد، وهذه المهنة تمثل شارعا معينا كان اسمها يطلق في الواقع على ثلاثة أشياء متكاملة، فالأول هو السوق حيث يتجمع الحرفيون والتجار الذين يمارسون هذه المهنة، ثم الطائفة المهنية التي تجمعهم والتي كان مركزها يقع في نفس المنطقة، وأخيرا المكان نفسه الذي ينتهي الأمر بإطلاق اسم الحرفة عليه[2].

فالأسواق إذن عرفت بنوع النشاط المزاول فيها كسوق الدواب، وسوق الغزل، وسوق النخاسة، ومدينة تلمسان كانت تتواجد بها مثل هذه الأسواق المتخصصة، وأشهرها سوق الدواب الذي كان يمول من طرف مربي الحيوانات من مختلف المناطق[3]، ولاشك أن هذا السوق كان مقصدا للكثريين ممن هم بحاجة إلى وسائل الركوب، تساعدهم على التنقل وحمل أثقالهم، وسوق الغزل الذي كان يتمركز في الناحية الجنوبية لمسجد تلمسان، كان يستقطب أعدادا كبيرة من النسوة اللاتي كن يشاركن في الأعمال الحرفية.

كما كانت بمدينة وهران أسواق النخاسة لبيع العبيد والإيماء، وظهور هذه الأسواق كان نتيجة حتمية لتطور نشاط الجهاد البحري على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد ذكر الوزان:

[1]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 68.

[2]- أندري ريمون، المرجع السابق، ص ص 180-181.

[3]- حسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص 13.

"أن التجار كانوا يجهزون على الدوام سفنا شراعية، وأخرى مسلحة يمارسون بها القرصنة يجتاحون سواحل قطلونيا، وميورقة[1]، حتى أصبحت المدينة تزخر بالأسرى المسيحيين"[2]، وكلامه يبين أن سوق النخاسة بمدينة وهران كانت مزدهرة بغض النظر عن العدد الحقيقي للأسرى المتواجدين بها، وهم في أحسن الأحوال إما يعتقون أو يباعون كعبيد.

وللأسواق المتخصصة عدة إيجابيات منها: إحداث تنافس بين الصناع والباعة، وما ينتج عنه من إتقان وخفض للأسعار، وتمكين المشتري من الوصول إلى السلعة التي يرغب في شرائها بسهولة، وتسهيل مراقبة الأسعار وتحصيل الضرائب، لكن رغم هذه الإيجابيات كان نظام تخصص الأسواق يثير من ناحية أخرى مشكلة لدى المشتري على الخصوص، حيث كان عليه إذا تعددت الحاجيات التي يطلبها إلى قطع مسافات طويلة لبلوغ حاجته[3].

هـــ- السويقات:

هي أسواق صغيرة، انتشرت بالأحياء السكنية بالمنطقة المرتفعة لتلبية حاجيات السكان الذين يجهدون أنفسهم للتنقل إلى الأحياء التجارية بالمنطقة الواطئة، وقد جاءت هي الأخرى في شكل حوانيت قليلة العدد مقارنة بحوانيت الأسواق، ويغلب على هذه السويقات طابع البساطة في معمارها، حيث هي بنايات ذات طابع أرضي وغرف صغيرة[4].

---

[1]- ميورقة: عرفها صاحب الروض المعطار بقوله: "هي جزيرة في البحر الزقاقي تسامتها من القبلة بجاية من بر العودة، ومن الشرق احدى جزيرتيها ميورقة، وبينها مجرى في البحر طوله أربعون ميلا، وشرقي ميورقة سردانيه بينهما في البحر مجريان، وغربيها جزيرتها يابسة بينهما مجرى في البحر طوله سبعون ميلا، وميورقة أم هاتين الجزيرتين، فتحها المسلمون سنة 240هـــ، إلا أن تغلب عليها العدو البرشلوني، وخربها سنة 508هـــ، ثم اختلف عليها ولاة ابن تاشفين، ينظر: أبي عبد الله الحميري، صفوة جزيرة الأندلس- منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، نشره ليفي بروفنسال، القاهرة، 1973، ص 188.

[2]- حسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص 30.

[3]- عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص 259.

[4] -Mustapha Ben Hamouche,"Souq et Métiers d'Alger à l'époque ottomanes, D'après les archives et le manuscrit de Devoulx", Arab Historical Review for Ottoman Studies, n°02, 2000, pp.37-38.

ونحن نعتقد أن القصد من قولنا السويقة، ليس التصغير في المساحة، فعكس الأسواق العمومية الموجودة في أغلب الأحيان داخل أزقة عادية، وتحتوي السويقة على مساحة فسيحة نسبيا، مقارنة مع النسيج المعماري للمدينة، إضافة إلى أن السويقة تقدم لزبائنها مختلف الخدمات والسلع، فهي إذا ليست سوقا لنوع واحد من السلع، وإنما عبارة عن سوق مصغر لكل الأسواق العمومية الموجودة بالمدينة، حيث نجد بها الجزار والخضار والبقال وما إلى ذلك.

ويتم التبادل بالسويقة بالتجزئة فقط، باعتبارها سوق موجهة للاستهلاك العائلي، على عكس الأسواق الكبيرة الأخرى المختصة، فالسويقة تعرض بها السلع المحلية والأجنبية على السواء، فهي سوق شامل لكل السلع المعروضة بمختلفها، كما أنها تصغير لأسواق المدينة مجتمعة معا، باعتبارها أيضا متعددة الإختصاص[1].

2- مرافق السوق:

أ- الفنادق:

وردت أسماء متعددة في المصادر التاريخية والجغرافية لنوع من المنشآت التجارية اشتركت جميعها في الوظيفة والعناصر والوحدات المعمارية، وقد تراوحت تلك المسميات بين الخان والفندق والوكالة والربع، والقيسارية، لكن الهدف من انشائها واحد وهو توفير منشآت لعرض وتخزين البضائع وإقامة الحجاج والرحالة والتجار الغرباء عن المدينة.

ومصطلح فندق جمعه فنادق: وهي لفظة مأخوذة من الكلمة اليونانية "Pandokien" ومعناها يقبل الجميع[2]، ويقابلها بالإيطالية "Fandaco"، وعرف في كل من اسبانيا والبرتغال " Fandachor

[1]- محمد نقادي، التصميم المعماري لمدينة تلمسان ودلالاته الإجتماعية، رسالة ماجستير، معهد التقاليد الشعبية، جامعة تلمسان، 1992، ص46.

[2]- صلاح أحمد البهنسي، طرابلس الغرب: دراسات في التراث المعماري والفني، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2004، ص 91.

Al Hondigaic"[1]، وعرفه ابن منظور قائلا: "... والفندق بلغة أهل الشام خان من هذه الخانات التي يترلها الناس مما يكون في الطريق والمدائن..."[2].

تضمن هذا التعريف معنى التخصيص لترول الناس من الماريين للإقامة الوقتية دون تحديد نوعيتهم ومدة إقامتهم التي يمكن أن تطول أو تقصر، وتطور هذا المعنى دون أن يفقد صبغة استقبال الماريين للإقامة، فأصبح في شمال إفريقيا يعني المبنى الذي يحيط بفناء واسع مركزي، ويحتوي على طابقين سفلي وعلوي لاستقبال القوافل أو البدو الماريين بالمدينة بأمتعتهم وحيواناتهم المخصصة للركوب، فجعل الطابق السفلي للحيوانات والسلع، فهو يتوفر على عدة مرافق من حمامات واسطبلات، ومطاعم وأفران ودكاكين وورشات[3]، والطابق العلوي للمبيت في حجيرات صغيرة مستطيلة الشكل[4]، أما الفناء فيقوم التجار بالبيع فيه بالمزاد، وهنالك بعض الفنادق التي تتوفر على الكنائس والحانات فيما يخص الجاليات الأوربية، وارتبط اسم الفندق تبعا للبضاعة التي فيه أو تبعا لمالكه أو للأجناس التي تترل به[5].

فالفندق كان محطة ذات وظيفتين رئيسيتين: الترول والتخزين وكان يتحاشاه أصحاب الترف ولا ينامون فيه لقربهم من الحيوانات وأحيانا العاهرات اللاتي يقمن في بعض الغرف ويستقبلن المسافرين، كما كان يلجأ إليه عابري السبيل وطلبة العلم للمبيت، وفي المغرب الأقصى اطلقت كلمة فندق على صنف آخر هو عبارة عن ورشات أو مخازن متخصصة بنوع من الحرف، مثل فندق النجاريين بفاس[6].

[1]- موسى محمد رفعت، الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص ص 44-45.

[2]- ابن منظور، المصدر السابق، ص 135.

[3]- الهوارية بطيب، المرجع السابق، ص 29.

[4]- أندري ريمون، المرجع السابق، ص 187.

[5]- موسى محمد رفعت، المرجع السابق، ص 50.

[6]-Le Tourneau.R, "Funduk", Encyclopédie de L'Islam, T2, pp. 966-967.

وقد لعب الفندق دورا اقتصاديا وإجتماعيا هاما، إذ كان ملتقى التجار والحرفيون من مختلف البلدان، وكان الغرض منه إيواء التجار الأجانب، أو القرويين القادمين بسلعهم إلى المدن قصد بيعها أو مقايضتها بمواد أخرى[1]، بالإضافة إلى تخزينه كميات من البضائع والسلع سواء التي جاء بها زبائن الفندق أو التي أودعها بعض تجار الأسواق المجاورة فيه لوقت الحاجة في محلات أو دكاكين به قبل توزيعها على تجار التجزئة، فهو مؤسسة تجارية لها تنظيمها ونشاطها الخاص بها، ونجد الفنادق في الأحياء التي تنشط فيها الحركة التجارية بكثرة، أي وسط المدينة وعند أبوابها وفي ضواحيها تقل نسبيا، ويخصص كل فندق لنوع معين من البضاعة، كفندق الزيت، وفندق العسل، أو نسبة للجنسية مثل فندق جربه (أي الأهالي القادمين من جربة)[2].

وفي تلمسان كما يذكر الحسن الوزان: "وفي تلمسان فنادق على النمط الإفريقي منها إثنان لمقام تجار جنوة والبندقية"[3]، وحتى وهران عرفت نشاطا اقتصاديا ملحوظا، فأنشئت بها الفنادق والوكالات التجارية، فكانت تفد إليها من الجنوب قوافل الصحراء، في حين كانت ترسو في مينائها السفن التجارية القادمة من مدن أوربا مثل البندقية وجنوة ومرسيليا وألميريه وبرشلونة وغيرها[4]، حيث كان تجارهم يقيمون فيها بعض الوقت، فعلى سبيل المثال كان التجار البنادقة يبقون لمدة عشرة أيام، خلال الرحلة الموسمية في شهر جويلية من كل سنة[5]، وبذلك كانت المدينة بمثابة المحطة التجارية التي تحط فيها بضائع الصحراء والبضائع الآتية من البحر، وقد ساهم هذا التواصل في ازدهار بعض الصناعات، مثل صناعة الصوف والسيوف والخناجر والأدوات الطينية والخشبية، وقد لخص لنا الحسن الوزان الذي زار المدينة، الحياة الاقتصادية بقوله: "... وبها من البنايات والمؤسسات ما تتميز به كل مدينة متحضرة، من مساجد ومدارس وملاجيء وحممات

[1]- محمد العقباني، المصدر السابق، ص 213.

[2]- أندري ريمون، المرجع السابق، ص 186.

[3]- حسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص 20.

[4]- يحي بوعزيز، وهران، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، 1985، ص 58.

[5]-Georges Marcais, "Recherche d'archéologie…" Op.Cit, p.342.

وفنادق...وكان معظم سكانها من الصناع والحاكة..."[1]، ومن فنادقها فندق المجاري بالقرب من مسجد ابن البناء[2]، وبمعسكر يوجد بفندق الغرب سيوف وحطب للبنادق بكمية ضئيلة، وكذلك البوابيج والمناديل الحريرية وقماش الكليكوت والجلود[3].

كما كانت هناك فنادق خاصة بالنزلاء المحليين أو الغرباء المسلمين، وكان هذا النوع من الفنادق يشبه الأولى غير أن الكثير من المحرمات ممنوعة فيه، وكان صاحب السوق أو المحتسب هو الذي يقوم بالإشراف عليه[4].

ب- الدكاكين[5]:

أو الحوانيت[6]، فهما يختلفان من حيث الحجم والوظيفة، فالحوانيت للإنتاج والصنع والبيع والدكاكين للعرض والبيع فقط، وعليه فالأخير محل تجاري خصص للحرف الصغيرة وتجارة التجزئة، مثل هذه المحلات وصفها الرحالة الأوروبيين لا تختلف عن تلك التي نراها اليوم في الأحياء القديمة من المدن الإسلامية الكبرى[7]، والحانوت مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه ستة أو سبعة أقدام، وطول ضلعه بين ثلاثة وأربعة أقدام، وتمتد به غرفة أخرى تستخدم كمستودع

[1]- حسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص 30.

[2]- المصدر نفسه، ص 20.

[3]-Mercel Emérit, L'Algérie à l'époque…… , Op.Cit, p.92.

[4]- خالد بلعربي، المرجع السابق، ص 23.

[5]- الدكان: (جمع دكاكين) - فهو مأخوذ- في غالب الظن- من الفارسية "دكاندار" أي صاحب الدكان، أو مشتق من دكن المتاع أي نضد بعضه على بعض، ينظر: عاصم محمد رزق، المرجع السابق، ص 72.

[6]- الحانوت: (جمع حوانيت) هو الدكان، ومحل التجارة الذي يتم فيه البيع والشراء، وكان من الطبيعي أن توجد الحوانيت-مثل الحواصل-غالبا أسفل الأبنية التجارية والدينية المختلفة أو في داخلها، وقد تكون قائمة بذاتها ومرتفعة عن أرضية الشارع بمتر واحد تقريبا، وتستخدم لخزن وعرض وبيع شتى السلع والبضائع، وقد اعتاد المعمار المسلم أن يجعل مصاطب هذه الحوانيت خارج إغلاقها لعرض البضائع عليها، وكانت هذه المصاطب تبنى من الحجر والآجر وتبلط أو ترخم، شريطة أن لا يضر بناؤها بالجار أو بحركة المرور في الشارع، وكان على المحتسب أن يراقب بناؤها وحركة التجارة التي تتم عليها، ينظر: المرجع نفسه، ص ص 71-72.

[7]- André Raymond, Artisans et commmerçants au Caire au 18ème siècle, T1, Damas, 1973, p.38.

للبضائع، وأرضية الحانوت ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بقدمين أو ثلاثة أقدام[1]، وغالبا ما كان اجتماع الدكاكين والحوانيت في شارع واحد يجمع حرفا وسلعا متعددة أو متكاملة أو موحدة تجعل من هذا الشارع سوقا يسمى بنوع النشاط المزاول فيه أو المواد التي تباع فيه مثل: دكاكين البقالة، بائعوا اللبن، حوانيت بائعي الأكل الجاهز، دكاكين الصاغة، وغيرها[2].

كما يوجد دكاكين في أحياء المدينة-خارج الأسواق- وهي صغيرة وبسيطة من حيث التنوع السلعي، وقد جرت العادة أن يعرض أصحاب الدكاكين بضائعهم على الرصيف المتاخم لدكاكينهم الذي كان مخصصا للمارة، فتصبح كأنها مخصصة لهم، وتابعة لدكاكينهم، وهذه الدكاكين عبارة عن ثقوب مربعة، تغلق في الليل بواسطة مصراع خشبي متهرىء، لكن كل دكان يساير درجة صاحبه المادية[3]، والتاجر لم يكن يسكن عادة في السوق، فبعد انتهاء عمله اليومي يعود إلى مترله بعد غلق حانوته بالمزلاج أو الأقفال، وهو تأمين مظهري أكثر منه حقيقي، هذا فضلا على أن الأسواق كانت تحرس ليلا، و لم يكن التجار يضعون في حوانيتهم سوى البضائع التي هم في حاجة إلى بيعها في الحال[4]، يتواجد في معسكر دكاكين لتطريز عدة الخيل بالحرير والفضة والذهب[5]، وحتى بمدينة تلمسان والشلف التي انتشرت بهم كثيرا، بالإضافة إلى قلعة هوارة التي اشتملت لوحدها على أربعين محلا مخصصا للصناع والتجار[6]، يزاولون فيه مختلف النشاطات المهنية، وخاصة المتاجرة بالعطور والكتان والزرابي والحبوب[7].

[1]- أندريه ريمون، المرجع السابق، ص 179.

[2]- الهوارية بطيب، المرجع السابق، ص 26.

[3] -Muustapha Ben Hamouche,Op.Cit, pp.37-38.

[4]- أندريه ريمون، المرجع السابق، ص 179.

[5]-Mercel Emérit, L'Algérie à l'epoque……., Op.Cit, p.92.

[6]- حسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص 26.

[7]- ابن عثمان القلعي، المصدر السابق، ص 6.

3- رواد الأسواق:

السوق بمختلف مرافقه استقطب أعدادا معتبرة من الزبائن من مختلف الأنحاء والأصناف والأعمار والميولات والأذواق، وفتح للكثير منهم باب الرزق، فمزاولة أي نشاط به مهما كان نوعه ومهما كان بسيطا له مكانته ودوره فيه، وأسواق بايلك الغرب على غرار أسواق الدول الإسلامية الأخرى كانت تعرف مثل هذه النشاطات الحيوية من أهمها الدلالة، والسمسرة، والتعليم.

أ – المعلم:

كان الحرفيون بالأسواق يتدرجون عبر عدة مراتب بداية من أول التحاقهم بالحرفة، وكانت ترقيتهم من رتبة إلى أخرى تعتمد بالدرجة الأولى على إتقان الصنعة والتحكم في خباياها والإلتزام بحسن السيرة والصفاء.

فقد كان "الصبي" في أول مرحلة من مراحل التعلم يتصل بأحد المعلمين، ويعرب له عن رغبته في الإنضمام إلى أصحاب الحرفة والتعلم عندهم، وبعد موافقة المعلم يعقد حفل يسمى بحفل الالتحام أو الالتحاق يحضره أمين الجماعة، وبعض الأعضاء الكبار من الحرفة، ويتم في هذا الحفل قراءة الفاتحة من أول الأمر ثم يسأل عن أحوال الطالب وبعد قبوله يباشر التدريب عند معلمه، ويطلق عليه من ذلك اليوم لقب الصبي، وكان يشترط على كل معلم عدم تجاوز عدد محدود بدقة حسب نوع الحرفة وقدرات المتعلم، وكان على الطالب التكفل بحاجياته من أكل وشرب و لم يكن ينال أي أجر خلال هذه المرحلة، لكن قد يمنحه أستاذه مكافآت تشجيعية[1].

ولما يجتاز الصبي مرحلة التدريب الأولية، يتقدم إلى معلمه ثانية ليطلب منه تأهيله وترقيته إلى رتبة "الصانع" أو الأجير، ويتم عقد حفل كما في الأول، ويسمى هذا الحفل بالشد أو التحزيم،

[1]- عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص ص 159-160.

بحيث يقوم المعلم بأخذ حزام ويعقد به على المترشح في وسط جسده أو على رأسه أو كتفه من أربع إلى سبع أو ثماني عقدات، ويتولى هذه العملية نقيب الحرفة أو الأمين.

وبعد عملية الشد يدخل الصبي إلى رتبة "الصانع" أو العريف، وكان في الغالب يواصل عمله مع معلمه مقابل أجر، وتدوم هذه المرحلة من ثلاث إلى خمس سنوات، ولا يجوز للمعلم أن يستخدم أكثر من اثنين من العرفاء أو الصناع[1].

وللوصول إلى رتبة المعلم، يشترط على الصانع أن يكون قد كسب مختلف المهارات المرتبطة بحرفته وصار بامكانه أن يستقل في عمله عن معلمه، وعند حصوله ذلك يطلب من أستاذه الإجازة فيعقد له حفل شد ثاني بحضور شيخ ورؤساء الحرفة، وبعد الحصول على هذه الإجازة أو الإذن يصبح بإمكان المعلم أن يفتح دكانا أو ورشة خاصة به ويعلم بها الصبيان، غير أن في العهد العثماني كانت هذه الإجازة غير كافية، إذ ينبغي أن يحصل على تصريح يسمى "الجديك" بعد أن يدفع مقابله مبلغا ماليا للخزينة[2].

وبعد بلوغ المتعلم إلى هذه المرحلة يمكنه أن يتولى مناصب إدارية تخص حرفته، وقد كانت هذه المناصب هي الأخرى على درجات ولكل واحدة منها شروطها الخاصة بها ولعل أهم تلك المراتب أمين الجماعة، وأمين الأمناء.

ب- المحتسب:

الحسبة هي إحدى الخطط الدينية التي ترتكز على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يتولاها موظف تابع للقضاء يسمى المحتسب أو متولي السوق، ويوضح "ابن سهل" في الأحكام الكبرى سبب تسميته بقوله: «إن صاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة، لأن أكثر نظره فيما يجري في الأسواق من غش وخديعة، وتفقد المكيال والميزان وشبههما».

[1]- عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص 160.

[2]- عبد العزيز محمود الدايم، مصر في عصري المماليك والعثمانيين، مكتبة نهضة الشرق، 1996، ص 222.

فصاحب السوق هو المشرف بنفسه على الأسواق، ويتردد على الأحياء والأزقة التي تتوزع بها المحلات والدكاكين، ويتجول بمختلف الأماكن التي ينشط فيها الحرفيون والصناع، ويتفقد المذابح والأفران والمطاحن، وكان يساعده في ذلك أعوان ينتشرون في الأسواق يتخذهم كحرس[1]، وظيفتهم تغيير المنكرات والتشجيع على أعمال الخير والمعروف، ويهتم صاحب السوق أو المحتسب بمراقبة السلع المعروضة ومدى سلامتها، والموازين والمكاييل منعا للغش والتلاعب بالأسعار، وحتى المقاييس بأنواعها والتعرف على أحوالها والتفريق بين أنواعها ووحداتها من صناعة إلى صناعة أخرى[2]، والإشراف على أصحاب الحرف والحوانيت ومراقبتهم، ليرى مدى إلتزامهم بالأصول المتعارف عليها كل بحسب مقتضى حرفته والأسس الموضوعة لها، فيعاقب المخالفين وقد يحيلهم إلى القضاء، ويراقب سير الحياة التجارية والصناعية والمعايير وأنواع الغش[3]، وكثيرا ما كان يتجول في الأسواق وهو حامل للميزان بغرض معاينة نوعية المنتوجات والكميات المعروضة فيه، والتأكد من عدم تحايل التجار وتدليسهم وتلاعبهم بالأسعار، وكان يقوم بذلك وفق أحكام القضاء والإفتاء[4].

وكان يساعده في مهامه هذه أمين الأمناء، ممن يراهم الأصلح وأمناء الحرف يعتبرون مسؤولون على مراقبة سلوك أفراد طوائفهم، إذ أن الحرف المتنقلة ونصف المتنقلة يصعب مراقبتها من طرف المحتسب شخصيا، على عكس الدكاكين والفنادق التي يمكن مراقبتها بسهولة[5]، وعندما يلاحظ مساعدو المحتسب "وجود خبز مغشوش وناقص في الميزان المعتاد، يلجؤون إلى مصادرة الكمية من

[1]– أبو العباس أحمد بن سعيد المجيلدي، كتاب التسير في أحكام التسعير، تحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 71.

[2]– موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي– نشأتها وتطورها–، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 73.

[3]– خالد عزب، " أثر الحسبة في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية"، مجلة آفاق الثقافة والتراث (دبي)، العدد 8، مارس 1995، ص 16.

[4]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 19.

[5]– مصطفى أحمد ابن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام (نموذج الجزائر في العهد العثماني)، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999، ص 183.

الخبز ويوزعونها على الفقراء"[1]، أما التجار فكانت العقوبات بالنسبة لهم شديدة المراس، وخاصة إذا اتضح أنهم يطففون في الميزان عند البيع.

وللمحتسب عدة مهام أخرى منها:

- ينهى عن التعامل بالربا، وعن الغش والتطفيف في الكيل.

- يراقب السكة المتداولة، ويمنع التعامل بالمغشوش والغير المطبوع[2].

- منع أرباب الحمولات من الحمل فوق السعة، كما يمنع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه سفنهم مخافة الغرق.

- مراقبة المواد الغذائية المخزنة، ويتفقد الفنادق.

- يتفقد الموازيين والمكاييل، والأمداد في الفترات المعهودة والغير معهودة، ويأمر بتنظيفها، ويظهر أن عمله كان يتواصل طيلة أيام الأسبوع، وحتى في أيام الأعياد والمناسبات التي تكثر فيها المخالفات بالأسواق.

- يمنع أصحاب الحرف المستقذرة كالدباغة مثلا من نشر الجلود أو المواد الملونة على الطريق.

- يتعهد توزيع الحرف والصناعات حيث يكون لكل حرفة أو صناعة مكانها المناسب من السوق[3].

والمحتسب يعرف لدى سكان الجزائر أثناء العهد العثماني بوكيل السوق، وهو يتميز عن وكيل بيت المال المشرف على عوائد الدولة والمزوار المكلف بشرطة الأخلاق لكون صلاحياته تشتمل

[1]-Venture de Paradis, Op.Cit, p.34.

[2]- موسى لقبال، المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص ص 180-181.

[3]- محمد العقباني، المصدر السابق، ص ص 243-273.

على كل ما يتصل بنشاط السوق[1]، غير أن الشيء الذي يلاحظ على قضاء الحسبة أنه كثيرا ما تولاه الدايات بأنفسهم إلى جانب المحتسب، وهو ما يدل على أهميته القصوى لدى الحكام الأتراك وعنايتهم الفائقة به، ويلاحظ ذلك من خلال ما قام به إبراهيم باشا في سنة 1710م حين بلغه خبر مفاده أن أحد التجار يبيع الخبز والأرز بأسعار تفوق الأسعار المقررة من طرف الأيالة، فتنكر هذا الداي في هيئة خادم وذهب إلى هذا التاجر ليتأكد من مدى صحة ما كان يشاع، وحين تأكد بنفسه من ذلك جلب التاجر للمحاكمة في الحال[2]؛ وهذه الحادثة تبين لنا مدى شدة وقسوة الأحكام الصادرة عن قضاء الحسبة.

ت- الأمين:

ما يميز الحرف في الجزائر أواخر العهد العثماني أنها كانت منظمة، وكان الحرفيون منخرطين تحت نقابات حسب التخصص، ولوحظ أن لكل حرفة ممثل يدعى أمين، ومجموع الأمناء يترأسهم شيخ البلد[3].

وكان يشترط على من يتولى هذا المنصب أن يكون من كبار المعلمين، رجلا فقيها يتمتع بخبرة واسعة والإلمام بعلوم الدين وغير مدين لأحد، وأن يوافق على ترشحه عدد من نظرائه في الحرفة، ويعقد له حفل، غير أنه في بعض الأحيان كان يعين الأمين مباشرة من طرف الحكام بحضور أهم أرباب الحرفة والصنعة[4]، وعادة ما كان يورث هذا المنصب في الجزائر العثمانية، ومما يلاحظ أنه

[1]- عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر1107-1117ه/1695-1705م، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 44.

[2]- Laugier de Tassy, Histoire de Royaume d'Alger, Henri du Sauset, Amstérdam, 1725, p.115.

[3]- عائشة غطاس، الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر 1700-1830: مقاربة اجتماعية اقتصادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 152.

[4]- المرجع نفسه، ص 142.

أصبح يتوارثه الأحفاد والأبناء على حد سواء، ويمكننا قانون أسواق مدينة الجزائر من فهم هذه الخاصية من خلال تتبع عائلة تقلدت هذا المنصب أكثر من نصف قرن، وهي عائلة الشويهد[1].

وهؤلاء الأمناء تتمثل مهامهم في تنظيم العلاقة بين الدولة وأعضاء الحرفة، والنظر في مصالح جماعته، وفي إطار وظيفة الحسبة كانوا يراقبون تنقلات أعضاء الطوائف الحرفية، فلا يسمحون لأحد منها أن يدخل المدينة أو يخرج منها إلا بإذنهم، ويوفرون المواد الأولية الخاصة بالحرفة، والنظر في أسعار البضائع ومراقبة الموازيين، وجمع الضرائب، فضلا عن حضوره حفلات الإنضمام[2]، كما كانوا يدافعون على حقوق هؤلاء الأعضاء، ويفصلون في خصوماتهم والمنازعات التي غالبا ما تقع بين تجار الحرفة الواحدة، وهذا من باب الرأفة بهم وستر خصوصياتهم، فالسمعة الطيبة لأي تاجر هي مكسب حقيقي له، تضمن له المكانة الخاصة في السوق، ويعاقبون كل من يخالف عمدا قوانين الحرفة، إذ أن لهؤلاء الأمناء سلطات قضائية وتنفيذية تسمح لهم بالحكم في القضايا الداخلية للطائفة، كما أن لهم شرطتهم وسجونهم الخاصة[3]، ونادرا ما تتدخل السلطات العليا في أحكامهم[4].

وللأمين نائبه ومساعديه الذين يساعدونه في مهمة تمثيل الحرفة ومراقبة الإنتاج وجمع الضرائب إلخ...، منهم النقيب والشواش، فالنقيب يعمل على تحقيق طاعة واحترام أهل الحرفة للأمين، والإشراف على عملية الشد، حيث تسند إليه مهمة العقد ويأخذ على ذلك مقابل من طرف المترشح، وهو بصفة عامة مسؤول عن الأمور الداخلية لأهل الحرفة، في حين كانت تتمثل مهام الشواش في مساعدة الأمين وتنفيذ أوامره، فهو يدعو أهل الحرفة للاجتماع وحضور الحفلات

[1]- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 11.

[2]- اكمل الدين احسان أوغلى وآخرون، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستنبول، 1999، ج1، ص ص 724-725.

[3]- مصطفى أحمد ابن حموش، المرجع السابق، ص ص 166-167.

[4]- أندريه ريمون، المرجع السابق، ص 101.

وتبليغ المحكوم عليه بالعقوبة[1]، ومن صلاحياته تغريم أعضاء الحرفة إذا ارتكبوا مخالفات، وكان الأمين يتقاضى نسبة من الضرائب التي يجمعها، وكان التنظيم الحرفي يدعى"جماعة"، وهي كلمة تقابل صنف أو طائفة في المشرق، كما كانت تطلق أيضا على التنظيمات الجهوية للبرانية أي العمال الوافدين على المدينة[2]، كما كانت تطلق أيضا على العمال المشرفين على الفحوص خارج المدن وأمينهم كان يدعى أمين الفحص يعني المشرف على الأملاك الموجودة في الفحص.

ساهم هذا التنظيم في إحصاء عدد الصناعات الموجودة آنذاك، كما ساهم في تحديد نوعية الضريبة المفروضة، وساعد في إستقرار وأمن الحرفيين.

ث- الجمرك: أو الديوانة وهي المصالح المكلفة بأخذ رسوم محددة على البضائع الداخلة والخارجة من السوق، وكذلك السلع الآتية عن طريق المرسى، يتولى الإشراف عليها قائد الديوانة وهو من الموظفين ذوي المكانة المرموقة بحكم وظيفته[3].

ج- السمسار:

وهو الذي يقوم بعملية توجيه المشتري نحو البضاعة المرغوب فيها، وهو بهذا يقوم بعملية الدلال، ودوره تشجيع المشتري على شراءها، بأن يذكر له محاسنها ليزينها في عينيه ويعدد له فوائدها ويبرز جودتها ملمحا إلى ندرتها وإلى ما في ذلك، والسمسرة هي الوساطة بين المتعاقدين أي البائع والمشتري، فهو يتفق في كل مرة مع طرف، وتعرف أجرته التي يتقاضاها على عمله بالسمسرة[4]، لكن الفرق بينه وبين الدلال هو أن هذا الأخير يقوم بالبيع والشراء، لكن السمسار يلعب دور الوسيط فقط.

[1]- اكمل الدين احسان أوغلى، المرجع السابق، ص 725.

[2]- المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار، والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ج1، ص 335.

[3]- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 45.

[4]- أبو العباس أحمد بن سعيد المجيلدي، المصدر السابق، ص 94.

ح- الدلال:

هو محترف الدلالة وهي المناداة على البضائع في الأسواق وهذه الحرفة قائمة حتى الآن[1]، والدلال يطلق على من ينادي على السلعة لبيعها، والدِلالة بكسر الدال أو فتحها هي أجرة الدلال أو مهنته، وفي لسان العرب الدلال هو الذي يجمع بين البيعين، والإسم الدلالة أو الدِلاَلَةُ أو البيع بالمزاد وهي من الحرف الموغلة في عمق التاريخ[2]، وقد أجاز الإسلام البيع بالمزاد، حيث عرف بـــ"بيع من يزيد"[3]، وحرفة الدلال تمكنه من الإطلاع على الأسعار بسهولة حيث كان واجبا عليه زيارة أكبر عدد من مستعملي المادة المعروضة، كما يساعد المحتسب على تسليط رقابة مستمرة وشاملة على الحرفين والباعة في وقت وجيز[4].

ولقد لعب الدلال على الدوام دور الوسيط بين البائع والمشتري، وتتمثل مهمته في بيع ما يمنحه إياه التاجر من سلعة فيقوم بعرضها وتحديد السعر الإبتدائي لها، ليبدأ الراغبون في اقتنائها بعرض السعر الذي يستطيعون، وتسمى هذه العملية بالبيع بالمزاد، يتنافس فيها المشترون في عرض السلع مزايدة[5] .

والدلال عليه أن يتوفر على شروط ليقوم بهذه المهنة، فأن يكون خبيرا بأمور البيع والشراء، وأن يتميز بالنزاهة والشرف والإنسانية، وأن يخصص وقتا معينا من النهار لنشاطه ليتمكن الباعة

---

[1]- أبو العباس أحمد بن سعيد المجيلدي، المصدر السابق، ص 93.

[2]- ابن منظور، ج4، المصدر السابق، ص 221.

[3]- فقد روي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقدحا "بيع من يزيد"، وقد كره البعض البيع بالمزايدة على أساس الحديث النبوي" لايستام الرجل على سوم أخيه..."؛ غير أن الإستيام هو عندما يقبل البائع بثمن عرضه عليه مشتر ما، فيأتي مشتر آخر فيزيد عليه.

[4]- عمر بلوط، فنادق مدينة تلمسان الزيانية-دراسة أثرية-، ط1، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 145.

[5]- أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب.....، ج5، المصدر السابق، ص 38.

من بيع معروضاتهم[1]، والدلالون يعرفون عن طريق ما يحملونه في أيديهم أو على أكتافهم من سلع ينادون عليها بأعلى أصواتهم، وهذا ما يكسب السوق ديمومة في النشاط التجاري[2] .

والدلال ليس فقط من يعمل بالسوق، بل حتى من يطوف ويجوب بالشوارع على المنازل والبيوت سواء كان رجلا أو إمرأة لعرض السلع المتنوعة خاصة على النسوة اللواتي يستقبلنه عند أبواب المنازل أو يدخلنه إلى فناء البيت لمشاهدة ما يعرضه من سلع.[3]

خ- الزبائن:

يستقبل السوق بمختلف أنواعه الزبائن، وهم على تعدد مشاربهم، وأعمارهم، ومكانتهم الاجتماعية، يقصدونه لغرض اليع والشراء، ولأهداف أخرى، ومثلما كان يتردد عليه العامة، كان يتردد عليه الخاصة، اللذين يقصد بهم العلماء والأغنياء وذوي الجاه والسلطان.

بالإضافة إلى هؤلاء يوجد حراس للأسواق، وكانت تسند للأهالي القادمين من الصحراء، وكانوا يقيمون أمام الحوانيت والمخازن، ويتولى دفع مرتباتهم عادة أصحاب الورش والحوانيت[4].

4- المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق:

تكمن أهمية السوق على أنه ملتقى التجار والحرفيين، ومنه يحصل السكان على حاجياتهم، ومن منظور الشرعية العمرانية الإسلامية، كانت الأسواق تحتل أهم شوارع المدينة وأكثرها جذبا للسكان في ذهابهم وإيابهم، وهي تأخذ النمط الطولي المتشعب أحيانا، الذي يبدأ من مركز المدينة – عند المسجد الجامع – ويمتد مع المحاور الرئيسة التي تتجه نحو مداخل أو مخارج المدينة[5]، وذلك

[1]- محمد العقباني، المصدر السابق، ص 245.

[2]- حسن الوزان، ج1، المصدر السابق، ص 237.

[3]- الهوارية بطيب، المرجع السابق، ص 36.

[4]- أندري ريمون، المرجع السابق، ص 183.

[5]- حمدان الكبيسي عبد المجيد: الحياة الاقتصادية ونظمها في المدن في عهد الازدهار الإسلامي: المدينة والحياة المدنية، دراسات في تاريخ العراق وحضارته، المكتبة الوطنية، بغداد، 1988، ص 166.

بغية جذب الناس، باعتبار المسجد مكان التجمع وقلب المدينة النابض، ويحاذيه العطارون والنساخون، وتحاذيه المكتبات والمدارس والقيسارية والنساجون أيضا، ومع الوقت اتسعت السوق وكبرت لتحتل مركز المدينة وشوارعها الرئيسية، وقد كانت هذه الأسواق مصدر ضرر وقلق للأحياء السكنية لما فيها من حركة كبيرة وضوضاء ودخان وروائح، فضلا عن ضرر التكشف الذي قد يحدث بسبب مقابلة الحوانيت لأبواب الدور والمساكن، ومن هذا المنطلق كان تخطيط المدينة عادة ما يراعي هذا الجانب ويبعد الأحياء عن الأسواق[1].

ومن هنا نجد السوق في الجزائر العثمانية يتصف بمميزات تجعله يقترب من نظام الأسواق الإسلامية في المشرق، كما أنّ أسواق المدن به كانت أكثر تنظيما من أسواق البوادي والأرياف، ولعل ذلك يعود إلى نوعية هذه الأسواق، وإلى المواقع التي أنشئت عليها أو نصبت فيها؛ ورغم ذلك نجد بعض الأسواق نشأت بطريقة عفوية عن طريق تحول الشوارع السكنية تدريجيا إلى شوارع يسيطر عليها الطابع التجاري[2].

وعليه فقد كانت مواقع إقامة الأسواق تختار وفق معطيات استراتجية، جغرافية وسياسية، فموقع السوق في بايلك الغرب كان يدل إما على التلاحم القبلي كأن يقام بموقع تصالح قبيلتين أو موقع يرمز لسيطرة السلطة المركزية على القبائل[3]، كما نجد هذه الأسواق في توزيعها الطبوغرافي تحتل الأطراف، وذلك تسهيلا لتنشيط حركتها، وتعقد كذلك عند أبواب المدن ومداخلها، وبالتحديد عند أهم باب والذي يربط المدينة بالطرق التجارية الهامة، كسوق مدينة مازونة، وحتى سوق مدينة معسكر الذي كان يعقد عند بابا علي، والذي يعتبر سوقا غنيا، حيث كان يباع فيه من بين

[1]- صالح بن علي، المدينة العربية الإسلامية: أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية، ط1، نمال للتصميم والطباعة، المملكة العربية السعودية، 1994، ص ص 65-69.

[2]- أندري ريمون، المرجع السابق، ص 181.

[3] - عابد سلطانة، التراتبية الاجتماعية بباليك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر(1832-1847)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011، ص 99.

البضائع: البارود، لوازم الخياطة، التوابل، إضافة إلى الخضر واللحوم، كما يوجد عند هذا الباب جملة من الدكاكين والفنادق التي خصص واحد منها لتجار تلمسان والمغرب وآخر للبضائع[1].

كما كانت تقام الأسواق عند المراكز العسكرية، وذلك حتى يكون السوق مراقبا من طرف السلطة كأسواق مازونة، عمي موسى، زمورة، أو أن تقام هذه الأسواق على الطريق السلطاني، كسوق الثلاثاء بمجاهر[2] وسوق الخميس بمينة وسوق المكاحلية[3].

بالإضافة إلى هذا توجد عوامل أخرى توزع على أساسها الأسواق، منها:

- حاجة الناس المتكررة لبعض السلع الضرورية والتي تتطلب قربها منهم، مما يجعل مثل هذ السلع تتوزع على مختلف الشوارع وأحياء المدينة فضلا عن وجودها في السوق المركزية، ومن تلك السلع الخبز، فقد كانت كتب الحسبة تأمر المحتسب أن يفرق الفرانين والخبازين على الدروب والمحال وأطراف البلد لما فيها من المرافق وعظم حاجة الناس إليهم[4].
- وجود بعض السلع والحرف داخل المدينة يؤثر على السكان وتلحق ضررا بالمدينة، ومن ثم وجب تركها خارج الأسوار، ومن تلك الحرف الدباغة وصناعة الفخار، ومن السلع الحطب والتبن، وكانت الحبوب وغيرها من المواد الثقيلة تتمركز خارج المدينة وبالقرب من أبوابها، حيث كان إدخالها إلى المدينة يؤثر على حركة المرور ويعيق السير في الأزقة والدروب الضيقة.
- تطبيق مبدأ التخصص في الأسواق، حيث كانت الأسواق مصنفة على حسب نوع السلعة والحرفة، فقد كان يخصص لكل حرفة أو سلعة سوق خاص بها، وكانت كتب الحسبة تأمر بعدم تجاور السلع المتضادة والمتنافرة، مثل تجاور الصناعات التي تحتاج إلى وقود النار، كالخباز والطباخ والحداد مع سوق العطارين والبزازين لما يحصل من ضرر للأولى على الثانية، ومن جهة أخرى

[1] -Emérit Marcel, L'Algérié à l'époque…, Op.Cit, p. 90 .

[2] - C .A. O. M, 10H53, Aghalik des Medjahers, pp.641-660 .

[3] - C .A. O. M,10H53, Aghalik des Chelef et Mina, pp.479-486 .

[4]- عبد الرحمن بن نصر الشيرزي، كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1946، ص 24.

كانت تدعوا إلى تجاور بعض السلع لتجانسها وتكاملها فيما بينها، مثل تجاور الحاكة مع الخياطين والقطانين والكتانين والحريريين[1].

فالأسواق كانت تنظم وفق مبدأ الفصل على ثلاثة أسس، فالأول فني (فكل حرفي متخصص ينتمي إلى طائفة حرفته)، والثاني طبوغرافي (جميع الحرفيين المنتمين إلى نفس الطائفة يجتمعون معا في نفس المنطقة)، والثالث طائفي (جميع الحرفيين المنتمين إلى طائفة حرفية واحدة وبالتالي إلى سوق واحدة ينتمون أيضا إلى جماعة واحدة)[2].

5 – الطرق التجارية الرئيسية في بايلك الغرب:

تتميز حواضر بايلك الغرب بموقعها الإستراتجي والجغرافي، وكذا بعدها التاريخي، فقد ساهمت الظروف الطبيعية والسياسية في أن تجعل من هذه الحواضر بؤر تستقطب طرق المواصلات، وتتحكم في حركة النقل والتبادل التجاري، وتساهم في النشاط الاقتصادي، هذا إضافة إلى الأهمية العلمية والثقافية التي تميزت بها مدن بايلك الغرب.

فحواضر بايلك الغرب كانت لها أهمية تجارية، وغالبا ما كان الموقع الإستراتجي هو الذي أعطى لهذا النشاط حيوية واستمرارية، بل غالبا ما تحدد الموقع نتيجة بروز هذا النشاط، فالمدينة تغذي الطريق والطريق يمون المدينة وكثيرا ما أخذ الطريق نفسا جديدا لمروره عبر مدن هامة، سواء مراكز تجارية أو حرفية هامة.

فوقوع مدينة مازونة على الطريق الكبير من الأطلسي إلى تونس والذي كان يشمل المدن التالية: فاس، مكناس، وجدة[3]، تلمسان، القلعة، مازونة، مليانة، الجزائر، قسنطينة، إلى غاية تونس

[1]– محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص ص 259- 260.

[2]– أندري ريمون، المرجع السابق، ص 181.

[3]– تقع على الطريق الرابط بين تلمسان وفاس، أغلب سكانها من التجار، تبعد عن تلمسان بحوالي ثلاثة مراحل، وهي محطة القوافل المتجهة منها إلى المغرب الأقصى أو العائدة منه إليها، ينظر: أبو عبد الله البكري، المصدر السابق، ص 88.

حيث أن الموقع أعطى لمازونة أهمية كبرى[1]، فوقوع مدن على طرق تجارية هامة قد ساهم في تحفيز الأعمال الحرفية والتجارية وذلك قصد المساهمة كحلقة نشيطة ضمن العلاقات التجارية.

أ- طرق الحواضر الكبرى:

تتركز معظم حواضر بايلك الغرب في الشمال، منها ما يطل على الشريط الساحلي كمدن تنس ومستغانم، وهران، في حين تقع مدن أخرى ضمن المناطق الداخلية كتلمسان، معسكر، مازونة، القلعة، تاهرت[2]، ومع مراعاة أماكن التمركز العمراني، واتجاهات المسالك الرابطة بينها، يمكن القول أنها تشكل أساس طريقين رئيسيين، طريق داخلي وطريق ساحلي، يلتقيان غربا عند مدينة تلمسان.

1- الطربق الداخلي:

أ- طريق مازونة – تلمسان:

يربط مازونة بتلمسان مرورا بمعسكر، بحكم موقع مدينة مازونة التي تمر من حولها الطرق الرابطة بين الشرق والغرب، مما يؤهلها في الأخذ بالمبادلات التجارية والثقافية[3]، كما أنها تعد من العواصم الأولى لبايلك الغرب[4]، إذ تشكل محطة إنطلاق طريق داخلي يربطها بمثيلاتها من المدن الداخلية: القلعة، معسكر، تلمسان.

[1]- Moulay Belhamissi, histoire de Mazouna (Des origines à nos jours), sned, Alger, 1982, p.39.

[2]- تاهرت: ذكرها الإدريسي بقوله: بين مدينة تاهرت والبحر أربع مراحل، ومدينة تاهرت كانت فيما سلف من الزمن مدينتين كبيرتين، احداهما قديمة، والأخرى محدثة، والقديمة من هاتين المدينتين ذات سور، على قمة جبل قليل العلو، وبها مياه متدفقة، وعيون جارية، تدخل أكثر ديارهم، ويتصرفون بها، ولهم بهذه المياه بساتين وأشجار تحمل ضروبا من الفواكه، وبالجملة إنها بقعة حسنة، ينظر: الإدريسي، المصدر السابق، ص 157.

[3]- جنان الطاهر، المرجع السابق، ص 32.

[4]- مختار حساني، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية: مدن الغرب، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ج4، ص ص 164- 165.

يخرج الطريق من مازونة نحو قرية البطحاء[1]، ليصل إلى قلعة بني راشد أولى عواصم الباليك[2]، وبها حامية تركية، ثم قرية البرجية (البرج) التي تبعد عن معسكر بنحو ساعة[3]، لتقدر المسافة بين هذه الأخيرة والقلعة بـــ 8 مراحل[4].

ومن معسكر يتجه الطريق نحو الجنوب الغربي ليمر بوادي الحمام، ومنه إلى قبة سيدي عبد القادر الجيلاني، ثم قرية سيدي لحسن (ناحية سيدي بلعباس)، ويتم المرور بوادي مكرة، ومنه إلى قبة سيدي خالد ليتم الوصول إلى أولاد ميمون، والعبور بواد الحلو، حتى جبل مليح ثم تلمسان[5]، وقد سلك هذا الطريق الرحالة الألماني "واغنر Wagner" حين تنقل من معسكر إلى تلمسان[6].

وقد ينثني الطريق عند القلعة فيترل إلى هبرة وتليلات، ثم ينعرج نحو تسالة، ليتجه غربا فيمر على جبل الدير (قرب قرية عين الحوت)، ومنها يصل إلى تلمسان[7]، ومنه تتأكد الأهمية الإستراتجية الإستراتجية لمدينة القلعة.

بالإضافة إلى مدينة معسكر التي تحتل موقعا جغرافيا هاما، وهذا ما أعطاها أهمية سياسية وتجارية، بحيث كانت ملتقى لتجارة الغرب الجزائري، وسوقا لبضائع ومنتوجات فاس والسودان الغربي، ونتيجة تزايد التجار الوافدين عليها شيد الباي محمد الكبير فندق جديد بجوار الجامع الكبير

[1]– البطحاء: المراد بها المدينة الموجودة بمنطقة الونشريس، قرب مدينة غليزان، وهي تبعد عن مدينة تلمسان بحوالي ثلاثة أو أربعة أيام حسب ما ذكر ياقوت الحموي، وكانت البطحاء على عهد الوزان مدينة متحضرة جدا، وهي تتربع على سهل فسيح، ينظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977، ج1، ص 446/ حسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص 27.

[2]– مسلم بن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 19.

[3]– أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 138.

[4]- Desfontaines(L.R), Op.Cit, p.145.

[5]– هاينريش فون مالستان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة أبو العيد دودو، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ج2، ص ص 68-75

[6]– أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 171.

[7]-Ben Chenb Mohamed, Itinéraire de Tlemcen à Mekke par Ben Messaib, (18ème siecle), in R.A, n°44, 1900, p.275.

إلى جانب الفندق القديم، خصص أحدهما للتجار المغاربة والتلمسانيين، والآخر خصص لإيداع السلع والبضائع، هذا ما يعكس الحركة التجارية التي عرفتها هذه الطريق[1].

ب- طريق وهران – معسكر:

يسير من مدينة وهران مرورا بالكرمة، ثم تليلات وسيق، ثم وادي الحمام[2]، يتجه بعدها نحو الأعلى ليعبر ثلاث سلاسل جبلية (جبال بني شقران) ليتم الوصول إلى مدينة معسكر الواقعة على السفح الجنوبي من سلسلة الأطلس الثالثة، على أن مسافة الطريق تساوي 26 مرحلة[3]، أي ما يعادل 98 كم[4]، وقدرها دي فونتان Desfontaines بـ 18 مرحلة فقط[5].

وقد يتفرع الطريق إلى مسلكين عند حسين؛ أحدهما يستمر مع عقبة الملاحة عبر المرتفعات، والآخر يتجه نحو تيفرور، ثم يمر بسيدي علي بن محمد في خروبة الصيادة المطلة على غريس ثم يترل بالكرط[6]، ليتم الدخول إلى مدينة معسكر عبر الجسور[7]، وعلى أي حال كان يتم قطع المسافة بين المدينتين في يومين.

كان هذا الطريق مؤمنا أكثر، بالإضافة إلى الحاميات المتواجدة بالمدن، أقيمت نقاط مراقبة على طول الطريق منها؛ برج الكرط الذي بناه الباي بوشلاغم سنة 1706م، وبه حامية عسكرية، يقع على بعد 4كم شمال غرب معسكر، وبرج هبرة إذ تعد مركز حربي ونقطة دفاع بالقرب من

[1]-Gorgos.A, Histoire d'un Bey de Mascara et de l'Oranie: Mohamed Ben Osman dit Mohamed El Kabir, presentation de kamel chehrit, Ed G.A, livres, Alger, 2006, p.21.

[2]- أحمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 245.

[3]- أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 138.

[4]- بن داهة عدة، معسكر عبر التاريخ، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص 8.

[5] - Desfontaines(L.R), Op.Cit,p.186.

[6]- أحمد بن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 245.

[7] -Gorgos.A, Histoire d'un Bey..., Op.Cit, p.21.

المحمدية[1]، كما شيدت بسيق أبراج وحصون لتكون قاعدة متقدمة[2]، وبها قصر البـــاي ومراكـــز التموين الحربي[3].

وهناك مجموعة القبائل المخزنية المتمركزة قرب الطريق على النحو التالي: في سهل ملاتة توجد قبيلة الدواير، بينما الأوكلة مرابطة في غابة مولاي إسماعيل، والفراقة على واد سيق ووادي الحمام[4].

2- الطريق الساحلي:

يربط بين المدن الواقعة على الساحل؛ كتنس، مستغانم، وهران، وصولا إلى تلمســـان، فهـــو يساير تقريبا الطريق الروماني (المار عبر كل المدن الساحلية من عنابة شرقا حتى طنجة غربـــا) في العهود القديمة، وقد استعرض مالستان Maltzan جزءا منه، ذالك الذي يربط تنس بشرشـــال[5]، وذكره الإدريسي في العهود الإسلامية[6]؛ هذا الطريق سارت معه قبيلة ضريسة (بإقليم بني راشد) إلى أن وصلت إلى مضيق تازة غربا[7].

ومما يلاحظ أن هذا الطريق يتقطع في بعض الأماكن، وقد يعرج نحو الداخل تـــارة أخـــرى، وعليه يمكن استعراض أهم أجزاءه على النحو التالي:

[1]- مسلم ابن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 111.

[2]- أبو زيد عبد الرحمن الجامعي، فتح مدينة وهران 1708م، تحقيق، مختار حساني، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2007، ص 477.

[3]- ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 83.

[4]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 231.

[5]- هاينريش فون مالستان، ج1، المصدر السابق، ص 217.

[6]- الإدريسي، المصدر السابق، ص 88.

[7]- مختار حساني، المرجع السابق، ص217.

أ- طريق وهران- تلمسان:

وصفه الإدريسي فقال: "والطريق من تلمسان إلى وهران الساحلية، وهما مرحلتان كبيرتان، وقيل بل 3 مراحل، وذلك أمكن، تخرج الطريق من تلمسان إلى وادي وارو فتنزل به وبينهما مرحلة، ومنها إلى قرية تانيت، فتنزل بها وهي مرحلة، ومن هذه القرية إلى مدينة وهران"[1]، وذكره صاحب الثغر الجماني أنه الطريق الذي سلكه عبد المؤمن بن علي[2]، وحسب هذه المعلومات يفترض أن يكون نفس خط السير الذي سار معه هاينريش فون مالستان Heinrich Von Maltzan حين وصف الطريق من وهران إلى تلمسان مارا بعين تموشنت، وأهم محطاته: من وهران إلى مسرغين، ثم المرور بالسبخة، فسيدي البارودي (ينتهي عنده سهل مليتة غربا) ثم عين تموشنت التي تبعد عن وهران بنحو 70كم، ومنها يتم السير نحو المرتفعات ثم النزول إلى سهل يسر، وعبور الجسر، ليتم المرور بجبل مليح، ثم الصفصاف، فتلمسان[3].

قد يتخذ الطريق مسلكا آخر؛ فمن وهران يتجه نحو تليلات وهبرة، ثم تسالة، ومنها يساير طريق الداخل (معسكر- تلمسان)، وقد استعرضه هايدوHaedo، فذكر مرور حسن باشا إلى تلمسان سنة 1545م حين قطع عليه حاكم وهران الكونت" ألكوديت" الطريق عند واد سيق[4]، تماما كما قطع حاكم وهران السابق الطريق على عروج من قبل، وعسكر عند معبر وادي"وجدة" على بعد 8 مراحل من تلمسان [5].

[1]- الإدريسي، المصدر السابق، ص 84.

[2]- ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 187.

[3]- هاينريش فون مالستان، ج2، المصدر السابق، ص ص 39- 50.

[4]-Diego Haedo, Histoire des rois d'Alger, traduite et annotée par De Grammont Delmas, Adolphe Jourdan, Alger, 1881, pp.74-75.

[5]- Laugier de Tassy, Op.Cit, p.36.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة أن الطريق الذي يسير من تلمسان نزولا إلى أولاد ميمون، يسير شرقا حتى جنوب معسكر، فهو يطابق الطريق الروماني القديم الذي كان يصل المراكز العسكرية الواقعة على الخط الدفاعي الثاني، كما يمثل الطريق الحديث الرابط بين سيدي بلعباس وتلمسان[1].

يدرج بعض الكتاب طريق وهران- تلمسان ضمن الخط السلطاني في قسمه الغربي، لكن في الواقع هو مسألة خلاف، كون الطرق السلطانية تتوقف عند عواصم البايلكات فقط، وقد نفى هنري فاي Henri Fey أهميته كخط إستراتيجي، كما توجد ست قلاع مندثرة على طول هذا الطريق[2].

ب- طريق وهران- مستغانم:

يبدو أن المعلومات شحيحة في حق هذا الطريق، وقد وصفه مالستان Maltzan بالطريق السيئ، وأول محطة هي مزغران القريبة من البحر، ثم المرور بالمستنقعات (هي تجمع لوادي سيق ووادي هبرة)، ثم المقطع فوهران[3]، وأشهر حدث عرفه هذا الطريق هو مسيرة الجيش الإسباني أثناء حملتهم الثانية على مستغانم عام 1546م، فانتقل من نهر قوبلت (يبدو أنه بجوار المدينة) الذي عسكر فيه قبل دخوله وهران، ومنه إلى سيفاتي، وما وراءه إلى وادي هبرة، وبعدها إلى مزغران ثم مستغانم[4]، وقدر دي تاسي de Tassy البعد بين المدينتين (وهران-مستغانم) بـ 20 مرحلة[5]، على أن المسافة بين مستغانم ووهران تساوي 14 مرحلة، وبين مزغران ومستغانم مرحلتين فقط[6].

[1]- محمد شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، الجزائر، 1999، ج1، ص 235.

[2]- Henri Fey, Op.Cit, p.197.

[3]- هاينريش فون مالستان، ج2، المصدر السابق، ص ص 257- 260.

[4]- مختار حساني، المرجع السابق، ص 202.

[5]- Laugier de Tassy, Op.cit., p.152.

[6]- Don Joseph Aramburu, Oran et l'Ouest Algérien au 18eme siècle, d'aprés le rapport Aramburu, présentation et traduction de, Mohamed Elkorso, Mikel de Epalza, bibliothèque nationale, Alger, 1978, p.52.

ج- طريق مستغانم- شلف- تنس:

كان يصل مستغانم ببلاد مجاهر، ثم تونين (تبعد عن تادلس بـــ 12كم)، ثم عين تادلس فقريـــة الميتوح، ثم الشلف[1]، ومنها يمر الطريق عبر السهل (كان معبدا إلى حد ما يتم قطعه في ظـــرف 5 أو6 ساعات)، ثم يتجه نحو الشمال ليمر بالتلال المتعرجة، ثم ينحدر نحو السهل (الذي يمر به وادي علالة، ينبع من جبال الظهرة[2])، ومنه يطل على سطح البحر، ليصل إلى تنس، هذا وكان يـــربط تنس بشرشال طريق ساحلي، وهو يماشي الطريق الروماني القديم على مسافة 98كم[3].

ب- المسالك الريفية:

من المتعارف عليه هو تواجد القرى والأرياف في ضواحي المدن، كما تنتشر حول الحواضـــر العمرانية، مشكلة بذلك أحواز المدينة وأحواشها، مما يعني وجود صلات إدارية وعلاقات اقتصادية بين الريف والمدينة، الشيء الذي يؤكده تواجد السلطة العثمانية بالأرياف أيضا[4]، إذ لابد مـــن توفر طرق مواصلات تربط كل مدينة بأريافها.

من هذا المنطلق يجدر التعرف على المسالك الريفية، والتي يمكن تقسيمها حسب أهميتـــها إلى نوعين: الأولى تلك الطرق الفرعية الرابطة بين النقاط الإستراتيجية المقامة حول المدن؛ كـــالقلاع والحصون والمراسي، والثانية تعرف بالمسالك الوصلية التي تربط القرى بالمدن القريبة منها.

ونظرا للأهمية المحدودة لهذه المسالك، سيتم ذكر ما اشتهر منها فقط، على ســـبيل المثـــال لا الحصر، لأنه يتعذر الإلمام بالموضوع كلية، لذا يمكن استعراضها على النحو التالي:

---

[1]- هاينريش فون مالستان، ج1، المصدر السابق، ص ص 250- 253.

[2]- الظهرة كلمة مشتقة من الظهر أو السنام، وتعني كذلك الشمال أي عكس القبلة التي تعني الجنوب، وجبال الظهرة أو منطقة الظهرة يحدد موقعها لوكيل يوسف، حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، وجبال زكار شرقا، ومن الجنوب والغرب سهل شلف الفسيح، تتخللها مجاري مائية لكثرة منابع الماء فيه، ولكن من دون أن تصل هذه المجاري إلى تشكيل وديان ذات أهمية، ينظر:

Loukil Youcef, Op.Cit, p.11.

[3]- هاينريش فون مالستان، ج1، المصدر سابق، ص ص 217- 221.

[4]- للإطلاع على واقع الإدارة الريفية بالجزائر خلال العهد العثماني، راجع: ناصر الدين سعيدوني، ورقات...، ص ص 273- 286.

1- مسالك أحواز وهران:

أ- طريق وهران- المرسى الكبير:

يتمتع المرسى الكبير[1] بموقعه الحصين طبيعيا، إذ يعتبر ميناؤه مكان آمنا لرسو السفن، في حين لا يمكن الوصول إلى القلعة المحصنة لحراسته إلا من طريق وهران، حيث يوجد ممر ضيق غير مستو يعرف بالكرسي[2]، وهو ما يؤكده غرامون Grammont حين ذكر هذا الطريق، ووصفه بممر الماعز يوم مشى معه الإسبان واحدا تلو الآخر[3].

كما أشار روزت Rozet أن هذ الطريق تم فتحه في الأعوام الأولى للاحتلال الفرنسي، وتم تمهيده مما جعله يصفه بالطريق الرائع والحيوي للمبادلات، وقدر مسافته بـ 6كم[4]، إذ يمثل المرسى الكبير الميناء الرسمي لبايلك الغرب؛ كما تجدر الإشارة أن طريق المرسى تم إصلاحها في أيام الفتح النهائي لوهران، تخرج من وهران لتتخذ اتجاهين؛ واحد نحو المرسى والآخر نحو جبل المائدة[5].

---

[1]- المرسى الكبير أو الميناء الكبير، يقع شمال غرب وهران وعلى بعد حوالي 8 كلم، ويتمتع بحماية ممتازة بامتداد جبل سنتون وذو مرسى ممتاز، ينظر:

Vincent Yves Boutin, Reconnaissance des villes Forts et Batteries d'Alger, Champion, Paris, 1927, p.63.

[2]- مارمول كربخال، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب الأقصى، 1984، ج2، ص 327.

[3]-Henri De Grammont, Histoire d'Alger sous la dommination turque 1515-1830, Ernest leroux. Ed, Paris, 1887, p.10.

[4] -Rozet et Carette, L'Algérie, Paris, 1855, p.98.

[5]- ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 249.

ب- طريق وهران- أرزيو[1]:

حسب المعلومات المتوفرة، يسير الطريق من وهران حتى كانستيل بمحاذاة الساحل، ومنها يعرج نحو الداخل ليقترب من السبخة، ثم يمر على قديل، ومنها إلى أرزيو، لكن على ما يبدو قد يتخذ الطريق مسارا واحدا عبر السهول[2].

ج- طريق وهران- مسرغين- تسالة:

يسير الطريق من وهران حتى مسرغين ناحية الغرب، ومنها يتجه نحو الشرق إلى قلعة بناها الإسبان في سلسلة جبل تسالة[3]، وحسب ما أورده الراشدي والوهراني، قد سار مع هذا المسلك الباي محمد الكبير حين لاحق ابن المدود الثائر عليه[4].

كما تجدر الإشارة أنه الطريق الذي سلكه الجيش الإسباني، حين خرج من وهران قاصدا مستغانم فخالف الطريق المعتاد (أي طريق وهران، مستغانم)، وسار الجيش حتى جبل تسالة، حيث تعود الخروج إليها للمناورات العسكرية، وقد ذكره الشاعر "الشيخ بن خلوف" في القصيدة ذات 99 بيتا، والتي وصف فيها معركة مزغران 1558م[5].

[1]- أرزيو: مرسى يقع شرق وهران بـ 37 كلم، وهو الميناء الرئيسي لباي معسكر (بايلك الغرب)، وقد عمل باي وهران سنة 1787 على إقامة عدد من المخازن بأرزيو.

[2] - Rozet et Carette, Op.Cit, p.90.

[3] -Henri Fey, Op.Cit, p.203.

[4]- ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص ص 147- 148.

- أيضا: مسلم بن عبد القادر، المصدر السابق، ص ص 87- 88.

[5]- ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 25.

2- مسالك أرياف معسكر:

مما يلاحظ أن بعض المسالك تشكل جزءا من الطرق الثانوية التي تربط بين المدن، كما تعتبر القرى الواقعة على هذه الطرق محطات إستراتيجية، كقرية البرج الواقعة على طريق مازونة معسكر، وقرية الكرط التي يمر بها الطريق الواصل بين معسكر ووهران.

- مسلك معسكر- جنين:

يتم السير إلى الحمام الذي يبعد بـ 5 مراحل ناحية الجنوب الغربي من معسكر[1]، ومنه إلى زفيزف، ثم القعدة، جنين، ثم يعرج إلى تليلات، وقد ذكره الزياني، وسار معه الباي محمد الكبير حين كان يناور ليفتح وهران[2]، يضاف إلى ذلك بعض المسالك التي تصل الأوطان القريبة من معسكر، كمسلك معسكر- غريس مرورا بفروحة[3].

3- ضواحي تلمسان:

كانت مدينة تلمسان تتصل بميناءين هامين، أولهما ميناء هنين الذي يبعد عنها بنحو 34 ميلا، والثاني قلعة أرشقول الواقعة على بعد 34 ميلا شمال تلمسان، تتصل بتلمسان من ناحية الجنوب، حيث يوجد طريق يترل إلى اليابس[4].

كان هاذين الميناءين ذو أهمية كبيرة لتجارة تلمسان الخارجية في العهد الزياني، ولهما نفس الأهمية في العهد العثماني، خاصة عندما كانت وهران تحت الإحتلال الإسباني[5].

---

[1]- أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص ص 166- 167.

[2]- ابن يوسف الزياني، المصدر السابق، ص 165.

[3]- المصدر نفسه، ص 244.

[4]- حسن الوزان، ج2، المصدر السابق، ص ص 15- 16.

[5]- مارمول كربخال، ج2، المصدر السابق، ص ص 294- 298.

كما لا يمكن إغفال أهمية المسلك الذي يربط تلمسان بمدينة ندرومة، وهو في الواقع يشكل جزءا من الطريق الرابط بين تلمسان ووجدة، مرورا بمدن الساحل (سبق ذكره ضمن طريق الشمال)، وذلك لوجود المبادلات التجارية، وقدوم التجار من المدن الكبرى كوجدة، مغنية، تلمسان[1].

ومن خلال هذا الفصل نستنتج:

- عرفت الناحية الغربية للجزائر تنوعا في الأسواق من ريفية إلى حضرية جغرافيا، ومن يومية إلى أسبوعية وسنوية زمنيا، لكن رغم ذلك عرفت ركودا في أواخر العهد العثماني ليس سوى نتيجة السيطرة الاقتصادية والسياسية للطبقة التركية الحاكمة.

- لقد شجع بايات الغرب الجزائري على إقامة الأسواق داخل الباليك، خاصة في المناطق الريفية سعيا منهم لبسط نفوذهم ومراقبة تحركات سكان الأرياف، الذين كانوا يجبرون على مقايضة سلعة بسلعة لسكان المدن، وهذا ما أدى إلى تركز الثروة في يد سكان المدن.

- كان للتجارة الداخلية أهمية كبرى، حيث عملت على ربط الإتصال بين السكان عن طريق الأسواق الأسبوعية، وكانت تلك الروابط والعلاقات تتم بين سكان المدن والأرياف؛ حيث ينقل سكان الأرياف منتجاتهم إلى المدن، ويحملون منها المصنوعات المحلية أو المستوردة، وفي المقابل كان الباعة الحضر واليهود ينتقلون إلى الدواوير بحثا عن ترويج بضائعهم، ويلعبون دور الوساطة بين المدينة والريف.

[1] - Djilali Sari, Op.Cit, p.46.

الفصل الثالث

العملات المتداولة بأسواق بايلك الغرب: الانفتاح والتنوع

1- العملة المحلية الجزائرية

أ- النقود الذهبية المضروبة بالجزائر

ب- النقود الفضية المضروبة بالجزائر

ج- النقود النحاسية المضروبة بالجزائر

د- مقارنة بين النقود الذهبية المضروبة بالجزائر وتلمسان

2- عملات الدول المغاربية

أ- تداول العملة التونسية

1- أهم العملات التونسية

2- أثر العملة التونسية على العملة المحلية من حيث القيمة

ب- تداول العملة المغربية

3- العملة الإسبانية

أ- أهم العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر

ب- طرق دخول العملات الإسبانية إلى الجزائر

ج- أثر العملات الإسبانية على العملة المحلية من حيث الإسم والقيمة

4- تداول بقية عملات الدول الأوروبية والإسلامية

5- حركية العملات المصرفية

أ- إستقرار أسعار الصرف والعملات 1685-1816

ب- تدهور قيمة العملات النقدية وبوادر أزمة السيولة 1817-1830

6- تزييف العملة

إن ضرب النقود رمز من رموز السيادة والإستقلال[1]، فالسكة هي إحدى شارات الخلافة الهامة، لذا حرص "خير الدين بربروس" دائما على ضمان هذا الحق للسلطان العثماني، حيث قال مخاطبا أهل مدينة الجزائر: (وقد ظهر لي من الرأي أن نعتمد في حماية هذه المدينة على الله سبحانه وتعالى ونصل بأيدينا بطاعة السلطان الأعظم مولانا السلطان "سليم" نصره الله فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج اليه من آلات الجهاد، ولا يكون ذلك إلا بصرف الخطبة إليه وضرب السكة باسمه)[2]، وقال أيضا: (الرأي أن نصل أيدينا بالقوة الإسلامية، ونعتمد عليه في حماية هذه المدينة ولا يكون ذلك، إلا ببيعته والدخول في طاعته، وذلك بالدعاء له في الخطب على المنابر، وضرب السكة باسمه، لنتفيأ ظل حمايته)[3].

كما أن هناك نصا آخر يتعلق بضرب السكة في تلمسان، وهو عبارة عن رسالة من "خير الدين" إلى أتباعه الذين ساعدوا مولاي "عبد الله" في اعتلائه لعرش تلمسان خلفا "لمولاي المسعود" يقول فيها: (...قد جعلت مولاي "عبد الله" سلطانا على أهل تلمسان، فاخلعوا عليه الخلعة الملوكية بشرط أن تكون السكة والخطبة لمولانا السلطان الأعظم "سليم خان"، ولا مدخل له في شيء من ذلك)[4].

غير أن النصوص التاريخية لم تنشر بالتحديد بداية ضرب النقود إلا ماهو محفوظ في المتاحف، والذي يؤكد أن سك النقود كان في سنة 926هـ/1519م، حيث سكت الجزائر في بداية العهد العثماني أنواعا مختلفة من النقود سواء الذهبية منها أو الفضية وكذا النحاسية، إلا أن هذه العملة الجديدة أصبحت تتعايش مع القطع النقدية الموروثة عن العهود السابقة، إذ بقيت العملة الزيانية المسكوكة في تلمسان مستعملة في مدينة الجزائر، وفي وسط وغرب البلاد، أما العملة الحفصية التي تسك في بجاية وقسنطينة والجزائر وبسكرة فقد ظلت متداولة، ولكن هذا لا يعني أننا نستطيع

[1]- اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، ص 86.

[2]- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر، 1943، ص 42.

[3]- أحمد ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مراجعة وتعليق: أحمد الطويلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1979، ج2، ص 11.

[4]- يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط1، دارالحضارة، الجزائر، 2007، ص ص 100-107.

تحديد مجال ومستوى تداولها، بالنسبة إلى العملة الجديدة المضروبة في الجزائر، وهنا ينبغي التذكير بأن الفترة الإنتقالية التي تكونت فيها ايالة الجزائر قد استمرت عشرات السنين، وفي هذه الفترة كانت بجاية بيد الإسبان، وكانت تلمسان تتأرجح بين الاستقلال والتبعية للإسبان أو للعثمانيين دون استقرار في الأوضاع، وحين تم توحيد البلاد في إطار سياسي واحد في النصف الثاني من القرن السادس عشر، تركز ضرب العملة في مدينة الجزائر، لكن تلمسان بقيت تسك الدنانير الزيانية باسم السلطان العثماني حتى بداية القرن السابع عشر، وهي إستمرار للعملة الموحدية من حيث خصائصها الرئيسية أي في الشكل والحجم والوزن والعيار، لكن توجد بعض الفروق بين الدنانير الزيانية والحفصية، فالدنانير الحفصية تزن ما بين 4,70 و4,75غ، وهي قريبة جدا من النموذج الرسمي للدينار، أما الدنانير الزيانية المدعوة زياني تزن في معظمها ما بين 4,58غ و4,66غ، وبالنسبة للعملة الحفصية هو أمر لا يمكن الحسم فيه لانعدام الأدلة المادية، إذ لا يمكننا القطع فيما إذا كانت مضروبة بقسنطينة أم هي نقود متداولة فقط[1].

1- العملة المحلية الجزائرية:

عرفت الايالة الجزائرية أنواعا مختلفة ومتعددة من النقود سواء الذهبية منها أو الفضية والنحاسية:

أ- النقود الذهبية المضروبة بالجزائر:

سار النظام النقدي الجزائري في بداية العهد العثماني على القاعدة التي سارت عليه نقود العثمانيين[2]، المشتملة على النقود الذهبية، والفضية، والنحاسية، فالنقود الذهبية التي تم سكها في مدينة الجزائر، والمتمثلة في السلطاني[3]، واتخذ هذا الإسم نسبة إلى السلطان العثماني، وقد كان يدعى في الفترة الأولى من العهد العثماني بالدينار أو الدينار السلطاني، وأخيرا سمي بالسلطاني،

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 32- 34.

[2]- قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص 68.

[3]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص 145.

ويعرف أيضا بلفظة ألتين عند العثمانيين، ومعناها النقد الذهبي، أما الأوروبيين اطلقوا عليه سكوين الجزائري، ويتراوح وزنه ما بين 3,50غ إلى 3,25غ، وقطره ما بين 18 إلى 20ملم، كما كان للسلطاني أنصاف وأرباع، حيث بلغ وزن نصف السلطاني ما بين 1,75غ إلى 1,62غ، في حين بلغ وزن ربع السلطاني ما بين 0,80غ إلى 0,87غ[1].

وقد حافظت على وزنها وجودتها وقيمتها حتى القرن التاسع عشر، رغم أنها أخف بكثير من الدنانير الزيانية، إلا أن قيمتها كانت أعلى بسبب عيارها المرتفع وانتظام ضربها واستقرار شكلها، في حين أصبح الزياني أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، مشوبا بكثير من الفضة، حيث أصبحت نسبة الذهب في القطع النقدية المحفوظة في مختلف المتاحف لا تبلغ 0,500غ[2].

نشر في دليل السكة الإسلامية بإسطنبول نوعان من السلطاني، التي تعود إلى السلطانين "سليمان الأول"، و"سليم الثاني":

•السلطاني القديم أو سكوين، وهو الذي بدأ التعامل به منذ الفترة الأولى للعهد العثماني بالجزائر، ويتراوح وزنه ما بين 3,40 إلى 3,55غ، وقطره مابين 18 إلى 20ملم، ومن أمثلة هذا النوع ما يلي:

[1]-Farragia de Canadia," Monnaies Algériennes du musée du Bardo" , R.T, n° 45, 1941, p.123 .

[2]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 36.

أمثلة عن السلطاني القديم	المثال الأول	المثال الثاني
الوزن	3,50غ	3,45غ
القطر	22ملم	20ملم
مكان الضرب	الجزائر	الجزائر
تاريخ الضرب	926هـ/1519م	926هـ/1519م
الوجه	ضارب النظر-صاحب العز والنصر في البرّ والبحر	ضارب النظر-صاحب العز والنصر في البرّ والبحر
الظهر	سلطان سليمان عز نصره-ضرب في جزاير سنة 926ه	سلطان سليمان بن سليمان خان-عز نصره ضرب-جزاير سنة 926هـ.

ب- النقود الفضية المضروبة بالجزائر:

تعد أداة التعامل الأساسية في النظام النقدي الجزائري، وهي على درجة من النقاوة، ويعتبر البوجو أو الريال بوجو الوحدة الأساسية ويساوي 24 موزونة، أما وزنه يقدر بحوالي 10غ، وتعتبر العملة الفضية ذات نوعية رفيعة إذا صنعت بـ 60 رطلا من الفضة الخالصة، و40 رطلا من الفضة الممزوجة، ولقد اختلفت تسمياتها وأشكلها ومنها:

- **ريال دراهم**: سمي أيضا ثلث ريال بوجو، وينقسم إلى نوعين:

أ- **ريال دراهم قديمة** (pataque chique ancienne)، تعود إلى سنة 1203هـ/1789م، بلغ وزنها 3,3غ.

ب- **ريال دراهم جديدة** (pataque chique neuve)، ترجع إلى سنة 1236هـ/1820م، بلغ وزنها 3,1غ.

يعتبر هذا النقد من القطع النادرة، ويتراوح قطره ما بين 11ملم إلى 20ملم، وفي سنة 1820م أعيد ضرب قطع نقدية جديدة، وهي لا تختلف عن مثيلاتها القديمة من حيث المضمون، باستثناء تاريخ الضرب والوزن.

• **الربع بوجو أو (الرابي)**: يتراوح وزنه ما بين 2,4غ إلى 4,4غ، وقطره ما بين 11 إلى 18ملم، ضرب منذ بداية إصلاح العملة سنة 1822م، وهو يساوي 06 موزونة، أو 3/4 باتاك شيك.

• **نصف ريال دراهم أو سدس بوجو**: (Demi pataque chique)، بلغ وزنه ما بين 1,4 إلى 1,7غ، وقطره ما بين 16 إلى 20ملم.

• **ضعف بوجو أو زوج بوجو**: وسمي عند الأوروبيين بـــبياستر piastre الجزائر، أما الشعوب الاسلامية تطلق عليه اسم دورو الجزائر (piastre d'Alger)، تميزا له عن الدورو الإسباني المتعامل به في التجارة عبر البحر المتوسط، ويعرف أيضا (ريال كبير الضرب)، يتراوح وزنه ما بين 19 إلى 20غ، وقطره ما بين 35 إلى 38ملم[1].

• **الصايمة أو الثمن بوجو**: عبارة عن قطع صغيرة الحجم، تستعمل لاجراء المعاملات الحسابية، وتسديد أجور موظفي الدولة، وتساوي 03 موزونة، أو 3/8 باتاك شيك، وصل وزنها إلى 01غ.

• **الموزونة**: وهي عبارة عن نقد ذات شكل اهليجي ليس به نقوش ولا علامات، وهي تساوي 29 أسبر، ويصل وزنها إلى 24/1 بوجو[2].

• **زوج موزونة**: وهي تساوي ربع ريال درهم (باتاك شيك)[3].

[1]– فهيمة رزقي، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا– قسنطينة– دراسة أثرية فنية، رسالة لنيل الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، قسنطينة، 2010-2011، ص 59.

[2]– المرجع نفسه، ص 59.

[3]– يمينة درياس، المرجع السابق، ص ص 159-160.

إن ما يميز هذه الفترة هو عدم العثور على عدد كبير من القطع النقدية الفضية لأنه تم احتكار التجارة ومضاعفة الضرائب على القبائل، إضافة إلى جمع كل النقود الفضية من السوق والعمل على إذابتها[1]، وإعادة ضربها في شكل نقود عثمانية، والبعث بها إلى القسطنطينية بسبب كثرة الطلب عليها، إذ اعتبرت من أهم سلع التجارة، ولتشجيع استيرادها ألغى العثمانيون كل الضرائب عليها، وعلى العموم فإن أهم ما يميز هذه الفترة هي ندرة النقود الفضية[2].

ج- النقود النحاسية المضروبة بالجزائر: لقد أصدرت دار الضرب الجزائرية عدة أنواع من النقود النحاسية، كالخروبة والدراهم، وزوج وخمس دراهم صغار، وجاءت مستديرة أو مربعة، وقبل ضربها يتم تنقية وتصفية معدن النحاس أولا، ثم يختار الصافي لصنع الدراهم الصغيرة[3]، ومن أنواع النقود النحاسية:

- **الخروبة:** اسم فاكهة تعرف بالخروب، يقال أيضا أنها شجرة الينبوت، وتعتبر الوحدة الأساسية للنقود النحاسية، ويطلق عليها الأوروبيون مصطلح (يورب)، وهي عبارة عن خليط من النحاس والفضة، أو النحاس الأبيض وقيمتها تساوي نصف موزونة[4].

- **نصف خروبة:** قيمتها24/1بوجو، و48/1 بوجو، وتطورت إلى 96/1 بوجو.

- **دراهم صغار:** وهي أصغر القطع وغير منتظمة الشكل والحجم، كتب عليها كلمة الله، وتعرف عند الأوروبيين بالأسبر، وتسمى بالتركية الأقجة[5]، وتنقسم إلى ثمانية أجزاء، ووصل وزنها إلى 3,12غ.

---

[1]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص 161.

[2]- خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2002، ص 216.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 206.

[4]- شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، ط1، المدار الاسلامي، بيروت، 2005، ص 208.

[5]- مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص 13.

• **زوج دراهم صغار**: وتساوي 29/2 موزونة[1].

• **خمس دراهم صغار**: وهي قطع نحاسية جيدة الصنع، بلغ وزنها حوالي 5 أسبر شيك[2].

د- مقارنة بين النقود الذهبية المضروبة بالجزائر وتلمسان:

بما أن مدينة تلمسان لم تصدر أو تسك إلا النقود الذهبية ارتأينا أن نجري مقارنة بين النقود المضروبة بتلمسان ومدينة الجزائر، بعد أن أصبحت الجزائر إيالة عثمانية، وتركزت هذه المقارنة في الشكل، والمضمون، والخصائص:

أ/ **الشكل**: إن شكل النقود الزيانية بتلمسان عبارة عن شكل مستدير تندرج فيه مربعات مزدوجة، في حين تتميز النقود المضروبة بالجزائر بخلوها من هذه المربعات، وإن كنا نجد بها أحيانا أشكالا هندسية كالنجوم والدوائر والفسطونات.

ب/ **المضمون**: يلاحظ في النقود التلمسانية في هذه الفترة أن مضمونها في شكل طرازين مختلفين، تبعا للمرحلتين اللتين مرت بهما، فطراز المرحلة الأولى لا يختلف في مضمون نصوصه عن محتوى السكة الزيانية، إذ يحتوي وجه القطعة عادة على البسملة والتصلية، وألقاب السلطان والدعاء له، ويضم الظهر مكان الضرب مع اسم السلطان والدعاء له، أما في أجزاء الدينار فنجد شهادة التوحيد والبسملة واسم السلطان والدعاء له أيضا، في حين يختلف عن ذلك مضمون النصوص في طراز المرحلة الثانية، إذ حذفت البسملة والتصلية وأضيفت لاسم السلطان ألقاب مركبة وأدعية، ويلاحظ في هذا الطراز ذكر تاريخ الضرب بالحروف والأرقام، وأحيانا يكتب حتى العيار، وهذا بالنسبة لنقود تلمسان، أما بالنسبة لنقود مدينة الجزائر فان مضمون نصوصها يحتوي على الألقاب المركبة للسلطان والأدعية له، ومدينة الضرب مع التاريخ بالأرقام فقط[3].

[1]- ويليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 129.

[2]- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 115.

[3]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص ص 155-156.

ج/ **الخصائص:** وتتمثل في الوزن والقطر، فالنقود المضروبة في تلمسان يتراوح وزنها ما بين 4,20غ إلى 4,70غ، وقطرها ما بين 32 إلى 35ملم، في حين يتراوح وزن المسكوكات المضروبة في الجزائر ما بين 3,40 إلى 3,55غ، ويتراوح قطرها ما بين 18 إلى 20ملم، هذا بالإضافة لنوعية الخط المنقوش في كلتا المرحلتين، إذ تتميز نقود تلمسان بالخط النسخي من نوع الأندلسي المغربي، بينما زخرفت نقود مدينة الجزائر بنفس الخط السابق، إضافة إلى الخط النسخي المشرقي من نوع الثلث[1].

كان الزياني يساوي عشرة ريالات إسبانية بالرغم من تفاوته في الوزن والعيار والقيمة بين فترة وأخرى، حيث كان يساوي 3,56دخ في شهر ديسمبر سنة 1593م، وتطور في أكتوبر سنة 1597م ليساوي 5,00دخ، ليزداد تطورا في فيفري سنة 1600م ليصبح يساوي 6,35دخ، إلا أن قيمته انخفضت نسبيا في القرن 17، بحيث كانت قيمة الزياني 100 درهم، ونصف الزياني وهو قطعة من ذهب مشوبة بالنحاس تساوي 50 درهما، وربع الزياني وهو أيضا من ذهب مخلوط بالنحاس وقيمته 25 درهما، أما الدنانير السلطانية فكانت من الذهب الجيد وقيمتها 140 درهما، وقد عرفت تطورا ملحوظا هي الأخرى، بحيث كان واحد سلطاني يساوي 8,000دخ في أكتوبر 1595م، وتبقى قيمته مستقرة إلى غاية 1600م، كما كانت العملة الفرنسية (ايكي سولاي) لها نفس قيمة الدينار السلطاني ومعادلة له، فكانت تساوي 2,500 ليرة فرنسية، وقيمتها تقابل 15,12غ من الفضة الخالصة، أي أن الدرهم الجزائري كان يحتوي على 0,454غ من الفضة الخالصة، فالعملة الفضية عرفت تدهورا بسبب بعث حكام الجزائر الدراهم الفضية الجيدة إلى المشرق، وهذا مرتبط بالنظام السياسي، حيث كان يتم تعيين الباشوات في اسطنبول، مقابل مبالغ كبيرة وذلك لأن مدة حكمهم كانت قصيرة في الجزائر[2]، ومن جهة أخرى كانت قيمة الفضة عالية جدا في الهند والصين، فتصديرها لهذه البلدان يدر أرباحا وفيرة، لكن قيمتها هبطت في أوروبا وفي غربي المتوسط، بسبب الكميات الهائلة المجلوبة من أمريكا، لذلك سعى الحكام

[1]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص 156.

[2]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 40.

لتعويضها بدراهم مشوبة بالنحاس والرصاص والحديد، كما يلاحظ أيضا في هذه الفترة ارتفاع كبير في الأسعار مقدرة بالدراهم، أو بالدنانير الخمسينية، وهذا الإضطراب ليس بالضرورة مؤشر على تدهور الوضع الاقتصادي، فسنوات 1519م إلى 1600م، عرفت الجزائر ازدهارا وثراء، حيث بلغ الجهاد البحري أوجه[1].

ذكرنا سابقا أن الخروبة تساوي 14,50 درهما، واستعملت مدة طويلة كوحدة حسابية، ولكن السؤال المطروح ما الفرق بين العملة الحسابية والعملة الفعلية؟ فالسلطاني والزياني والدرهم هي نقود فعلية، أما الدنانير الخمسينية فهي وحدات حسابية فقط، وهي تقليد عالمي قديم، كانت مستعملة في الأقطار المغربية والعربية قبل العهد العثماني، وبقيت رائجة بعده، وهذا ما لوحظ في سجلات البايلك مثل سجلات بيت المال يستعمل الدينار الخمسيني عموما، لكن بعض الوثائق تستعمل كلمة صايمة بدل دينار خمسيني، والمقصود هنا واحد، وهو عبارة عن عملة حسابية تساوي 50 درهما[2]، وهي ضرورية لإجراء العمليات الحسابية، ولعل هذا هو الذي حد من صلاحيتها حتى غدت بعض المواد الأولية أصلح لأن تكون وحدة حسابية لقياس العملة، وهذا ما دفع بعض المؤرخين إلى تحديد قيمة النقود الجزائرية بمقارنتها بسعر قيمة الزيت، باعتبار هذه الأخيرة أداة تبادل يومي لا يمكن الإستغناء عنها[3].

2- عملات الدول المغاربية:

اعتبرت الجزائر سوقا حرة للعملات النقدية، فقد استدعى النظام الاقتصادي الجزائري إلى وجود عملات أجنبية مختلفة، إلى جانب العملات المحلية، إذ كانت عاملا مساعدا على توفير النقود الضرورية للتبادل التجاري، والملاحظ عليها أنها تميزت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها، حتى يبدو أن كل العملات المعروفة آنذاك كانت مستعملة في الإيالة الجزائرية، ومن الأسباب التي

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 38 -39.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 36-37.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 205-206.

جعلت البلاد تحصل على هذه النقود الأجنبية تعاملها مع الشركات الأجنبية، وحصولها على حصتها من الأتاوات والهدايا الدولية، ومن جهة أخرى عتق الأسرى المسيحيين الذي وفر كميات كبيرة منها[1]، ومن أهم العملات الأجنبية الرائجة في الجزائر: العملة الاسبانية، التونسية، والمغربية، والأقطار العثمانية بالمشرق، وعملة الدويلات الإيطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا، إلا أن العملات التي احتلت مكانة خاصة في الأسواق الجزائرية هي: الإسبانية، والتونسية، والمغربية، والعثمانية، حيث قيل أنه توجد بالجزائر عملات مثلما توجد لغات بالبلدان المسيحية.

أ – تداول العملة التونسية:

وتأتي النقود التونسية في المرتبة الثانية من حيث انتشار العملة الأجنبية بعد العملة الاسبانية، وذلك بحكم روابط الجوار[2]، وتشابه نظام الحكم العثماني بالبلدين، كما يعود ذلك أيضا إلى أهمية التبادل التجاري، فقد كانت هناك قوافل تجارية هامة تربط بين مدينتي قسنطينة وتونس من أهمها القافلة الشهرية التي تنطلق من قسنطينة متكونة من 200 إلى 300 بغل محملة بالبضائع قيمتها مليون فرنك لتباع بمدينة تونس بمليون ونصف فرنك، ومن جهة أخرى كان استيلاء الجيش الجزائري على ودائع الخزينة التونسية سنة 1755م، وفرض ضريبة سنوية على إيالة تونس إحدى أسباب توفر النقود التونسية بالبلاد الجزائرية[3].

1– أهم العملات التونسية:

الدرهم الناصري، ثم النصري الحيدري الذي عرف بهذا الإسم نسبة إلى "حيدر باشا" الحاكم العثماني الأول للقيروان 1574م، فقد أمر هذا الحاكم بضرب الدراهم باسم السلطان العثماني، لتخلف الدرهم الناصري الذي ضربه السلطان الحفصي "أبو عمرو عثمان" (1435–1488م)، من الفضة على شكل مربع تقليدا للموحدين، لكن الريال التونسي الفضي أزال الدراهم الناصرية

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 194–195.

[2]-Dugaste.P, Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis et sur leur rapports avec ceux de France et d'Angleterre, Barrois l'anné, 1832, p.21.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي....، المرجع السابق، ص 197.

والحيدرية من أسواق التبادل النقدي، وأصبح هو العملة الرائجة في الجزائر الشرقية، وقد ظهر الريال التونسي في الربع الأول من القرن 17م، وكانت المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وتونس من العوامل المساعدة لتوفره بالنواحي الشرقية من البلاد، إلا أن مفعول هذه المعاهدات انعكست على قيمة هذا الريال، فانخفضت قيمته إلى خمس قيمة السلطاني الجزائري، وظل مقتبسا من الريال الإسباني أكثر من قرن، و لم يتخلص من تبعيته للريال الاسباني إلا بعدما تمكنت تونس من سك ربع ريال سنة 1725م بنسبة 65 % من وزنه فضة، وقد كانت هذه النسبة المرتفعة من معدن الفضة ذات أثر واضح في تدعيم مكانته في أسواق النقد بالجزائر[1].

2- أثر العملة التونسية على العملة المحلية من حيث القيمة:

لكن هذا الوضع النقدي الذي كان في صالح الجزائر لم يدم طويلا، بعد أن أصبحت قيمة العملة التونسية في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر مرتفعة بالنسبة للعملات المستعملة ببايلك الشرق، اذ بلغت قدرتها الشرائية بقسنطينة في أوائل عهد الاحتلال بـــ 85 %، بينما قيمتها الحقيقية لم تكن تتجاوز 60 %، وربما كان هذا هو السبب الحقيقي في تهريب العملة الجزائرية نحو تونس من طرف تجار قسنطينة في عهد "أحمد باي" بعد أن تعرضت الجهات الشرقية من الجزائر لأزمة نقدية حادة.

ب – تداول العملة المغربية:

كان لها رواج بنواحي تلمسان وندرومة بسبب تعامل تجار فاس وتلمسان بها، ومن بين النقود المغربية المستعملة بالغرب الجزائري هي: البندقي أو العشراوي، ونصف البندقي أو نصف العشراوي، والمثقال، والموزونة، والفلس، والريال، والدرهم[2]، أما عن تأثيرها على العملة المحلية فلم تتطرق إليه المصادر، ربما كان ذلك بسبب اختلاف نظام الحكم بين البلدين.

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 199.

[2]- المرجع نفسه، ص ص200-201.

3- العملة الاسبانية:

إن العملة الأجنبية التي يستقبلها الجزائريون بشغف ويحصلون منها على فائدة كبيرة هي عملة اسبانيا ذات الأربع أو ثماني ريالات، فإن مالكها متأكد من جنيه للربح، فالحديث المتداول في بلاد البربر عن سلعة ثمينة ذات قيمة كبيرة هي الريالات الاسبانية، وقد حظيت بمكانة خاصة وشهدت تداول واسع في الأسواق الجزائرية، كما في بلاد المغرب، ومناطق أخرى من العالم، بسبب استفادة شبه الجزيرة الإيبرية من معادن قارة أمريكا[1]، والتي تدفقت خلال القرنين ونصف ابتداءا من مطلع القرن السادس عشر، ففي سنة 1594م قدرت صادرات المستعمرات الاسبانية في أمريكا إلى اسبانيا من الذهب والفضة بنحو 95,62 % من مجموع الصادرات[2].

أطلق إسم الريال في الأصل على القرش الإشبيلي المتكون من ثمانية ريالات، وكان هذا القرش عملة التداول في المبادلات التجارية في جزء كبير من العالم منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، فالريال الثماني أي سكة الفضة التي قيمتها 08 ريالات أو 272 مرابطي، وتدعى أيضا (سكة 08)، أو البوجو القوي (peso fuerte) أو البوجو الدورو (peso duro)، ثم سميت فيما بعد ذلك (قرش piastre)، وهي النموذج الذي جاء منه الدولار، وهي قطعة فيها 23,36غ من الفضة الخالصة[3].

هذه القطعة الأساسية للتداول النقدي العالمي صارت العملة الرئيسية للجزائر، وفي سنة 1630م بدأت الوثائق الرسمية في الجزائر تسجل الأسعار والقيم بالريالات الثمانية أو المثمنة، وقد حدد صرفها بـــ 4,64 دنانير خمسينية أي 232 درهم، وبقي هذا المعدل ساريا من سنوات 1620-1685م تقريبا، كانت تتمتع بثقة كبرى لدى المتعاملين بها بسبب الاستقرار الكبير في عيارها ووزنها وشكلها، فاستقرار القيمة الذاتية للريال الاسباني طوال العهد العثماني في الجزائر، يجعل منه مقياسا صحيحا يمكن عن طريقه تتبع تطور العملة الجزائرية منذ العقد الثاني من القرن السابع

[1]-Jean Imbert, Histoire économique des origines à 1789, P.U.F, Paris, 1965, p.263.
[2]-Ibid, p.273.
[3]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 41-42.

عشر، كما صنفت الوثائق الجزائرية في القرن السابع عشر حسب نوع العملة التي يغلب ذكرها فيها، فمثلا في وثائق المحاكم الشرعية كان الدينار الخمسيني هو الأكثر استعمالا ثم حلّ محله الريال الثماني، أما في سجلات البايلك والأحباس كانت الحسابات اليومية البسيطة تقيد بالدراهم والدنانير الخمسينية، والمبالغ الكبيرة بالريالات الثمانية[1].

أ- أهم العملات الاسبانية المتداولة في الجزائر:

1- **الدبلوني** (EL DABLAN)، عبارة عن دينار مصنوع من الذهب.

2- **الدوكة** (DUCAT)، عملة مصنوعة من الذهب، تعادل قيمتها الدينار الذهبي.

3- **الكرونة** (COURROUNNE)، عملة مصنوعة من الفضة الخالصة، كان لها رواج واسع في كافة بلدان البحر المتوسط[2]، وقد ورد ذكرها في كثير من العقود والرسوم في أوائل الفترة العثمانية.

4- **الدورو الاسباني** (DUORO)، عملة مصنوعة من الفضة أصبحت قيمتها أقل من المحبوب الذهبي[3].

5- **الدرهم الريال الاسباني** (REAL)، وهي عملة انتشر استعمالها منذ بداية القرن 16، وكان يتم سكها في عدة مدن أوروبية، مثل جنوة، مرسيليا، وقد اشتهر اليهود بنقلها وبيعها في مدن الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، كبجاية، ووهران، وتونس[4].

---

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 42-43.

[2]- قبايلي الهواري، "العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير"، مجلة عصور، العدد 12-13/14-15، جامعة وهران، 2008-2009، ص 37.

[3]- يحي بوعزيز، تاريخ افريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، دار هومة، الجزائر، ص 45.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 197.

6- **القرش المكسيكي**، الذي كان محبوبا لدى النّاس، يطلقون عليه (قرش بومدفع)، ظل القرش المفضل إلى أن غيرت اسبانيا سك قروشها في مطلع القرن 18م، حينئذ واجه قرش بومدفع صعوبات في قبوله لدى سكان الجزائر، كما حاولت الشركات الأجنبية استرجاع ثقة السكان في قبول تلك العملة الاسبانية الجديدة مدة من الزمن، وهي فترة زاد فيها شك النّاس في قيمة تلك النقود[1].

7- **الدولار**: ذكر "بنانتي Pananti"، خلال إقامته في مدينة الجزائر أن الدولار الاسباني يعد أكثر العملات تداولا في مدينة الجزائر، كما كان له قيمة عالية، وأضاف أنه قابل العديد من الصرّافين في كل أنحاء المدينة، وكانوا يأخذون الدولار لا غير[2]، وهناك عملات أخرى مثل الأسبر، والبستول، والكاتريل.

فإلى جانب العملات المذكورة سابقا، فقد ضرب الاسبان في وهران عملة وذلك ابتداء من سنة 1568م[3]، عندما تعرضت هذه المستعمرة الاسبانية إلى أزمة مالية خانقة أثناء العجز الذي شهدته الخزينة، والتي لم تتمكن من تغطية دفع نفقات حاجاتها من المؤن ومختلف البضائع التي تحتاجها، وخلال هذه الفترة العصيبة لم تقدر اسبانيا على تقديم العون وتسديد التكاليف المترتبة عن صيانة مركزي وهران والمرسى الكبير، كما أنها عجزت عن دفع رواتب الجنود، وقد نجم عن هذا العجز المالي في وهران قيام ثورة الأندلسيين في الجنوب الاسباني، حيث زعزعت هذه الحركة كل اسبانيا نهاية 1568م، وقد تطلب القضاء عليها نفقات مالية كبيرة، وبذلك أصبحت الخزينة الملكية غير قادرة على إرسال الأموال إلى وهران، ومن أجل تجاوز هذه الضائقة لجأ الحاكم العام لوهران إلى ضرب ثلاثة قطع نقدية لعملة الريال مصنوعة من رقائق معدنية خفيفة تعادل قيمتها

[1]- علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص ص 336-337.

[2]- عبد القادر فكاير، آثار الاحتلال الاسباني على الجزائر خلال العهد العثماني (10-12هـ/16-18م)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 158.

[3]- حكمت ياسين، "الغزو الاسباني للجزائر في القرن السادس عشر، أسبابه، مراحله، نتائجه"، مجلة الأصالة، السنة الثالثة، العدد 14-15، ماي، جوان، جويلية، 1973، الجزائر، ص 241.

(Real Seneillo.Realados. Real acuatro)، وتم طرحها للتداول في وهران من أجل مواجهة النقص الحاصل في مختلف المستحقات[1].

رفض سكان وهران في بداية الأمر هذه العملة التي ليس لها أي قيمة نقدية، ومن أجل أن تكون هذه العملة مقبولة لدى النّاس، فإن الحاكم العام فرض تداولها بواسطة اصداره لقرارات صارمة، بحيث فرض على السكان والتجار والجنود الإعتراف بها، واحترامها، وبذلك تم استعمالها تحت طائلة التهديد، وقد عثر على العديد من القطع النقدية المتداولة في القرنيين 16 و17م، في بلدة بوسفر، وعين الترك في مدينة وهران، وقد ذكرت التقارير أنها ضربت في وهران سنة 1691م، في عهد الملك شارل الثاني، وفي نفس السنة ضرب الاسبان أيضا نوعين من العملات من معدن النحاس، في عهد حاكم وهران "الدوق دي كانثانو"(Duc de canzano)، احداهما مرسوم على وجهها أسلحة قشتالة وليون، يعلوها التاج الملكي ومكتوب عليها اسم وهران، أما العملة الثانية فينقصها رسم التاج الملكي، باستثناء النقود المضروبة في وهران[2].

ب- طرق دخول العملات الاسبانية إلى الجزائر:

دخلت العملات الاسبانية عبر طرق مختلفة من أهمها:

• تعامل الجزائر مع الشركات التجارية الأوروبية وعلى رأسها الشركة الملكية الإفريقية التي أدخلت أنواعا مختلفة من النقود خاصة القرش المكسيكي، والتجار الأوروبيين في إطار العلاقات التجارية الخارجية، مما أتاح لهم الحصول على امتيازات، إلى جانب هذه الشركة، كانت هناك مؤسسات تجارية أجنبية أخرى تدفع الأتاوات من العملات الاسبانية، وكذلك من جراء العمليات التجارية التي يقوم بها وكلاء الإيالة داخل البلاد أو خارجها.

[1]- عبد القادر فكاير، آثار الاحتلال...، المرجع السابق، ص 156.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 156-157.

• نظام الأتاوات والهدايا التي تفرضها الجزائر على الدول المسيحية، مقابل السماح لسفنها الإبحار في الحوض الغربي للمتوسط والتجارة مع الجزائر، فكانت تلك الضرائب في كثير من الأحيان من العملات الاسبانية[1].

• عوائد الفدية التي كان يدفعها مبعوثوا وقناصل الدول الأوروبية، وبعثات الهبات الدينية المسيحية مقابل اطلاق سراح الأسرى، حيث دفع الاسبان ألف دورو مقابل الأسير الواحد، إضافة إلى طرد المسلمين واليهود من اسبانيا ولجوئهم للاستقرار في الجزائر، وهم يحملون معهم نقودهم، زد عليها العلاقة الاسبانية الجزائرية والتي تميزت باحتلالها لكثير من المدن الساحلية[2]، إذ بقيت في وهران مدة كبيرة حتى تحريرها من طرف العثمانيين في سنة 1792م، إلى جانب الرسوم الجمركية التي كان قدرها على الواردات 5 %[3].

ج- أثر العملات الاسبانية على العملة المحلية من حيث الإسم والقيمة:

أدى تداول العملة الاسبانية في الجزائر إلى حدوث علاقة بينها وبين العملة المحلية، إذ وجد أثرها على عملة الإيالة الجزائرية سواءا من حيث الإسم أو القيمة، ويمكن تحديد هذا الأثر في أمرين أساسيين هما: أنّ بعض العملات التي ضربت في الجزائر قد اشتقت اسمها من أسماء بعض العملات الأجنبية، وقد أكد هذا تقارير بعض الأوروبيين الذين زاروا الجزائر، مثل البياستر، والريال بوجو، وقرش الجزائر، وهذا الأخير جاء تمييزا له عن القرش الإشبيلي، أما الأثر الثاني فيتمثل في تغير قيم العملات المحلية إذ تعرضت لصعوبات جمة إزاء مزاحمة النقود الأجنبية لها، فالملاحظ عليها أنها كانت متغيرة ومضطربة في الوزن والقيمة[4]، فمنذ سنة 1580م شهدت العملة المحلية اضطرابات، مما سمح بسيطرة عملة القرش الإشبيلي، ولكن ليس من الممكن تحديد تاريخ لدخول القروش

[1]- Boutin, Op.Cit, p.81.

[2]- محمود محمد الحويري، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر، 2011، ص 196.

[3]- أحمد شريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1186_1246/1753_1830م، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 34.

[4]- عبد القادر فكاير، آثار الاحتلال...، المرجع السابق، ص ص 160-161.

الاسبانية إلى الجزائر، غير أنه يمكن التقدير بأنها استعملت في نطاق محدود خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، ومن خلال مقارنة القرش الإشبيلي مع قيمة الدينار الخمسيني، حدد قيمة 400 ريال تساوي 1856دخ، معنى ذلك أنّ 01 ريال يساوي 4,46دخ[1].

وفي سنة 1648م، فإن 9 ريالات تساوي 48دخ، أما في سنة 1656م، فإن 12 ريال تساوي 56دخ، وفي 1665م، فإن 2 ريال يساوي 9,28دخ، والملاحظ على هذه القيم أنها في ارتفاع مستمر[2].

4- تداول بقية عملات الدول الأوروبية والإسلامية:

انتشرت في الإيالة الجزائرية العديد من عملات الدول الأوروبية والإسلامية في الجزائر، بعدة طرق مختلفة كالإتاوات، ورسوم الجمارك، والهدايا التي كانت تقدم لحاكم الجزائر، تدفعها مختلف الدول المسيحية والإسلامية، ومن أهم العملات الرائجة عملة الدويلات الايطالية (قرش ليفورن، سكة البندقية) وعملة فرنسا والتي انتشرت بحكم التبادل التجاري بين البلدين إضافة إلى الإمتيازات الحاصلة عليها من الدولة العثمانية (الجنيه الفرنسي، الريال الفرنسي، الفرنك الفرنسي)، وبما أن الجزائر إيالة عثمانية فمن الطبيعي أن تتداول عملة الدولة بها ومنها (السلطاني ويسمى أيضا محبوب أو زر محبوب، ونصف المحبوب) وقد اختلفت قيمتها ووزنها.

ورغم قوة العملات الأجنبية خاصة الاسبانية منها إلا أنها ظلت ثانوية بسبب فقدان الثقة بها من طرف العامة مقارنة مع العملات المحلية التي كانت تمثل شرعية الدولة ورمز من رموزها، فهذه الأخيرة قد دعمت مكانتها في ميدان التعامل النقدي، ونالت ثقة التجار واقبال الأهالي بفضل عاملين:

- قوة الاستعمال اليومي.

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 36.

[2]- عبد القادر فكاير، "العملات الاسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية"، مجلة العصور الجديدة، العدد 05، 2012، ص ص 179-180.

- المحافظة على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة كالذهب والفضة.

وبفضل هذين العاملين فرضت العملة الجزائرية وجودها وحافظت على مكانتها، إذ أنها لم تعتمد على تشريع أو قانون حكومي يكسبها امتيازات خاصة في المعاملات المالية، ومن الراجح أن هذا الوضع هو الذي جعلها تحت رحمة الإستعمال اليومي، وهو نفس السبب في تعدد الوحدات الأساسية للنقود الجزائرية حسب نوع المعدن وأسلوب الإستعمال[1]، ومنه سوف تظهر وحدة حسابية جديدة لم يحدث وأن لاحظناها في الوثائق الجزائرية المؤرخة قبل سنة 1685م، كما أن استعمالها بشكل مستمر قد اقترن بتدهور كبير في قيمة الدرهم، وهي قطع فضية، وسيتزايد تدهوره خصوصا بعد سك الدراهم النحاسية بدل الدراهم الفضية، فالوحدة الحسابية الجديدة المدعوة ريال دراهم صغار (ر.د.ص) تعادل دائما 232 درهما، وقيمتها ستتطور حسب معدل الصرف[2]:

السنوات	1685	1692	1707	1712	1725
معدل صرف واحد قرش أشبيلي في الجزائر	1,500ردص	2,000ردص	3,000ردص	3,375ردص	3,875ردص

المرجع: المنور مروش، المرجع السابق، ص47.

[1]- عبد القادر فكاير، "العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية، المرجع السابق، ص ص 204-205.

[2]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 46_67.

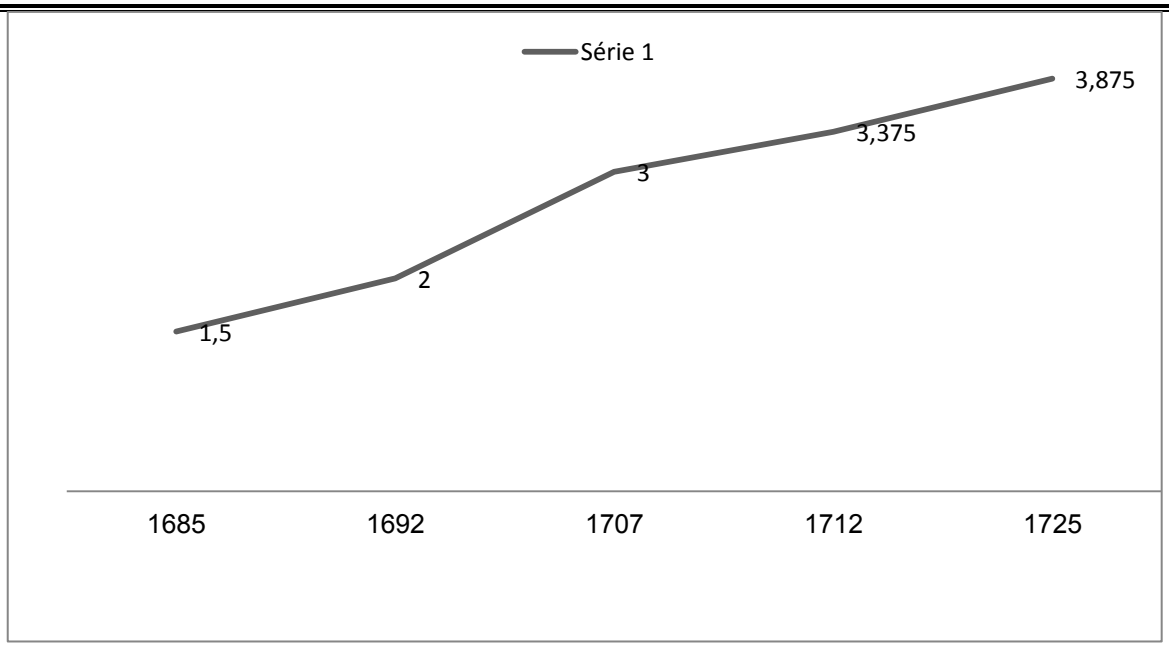

منحنى بياني يمثل معدل صرف واحد قرش إشبيلي في الجزائر.

السنوات	1690	1693	1696	1700	1704	1707
قيمة واحد ردص باليرة الفرنسية	2,000	1,850	1,825	1,800	1,750	1,300

المرجع: المنور مروش، المرجع السابق، ص 47.

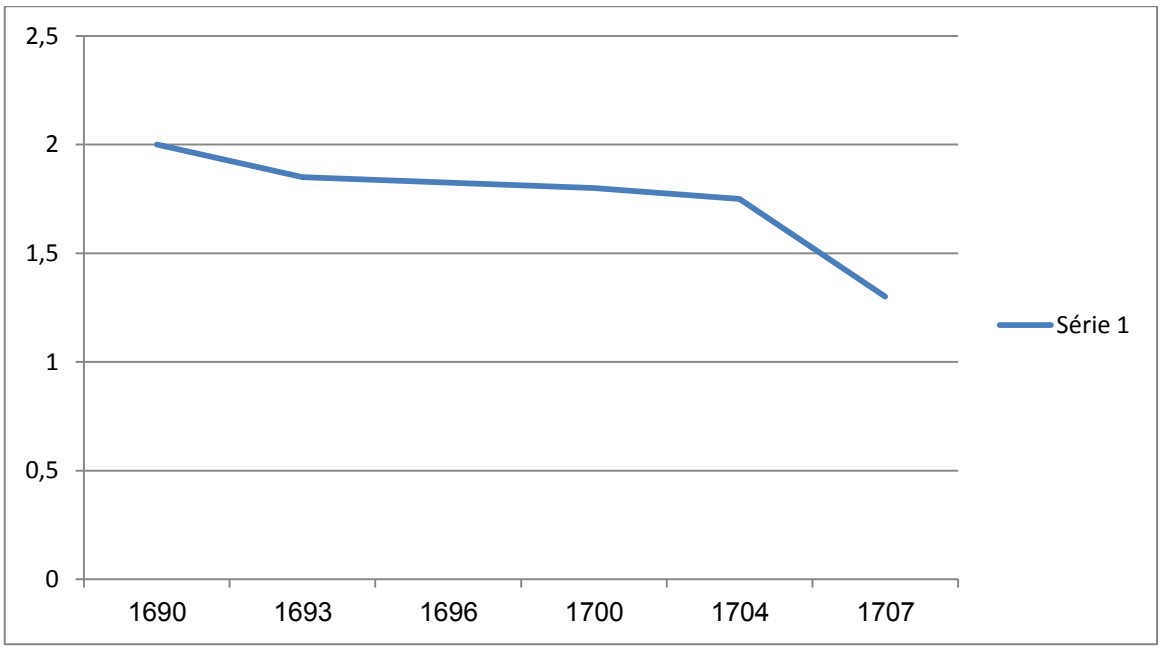

منحنى بياني يمثل قيمة واحد ريال دراهم صغار باللليرة الفرنسية.

الملاحظ هنا أن قيمة واحد ريال دراهم صغار باليرات الفرنسية كانت مرتفعة نسبيا، ثم بدأت بالانخفاض، وربما هذا راجع الى تغيير الوحدة الحسابية من الدينار الخمسيني ذا الوحدة 50 درهما إلى ريال دراهم صغار ذات 232 درهما.

السنوات	1685	1685	1691	1696	1702	1708	1712	1723
قيمة واحد سلطاني (ردص)	3,000	3,370	4,000	4,000	4,000	6,750	6,750	8,625

المرجع: المنور مروش، المرجع السابق، ص 48.

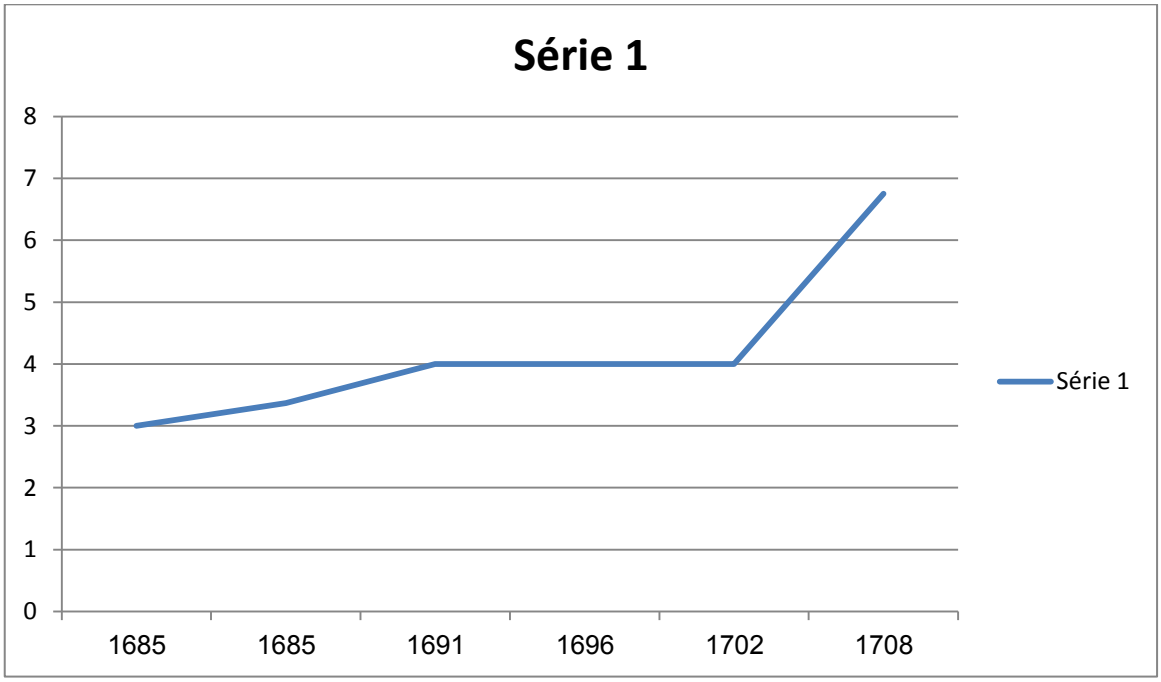

منحنى بياني يمثل قيمة واحد سلطاني بالريال الدراهم صغار

- **التعليق على الجداول:**

إذا قمنا بمقارنة معدل صرف واحد قرش اشبيلي بالريالات دراهم صغار وقيمة السلطاني نلاحظ أن هناك تقارب بين العملة الاسبانية والجزائرية المحلية، وربما كان هذا نتيجة ازدهار القرصنة، وتفاقم الحروب بين الدول الأوروبية والجزائر.

تزامنت اضطرابات العملة مع انتعاش التصدير إلى فرنسا، خاصة من مناطق الشرق الجزائري، وقد بلغ تصدير الحبوب مستويات عالية جدا وخصوصا في سنوات 1698-1699م و1709-1711م، حيث بلغت أو تجاوزت 100 حمل مرسيلي، وكانت قيمة الحمل تتراوح آنذاك بين ريال ونصف وريالين، ويجب التذكير بأن في فترة العهد الذهبي للقرصنة الجزائرية، كانت المداخيل تزيد عن نصف مليون قرش اسباني في كثير من السنوات، وهي نفسها فترة الاضطرابات النقدية التي أدت إلى انخفاض متزايد للدرهم الذي هو العملة الأساسية للحياة اليومية، واستمر استعمالها إلى غاية 1793م[1]، حين حلت الحكومة الثورية الفرنسية شركة (افريقيا الملكية) واستبدالها (بوكالة افريقيا)، وفي السنوات الأولى لهذه العملة لم تكن قيمتها محددة بشكل دقيق، لكن في عشرية 1740م اتفق الطرفان على وزن معين وشكل منتظم لهذه القطعة حتى يصعب تزييفها، أما عيارها فهو ثابت[2].

ظهرت في بعض الوثائق الإدارية عملة تدعى "ريال الروم" أو "ريال صحيح ضرب الكفرة" أو "ريال صحيح ضرب الروم" وبلغت قيمتها 03 ريال دراهم صغار، وكان يساوي 1,115 ليرة فرنسية، وأحيانا يحسبه القناصل بـــ 1,125 ليرة فرنسية، وما بين سنتي 1741-1793 ارسلت شركة افريقيا الملكية إلى موانئ الشرق الجزائري 8,765,931 قرشا، تزن 179,820,610كغ من الفضة أي أن المتوسط السنوي لهذا التدفق كان يبلغ 165,395 ريالا ووزنها 3392,970كغ، إذن متوسط وزن هذه الريالات المقصوصة هو 20,514غ، فإن المصادر المختلفة تقدم عنها معلومات متناقضة، فالمصادر الفرنسية والاسبانية تتحدث عن القرش الجزائري وتصوره أحيانا على أنها عملة حسابية من 03 ردص وأحيانا أخرى تتحدث عنه كعملة فعلية، وهنا يسود الغموض لأنه لم يرد ذكر عملة فضية بهذه القيمة في هذه الفترة، إلا إذا كان المقصود هو القروش الاسبانية المقصوصة في مرسيليا، حيث ذكرت في رسالة من داي الجزائر الى كاتب الدولة الفرنسي للبحرية مؤرخة سنة 1728م، حيث يعترض الداي على استمرار الشركات الفرنسية في تصدير الريالات المقصوصة

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 53.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 49-71.

إلى مدينة الجزائر، وقرر أن تكون اللزمة التي تدفعها الشركات الفرنسية للجزائر بقرش أربعين بارة (وهو عملة فضية جزائرية لها نفس القيمة)، ومهما تكن فإن العملة المختلف فيها كانت دائما قيمتها 3 ردص تماما مثل قيمة الريال بوجو الذي بدأ سكه في القرن 19م، وكان تداولها محصورا في مناطق معينة رسميا، لكن عملياً كانت واسعة الإنتشار، إذ عثر عليها في غربي الإيالة، مع أنه لا يجوز استعمالها إلا في الشرق القسنطيني وفي مدينة الجزائر، تدعى هذه النقود المقصوصة "ريال سكوتي" أو "شكوتي" في كراسات التجار، وربما كانت هي المعنية بعبارة "ريال صحيح ضرب الكفرة"[1].

أنواع العملات	قيمتها بالريال دراهم صغار
دينار سلطاني الجزائر	7,500 ردص
السكوين البندقي	8,250 ردص
الكروزادو البرتغالي	21,000 ردص
البستول الاسباني	3,875 ردص
الريال التونسي	3,500 ردص

المرجع: المنور مروش، المرجع السابق، ص51

لكن من سنة 1723 تحددت قيمة السلطاني بـــ 8,500 ردص، وفي سنتي 1774- 1775م أصبحت تساوي 9,000 ردص[2].

5- حركية العملات المصرفية:

أ- إستقرار أسعار الصرف والعملات 1685-1816م:

كانت هناك ظروف مختلفة لاستقرار العملة في الجزائر فمن سنة 1625 إلى 1685م، كان استقرارها مرتبطا بسيادة القروش الاسبانية، بينما فترة 1725 -1815م فتميزت بنمو العلاقات

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 53-55.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 50-51.

التجارية مع فرنسا، وكان هذا التبادل التجاري هو المصدر الرئيسي للعملة الفضية المتداولة في الجزائر، كما أن استقرارها كان ظاهرة عالمية مرتبطة بعوامل مختلفة، فرغم الصلات الوثيقة التي تربط العملة الجزائرية بالتجارة الفرنسية، فإن اضطراب العملة في فرنسا بعد قيام الثورة الفرنسية لم يؤثر على استقرار العملة في الجزائر حتى سنة 1815م[1]، وفي القرن 17م كانت رواتب الجند هي الهاجس الدائم للحكام، بينما أصبحت في القرن 18م ثانوية، و لم تعد مشكلة أبدا في النصف الثاني من هذا القرن، وذلك لتوفر الإمكانيات المالية بفضل الصادرات وتحسن جباية الضرائب، وتنامي المبالغ المدفوعة للجزائر، ويعتبر عهد "محمد بن عثمان باشا"في معظمه عهد استقرار وسلم في الداخل والخارج[2].

ب- تدهور قيمة العملات النقدية وبوادر أزمة السيولة 1817-1830م:

إن الأزمة النقدية في الجزائر تزامنت مع ظروف أزمة عامة، اجتماعية واقتصادية وسياسية، وكلها أثرت على النظام المالي وخاصة النقدي، إذ كان في بدايتها طاعون 1786-1787م، وتلته أوبئة شبه مزمنة في أواخر القرن 18م، ثم مجاعة 1804-1805م، وكانت لهذه الكوارث الطبيعية أثار مدمرة لأنها اقترنت كذلك بقيام ثورات شعبية في معظم أنحاء القطر الجزائري، وما صاحبها من قمع دموي شديد (تقتيل، تخريب، حرق حقول القمح وقت الحصاد، أعمال النهب)، وقد بلغت الأزمة أوجها في سنتي 1817-1818م، حيث تكاثفت المجاعة والأوبئة والثورات، مما أدى إلى إخلاء بعض الجهات من السكان، ونتج عن كل هذا هبوط خطير في الإنتاج الزراعي، بحيث توقفت تقريبا عملية تصدير الحبوب بين سنتي 1817-1830م، إلى جانب الضعف العام الذي اعترى الدولة العثمانية[3].

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 71-72.

[2]- حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية 1659- 1830، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث: تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة قسنطينة، 2007- 2008، ص 150.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 110.

كان الوضع العام له طابع مزدوج فمن جهة كان ثراء بعض الفئات الاجتماعية وتوفر كميات كبيرة من العملة المودعة في الخزينة أو عند الحكام والتجار وغيرهم، ومن جهة أخرى تفاقم التدهور السريع للعملة الجزائرية، إذ فقدت العملة الحسابية ردص نحو 40 % من قيمتها في ظرف ثلاثة سنوات واستمرت في الإنخفاض، ففي سنة 1818م أصبح السلطاني القديم يصرف بـــ 15 ردص، والسلطاني الجديد بـــ 13,500 ردص، وصارت قيمة الردص 0,90 فرنك في ماي 1818م، ثم 0,75 فرنك في جوان 1819م، أي أن الدينار السلطاني الجديد يقل عن القديم بنحو 11%، والريال بوجو الجديد قيمته 1,80 فرنك فرنسي، وكان البوجو يساوي 3,345 فرنك قبل 1816م، أي أنه فقد حوالي 46 % من قيمته[1].

لكن الأحوال الاقتصادية وحدها لا تفسر اهتزاز قيمة العملة لأن سياسة الحكام العثمانيين لها دخل في هذا الوضع، فالدايات كان يحق لهم بحكم صلاحياتهم أن يقرروا قيمة العملة، ويحددوا كمية المعادن الداخلة في تكوينها، كما كانوا يصدرون الأوامر بإضافة بعض المعادن الثمينة للقطع النقدية التي أضر بها الإستعمال بواسطة الطلاء أو المزج، كما تعلقت بعض الأوامر أيضا بتخفيض قيمة العملة مثل الأمر الذي أصدره الداي "علي باشا" في 01 رجب 1226هـــ/ 23 جويلية 1811م، والقاضي بتخفيض قيمة العملة الجزائرية، كما أشار القنصل الفرنسي "دوفال" سنة 1817م، أن الداي "علي باشا" وافق على تخفيض قيمة البدقة شيك pataque chique من 8 إلى 6 موزونات، وكذلك أقر قيمة القرش المستعمل بما يعادل 05 بدقة شيك عوض 7,5 بدقة شيك، وهذا ما جعل وزن بعض النقود يخضع لمزاج الحكام، فالسكة الذهبية كانت في أول عهدها تزن 3,400غ وتبلغ قيمتها 9,60 فرنك، ثم أصبحت بعد إعادة سكها تزن 3,187غ، وانخفضت قيمتها إلى 8,40 فرنك[2].

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 73.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 212-213.

أما البوجو الفضي كان يزن 10غ ثم أصبح يقل ولا يمكن اغفال دور اليهود في التحكم في قيمة العملة[1]، فالتعامل التجاري وما يتطلبه من مبادلات نقدية كان خاضعا لنفوذ اليهود، إما بطريقة غير مباشرة، وذلك في مجال المبادلات المالية المترتبة عن النشاط التجاري، أو بطريقة مباشرة عندما يتطلب الرجوع إلى الصّرافين اليهود المنتشرين عند كل زاوية شارع، ويصبح الالتجاء إلى السماسرة اليهود أمرا ضروريا عند كل عملية مالية مهما كانت بسيطة[2].

ظل استعمال النقود في التبادل التجاري محدودا لا يتعدى الحواضر الكبرى كالجزائر، ووهران، وقسنطينة، وتلمسان، وعنابة، ومعسكر، ولولا المصالح الحكومية والروابط التجارية بين هذه المدن والبلاد الأوروبية مع نشاط الشركات الأجنبية لكان وضع العملة لا يختلف كثيرا عن الأرياف، التي بقيت بعيدة في مجملها عن التعامل التجاري النقدي، وهذا راجع إلى طبيعة الجبايات التي كانت غالبا ما تتم بالمواد العينية، وهذا ما دعم مبدأ المقايضة بالأسواق الريفية للغرب الجزائري.

تعتبر النقود المعدنية أساس كل تعامل مالي، لأن العملات الورقية حسب المعلومات المتوفرة هي غير موجودة بالمعنى الصحيح، وإذا كانت بعض المعاملات المالية تتم عن طريق تسديد السندات والحوالات المالية، وقد كان يتم في نطاق التجارة الخارجية لبعض التجار الجزائريين من حضر ويهود، أو إذا كان الأمر يتعلق بتسديد الديون وتصفية الحسابات المتبقية في ذمة بعض القناصل والشركات الأجنبية، كانت هذه السندات تدفع على شكل حوالات وكمبيالات ورقية، ولعل أهم عقبة حالت دون استعمال العملة الورقية هو تحايل الشركات الأجنبية في رفع نسبة أرباحها، وامتناع الأهالي عن قبولها لأنها عملات غير مأمونة العاقبة، فضلا على أنها تكلفهم في كثير من الأحيان خسارة مالية[3].

[1]- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج3، ص 60.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 214.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 215- 216.

منذ أواخر القرن 18م، أصبحت دار السكة غير قادرة على تزويد البلاد بما تحتاجه من نقود، إذ عجزت عن ذلك الأمر الذي زاد في صعوبة حركة تبادل التجار في الميدان الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى ندرة المعادن الثمينة بالإيالة الجزائرية، وتناقص ذهب السودان الغربي بعد أن استطاع البرتغال منذ السنوات الأولى من القرن 16م، تحويل التجارة القائمة على ذهب السودان الغربي وغانة عن طريقها نحو البحر المتوسط عبر الصحراء وبلاد المغرب العربي إلى المحيط الأطلسي، نتيجة الإكتشافات الجغرافية[1].

5- تزييف العملة:

نتج عن قلة العملة ضعف القدرة الشرائية لغالبية السكان، فرغم انخفاض أسعار المواد الأولية ظلت مستويات الأسعار مرتفعة بالنسبة إلى القدرة الشرائية لمجموع السكان، وبالتالي زادت نفقات كلفة المعيشة وتضخمت حدة الفوارق الاجتماعية بين الأرياف والمدن[2].

ومن المشاكل التي عانت منها العملة تعرضها لمنافسة النقود المزورة أو المزيفة[3]، لاسيما بعد أن انتشرت كميات منها في الأسواق، وأصبحت تشكل خطرا على العملة الجزائرية والأجنبية على السواء، وحتى يحافظ على احتكار سك العملة تّم الحد من انتشار النقود المزورة بإنزال عقوبة الإعدام على المزورين، فكان كل من يقبض عليه متلبسا بجريمة تزوير النقود يعاقب أشد العقاب ليكون عبرة لغيره[4].

والطريقة التي اتبعها المزورين في صناعة نقودهم، تمثلت في طريقة القوالب المحفورة والقوالب المصبوبة، واعتمدت طريقة الإنتاج أساسا على طلب التجار الذين كانوا يحددون الكمية والنوعية المرغوب فيها من المراكز التي اشتهرت بصناعة النقود المزيفة، وحتى لا يكتشف أمرهم التجؤا إلى

[1]- فاروق عثمان إباضة، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر، ط2، دار المعارف، ص 50.

[2]- أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص ص 58-61.

[3]- قبايلي الهواري، المرجع السابق، ص 38

[4]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 67.

صرف منتوجاتهم النقدية في الأسواق الداخلية عن طريق قبائل موالية لهم، الأمر الذي عرضها لمضايقة البايلك[1]، ولسوء الحظ فرغم هذه الإجراءات إلا أن الحكومة لم تتمكن من السيطرة على مصادر تسربها، وتطهير الأسواق منها، وذلك أن التجار الأوروبيين من الاسبان، والإيطاليين، والفرنسيين، كانوا يمارسون تهريب النقود المغشوشة[2].

وفي الأخير يمكن القول، إنه كان للعثمانيين استراتيجيات في زيادة قيمة العملات وخفضها، بحسب متطلبات الأحوال آنذاك، إلا أنها عانت كثيرا من تثبيتها، وهذا ناجم بالخصوص عن الزيادات الحادة في بعض الأحيان في إنتاج وتداول نسخ العملات المزورة، وللاستدلال على تخفيض العملات بما نستشفه من المصادر، عن بعض الزيادات الضريبية التي تبدو لأول وهلة وكأنها خيالية، ولكن التفحص فيما يدل على الأمر لا يقتصر على الضرائب فقط، وإنما نتيجة تخفيض العملات أيضا.

[1]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص ص 337-338.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 218-219.

الفصل الرابع

أنظمة التعامل التجاري بأسواق بايلك الغرب الجزائري

1- المكاييل والموازيين والقياسات

أ- المكاييل

ب- الأوزان

ج- وحدة القياس

2- المكوس المفروضة على الأسواق والفوائد المترتبة عن التعامل التجاري

3- الأسعار والقدرة الشرائية

أ- أسعار المنتوجات الزراعية

1- حركة أسعار الحبوب

2- حركة أسعار الشعير

3- زيت الزيتون

ب- الأسعار الغذائية

ج- أسعار الحيوانات

د- أسعار الأسرى

هـ- الألبسة بين العرض والطلب

و- أسعار الأسلحة

4- أهمية الأسواق ونشاطها ببايلك الغرب

تطرقت في هذا الفصل إلى أنظمة التعامل التجاري بالأسواق من مكاييل وموازين وقياسات التي اختلفت وتنوعت، بالإضافة إلى المكوس المفروضة على الأسواق والفوائد المترتبة عن التعامل التجاري، وحركة الأسعار بداية بأسعار المنتوجات الزراعية من حبوب وشعير وزيت الزيتون، كما تطرقت إلى الأسعار الغذائية وأسعار الحيوانات والعبيد والألبسة والأسلحة، وبعد هذا تناولت أهمية الأسواق ونشاطها ببالك الغرب الجزائري.

1- المكاييل والموازين والقياسات:

لقد كان لأسواق بايلك الغرب الجزائري مقاييس، ومكاييل، وموازيين معينة، يتم التبادل والتعامل بها في المنطقة، على اختلاف أنواعها.

أ- المكاييل:

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: " وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا"[1]؛ والكيل لغة: مصدره كال الطعام ونحوه يكيل كيلا ومكالا، ويعرف الكيل من أصل كل مالزمه من قفيز، ومد، وصاع، ويقال كال الدراهم بمعنى وزنها، وهما يتكايلان بمعنى يتعارضان[2].

وبأسواق بايلك الغرب كان يتم تعيين قايد يكلف بمراقبة الأسواق التي تكون في المناطق السهلية التابعة مباشرة للبايلك، أما الأسواق البعيدة فيعين على مستوى العرش رجل للإشراف عليها يتكفل بالكيل والوزن يوم السوق، وله مكيال يكيل به الحبوب، وهو تحت مراقبة أمين الأمناء الذي يكلف مساعديه بمراقبته، حتى إذا اكتشفوا مراوغة منه كسروا مكياله وفرضوا عليه غرامة تساوي ربع ريال[3]؛ وللمكاييل أنواعا أهمها:

---

[1]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، رواية حفص، الآية 35.

[2]- ابن منظور، ج11، المصدر السابق، ص ص 604-605.

[3]- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، ط2، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 309.

1- الصاع: وهو من المكاييل المستعملة لكيل الحبوب، والملح وبعض المواد الغذائية الأخرى[1]، وهو يتراوح بين 48 كلغ و150 كلغ حسب المواد والأسواق، إذ يساوي 106 كلغ بالنسبة للقمح، و80 كلغ بالنسبة للشعير، و135 كلغ بالنسبة للملح، وهو يعادل 80,48 لتر؛ وينقسم الصاع إلى النصف والربع والثمن[2]، أما عند توشي Tocchi فهو يتراوح ما بين 48 لتر و62 لتر[3].

2- **القفيز**: هو مكيال ضخم خاص بالحبوب، نجد استخدامه شائعا وبشكل خاص في مجال التصدير، إلا أننا نصادف تضاربا في المراجع والمصادر التي تطرقت إليه، وغموضا في أحيان أخرى مما يجعلنا نجد صعوبة في تحديد قيمته بالضبط، فيذكر منور المروش أن القفيز يساوي 10,50 صاع جزائري ويساوي 640 لتر بالنسبة للبايلك[4]، ويذكر في موضع آخر أنه مكيال غير ثابت فهو يساوي حوالي 4,50شحنة مرسيلية (أي 720 لتر)، وفي بعض الأحيان يتجاوز 5 شحنات مرسيلية (800 لتر)، وقد يهبط إلى أقل من 4 (640 لتر)[5]. أما سعيدوني يذكر بأن القفيز يتجزأ إلى 16 قيسة، أي مايعادل 9,30 هيكتولتر[6]، في حين يذكر فنتور دي برادي Venture De Paradis أن القفيز يساوي 14 كيلة بالنسبة للتجارة العامة، و15 كيلة بالنسبة للبايلك[7]، وهو ما ينعته المنور مروش بالكيل الطافح والكيل المطفف[8]، ويقصد بالكيلة هي الوحدة التي يقاس بواسطتها القفيز وتسمى "القلبة"، وهي عبارة عن كيس على الأرجح حسب ما توضحه إحدى مراسلات وكيل الشركة الملكية الإفريقية[9].

---

[1]-Henri Federmann, "Notices sur l'histoire et l'administration du Beylek de Titeri", n°11, in R.A, 1867, p.118.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 293.

[3]- Tocchi.E, Notice sur les poids et mesures et sur les Monnaies d'Alger, se vend à la librairie, sur le port, Marseille, 1830, pp.156-167.

[4]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 154.

[5]- المرجع نفسه، ص 411.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي....، المرجع السابق، ص 284.

[7]-Venture De Paradis, Op.Cit, p.21.

[8]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 410.

[9]-Féraud Charles, Histoire des villes de la province de Constantine: La Calle, L'association uvrière, V. Aillaud, Alger, 1877, p.407.

لا يسعنا من أجل تفسير هذا التفاوت والتضارب إلا ترجيح إمكانية وجود أنواع من القفيز كما هو الحال بالنسبة للصاع، فهناك ما هو خاص بالقمح وهناك ما هو خاص بالشعير، وهناك ما تكيل به أنواع أخرى من الحبوب، ولكل مقداره الخاص به، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المكاييل بشكل عام كانت غير مضبوطة تخضع لعدة اعتبارات منها: جودة الحبوب وصفائها، وحسب الجهة المعنية بالكيل سواء كان البايلك أو التجار العوام، إضافة إلى التطفيف والطفح، حيث كان العرب في بعض الظروف يملؤون المكيال حتى يفيض من الجوانب ويبقى زائدا فوق المكيال في شكل مخروط أو هرم يسمونه " الكملة"، وفي أحيان أخرى ينقصون منه.

3- المزورة: هي تعريب للكلمة الفرنسية" mesure" كما هو واضح، وهي وحدة لكيل الحبوب، وحددها منور المروش بأنها تساوي ما بين 155 و160 لتر[1].

4- القلة: تستخدم كوسيلة لكيل الزيت، وتساوي في بايلك الغرب 12 لتر، وهي تتراوح ما بين 12 و18,6 لتر[2]، غير أن القلة[3] الأكثر شيوعا هي تلك التي تساوي 16 لتر[4]، وقد وردت عند توشي Tocchi أنها تساوي 16,66 لتر[5]، ونصفها 8,33 لتر، وربعها 4,165 لتر، وثمنها 2,845 لتر، وهي وسيلة أدخلها حسين داي آخر دايات الجزائر، وكانت تعرف قبله لحمل السوائل وتخزينها فقط لا وزنها، وقد استمر استخدامها إلى ما بعد الإحتلال[6].

5- **المطر:** وهو من الوسائل المستعملة لكيل الزيت المطر Mtar وبالأخص في إيالات شمال إفريقيا، وهو يساوي 20 رطل كبير أو 30 رطل عطاري أي 16,38 كلغ.

[1] - المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 408-411.

[2]- ويليام شالر، المرجع السابق، ص 260.

[3] -إناء نحاسي وهي تنقسم إلى النصف، الربع، والثمن ينظر: Tocchi.E, Op.Cit, p.15.

[4]-Saidouni(N), Op.Cit, p.384.

[5]-Tocchi.E, Op.Cit, p.156.

[6]- P. G. De Bussy, Op.Cit, p.242.

ب– الأوزان:

يتفق معظم من تناول هذا الموضوع على تعدد وتنوع المقاييس والأوزان في الجزائر[1]، فتحويل وحدتها يتطلب معرفة بها على اختلافها في المنطقة المتوسطية، وهذا ما يبينه ميشال مورينو Morneau في قوله: "... تكشف وحدات الوزن عن سرها بكل سهولة في الغربي للمتوسط تحت اسم أو آخر، فنجد ما هو أكبر أو أقل من القنطار في باريس..."[2] .

وهذه الأوزان نجد ما يقابلها في مرسيليا وليفورن بوحدة 100 نجده في مرسيليا يعرف بـــ "الكنتال" Quintal، وليفورن "كانتارو" Quintaro، ودول شمال إفريقيا "قنطار" Quintar، وحتى الجزيئات تتشابه كالرطل والرطالو؛ وتوضح الوثائق الأرشيفية للغرفة التجارية بمرسيليا وما وراء البحر تعدد وتنوع الأوزان والوحدات بإيالة الجزائر بحكم تعاملها مع الأسواق الأجنبية، وحسب الإستعمال والمكان والبضائع، وما يجعل في غالب الأحيان التقييم تقريبي بين الأوزان[3]، ومنها مايلي:

1– الرطل: أو الباوند الجزائري، وهو أداة موازنة تتكون من 14 إلى 28 أوقية، حسب السلعة، ويتألف المتوسط من 16 أوقية[4]، وللرطل أنواع وهي:

أ – الرطل العطاري: وهو الأكثر استخداماً، ويستخدم في وزن التوابل، لذلك سمي عطاري، ويساوي 546,080غ حسب ما ذكره بوسي Bussy[5]، أما سعيدوني فذكر أنه يساوي 446,080غ أو 530غ[6].

---

[1]-Tocchi.E, Op.Cit, p.157.

[2]-Morneau(M), Jauge et méthod de jauge anciennes et moderns, Ecole hautes études en sciences socials, 1966, p.50.

[3]-Carrière Charles, « Négociants Marrseillais au XVIII^{ème} siècle: Contribution à l'étude des économies maritime », Annales de Bretagne et des pays de l'Ouest, n°1, T2, Institut historique de provence, Marseille, 1973, p.775.

[4]-Tassy(L), Op.Cit, p.174.

[5]-P.G De Bussy, Op.Cit, p.298.

[6]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 292.

ب- الرطل الصياغي: أو (الرطل الفضي) يستخدم لوزن الذهب والفضة وبعض المواد الثمينة كالأفيون، المسك والمرجان على شكل سبائك، وقطع نقدية، ويساوي497,433غ، ويمكن له أن يعادل العيار الفرنسي القديم[1]، وهذا الرطل أقل استعمالا من الأرطال الأخرى في المعاملات التجارية، لكن يمكن الإكتفاء بمعرفة قيمة الرطل الفضي لاكتساب معرفة بقية الأوزان وحسب شالر: "الرطل الجزائري يتكون من الأونسو، كل أوقية[2] تنقسم إلى أقسام، وكل قسم ينقسم إلى 20 قسم..."[3].

وبصفة عامة ينقسم الرطل بأنواعه في الجزائر إلى أوقيات[4]، التي يمكن أن تختلف من بضاعة لأخرى باختلاف عدد الأرطال، فالرطل المعتمد لوزن التمور، العنب، وفواكه أخرى نجد به 27 أوقية رطل عطاري، فيما نجد له 14 أوقية في حالات أخرى[5].

ج- الرطل الخضاري: يستخدم لوزن اللحوم، الفواكه، والخضر والخبز إلخ...، ويساوي 614غ أو 540غ[6].

د- الرطل الكبير: كل هذه الأرطال المذكورة تستعمل في المدن، أما في الريف فيوجد نوع آخر من الرطل يسمى "الرطل الكبير"، ويستخدم لوزن السلع التي يأتي بها سكان الأرياف والقبائل إلى أسواق المدن، مثل العسل، الزبدة، الفواكه المجففة، والزيت والصابون، بالإضافة إلى سلع أخرى، ويقدر الرطل الكبير بـــ 921,510غ[7]، وينقسم الرطل بأنواعه إلى أوقيات يختلف عددها باختلاف باختلاف

---

[1]-Tocchi.E, Op.Cit, pp.141-142.

[2]- **أوقية:** مقياس للكيل متوسط وزنه 20 درهما أو 30 غراما، أو جزء من اثنى عشر جزء من الرطل العادي، ينظر: عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق، ص 41.

[3]- ويليام شالر، المصدر السابق، ص 259.

[4]-Tassy (L), Op.Cit, p.174.

[5]-Ibid, p.174.

[6]-P.G.De Bussy, Op.Cit, p.255.

[7]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي....، المرجع السابق، ص 290.

الأرطال[1]، وإليك الجدول التالي يمثل أصناف الرطل[2]:

الوزن	الأوقيات	القيم الدنيا			القيم القصوى		
		كلغ	غ	ملغ	كلغ	غ	ملغ
رطل فضي	12 إلى 14	00	479	435	00	568	00
رطل عطاري	12 إلى 14	00	446	080	00	530	00
رطل خضاري	16 إلى 15	00	614	340	01	510	00
رطل كبير	25 إلى 28	00	819	120	00	921	510

2- **القنطار**: وهو ما يشتق عن الرطل ونجده في ثلاث أنواع، منه القنطار العطاري (وزن عمومي) يساوي 54,608 كلغ، والقنطار الخضاري يساوي 61,434 كلغ، والقنطار الكبير يساوي 92,151 كلغ وهو مخصص للأوزان الثقيلة[3].

وقد أورد توشي Tocchi، أن هناك أنواع أخرى من القناطر حسب البضائع، فهناك قنطار الكتان وهو يساوي 200 رطل عطاري، أي مايعادل 240,87 كلغ، وهناك قنطار الحديد والرصاص وهو يساوي 150 رطل عطاري[4]، في حين نجد في دفتر التشريفات لدفولكس Devoulx أن الرصاص المحصل عليه من غنائم البحر يتم وزنه بالقنطار الكبير الذي يساوي 200 رطل[5]، وهذا إن دل على شيء إنّما يدل على اختلاف الأوزان من فترة لأخرى خلال القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، واختلافها من منطقة لأخرى، فالقنطار نوعين

[1]-P.G.De Bussy, Op.Cit, p.255.

[2]-ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان): أواخر العهد العثماني(1791-1830)، طبعة خاصة، البصائر الجديدة، 2013، ص 306.

[3]-Tocchi.E, Op.Cit, pp.149-167.

[4]-Ibid, p.145.

[5]-Albert Devoulx, Tachrifat…, Op.Cit, p.46.

الكبير منه والصغير، فمنه ما يساوي 100 رطل ومنه مايساوي 150 رطل[1]، ويذكر تاسي Tassy بأن القنطار العادي (أي الصغير)في مدينة الجزائر يساوي 133 رطلا مرسيليا[2].

أما سعيدوني فيحدد القناطير بالجزائر بثلاثة عشر صنفا منها: القنطار العادي الذي يساوي 100 رطل جزائري، أي ما يعادل 54 كلغ، والرطل يقدر بـــ 0,54 كلغ، وتباع كل المواد بهذا الميزان ما عدا: الحديد والقطن المنسوج يستعمل في وزنه قنطار 150 رطلا، أي مايعادل 81 كلغ، وفي وزن القطن الممزوج بالصوف والعنب الجديد يستعمل قنطار 110 رطلا، أي ما يعادل 59,40 كلغ، وفي وزن العسل والعنب المجفف وغيره من الفواكه الجافة والتمور والزبدة والصابون يستعمل رطل يعادل 28 أوقية أي 0,95 كلغ، أما الرطل المستعمل في وزن الشاي والشكلاطة والعفيون فيساوي 14 أوقية أي 0,475 كلغ، وتباع القهوة بالقرش الإفتراضي الذي يعادل 5 بدقة شيك أو 40 موزونة، والحرير الخام برطل 16 أوقية[3].

وإليك الجدول التالي يمثل أصناف القنطار[4]:

الوزن	القيم الدنيا			القيم القصوى		
	كلغ	غ	ملغ	كلغ	غ	ملغ
قنطار فضي أو عطاري(قنطار صغير)	49	743	00	54	608	00
قنطار خضاري(متوسط)	60	688	00	61	434	00
قنطار كبير	81	908	00	109	216	00

3- المثقال: وهو من الأوزان الصغيرة الخاصة بالأشياء الثمينة[5]، يشمل على 2560/1 أوقية، وتنقسم إلى 24 حبة خروب، توزن به الحلي الذهبية المصوغة والجواهر، ويساوي 4,669غ، في

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 409.

[2]-Tassy(L), Op.Cit, p.294.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 283.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 306.

[5]-Tocchi.E, Op.Cit, pp.142-143.

حين تساوي حبة الخروب 0,194غ[1]، وهو يساوي في السودان الغربي 72 من حبات القمح المتوسط الحجم[2].

4- القيراط: أصله قرَّاط، يستخدم في وزن الأحجار الكريمة وينقسم إلى 4 حبات افتراضية، ويساوي 0,207غ، ونجد أن هذا القيراط مماثل للقيراط الفرنسي، ونظرا لاختلاف الموازين عند الصاغة عمدوا إلى تقوية الوزن (إضافي) خوفا وتجنبا للعقوبات المفروضة من السلطات المحلية التي تراقب هذه العملية عن طريق الأمناء والمحتسبين[3].

ج- وحدة القياس:

تختلف المقاييس باختلاف أنواعها حسب المكان والعرف والمواد في بايلك الغرب، وهي تخضع لمراقبة جهاز من الموظفين يعرفون بالأمناء ويقومون بمهام في الأسواق، والمقاييس تقوم على أساس الذراع، ومنها:

1- الذراع التركي: (الذراع الكبير)

وهو مقياس ثابت في كل مكان سواء في الجزائر أو قسنطينة أو وهران وغيرها، يقاس به الحايك، الأقمشة الحريرية والأغطية والستارات إلخ...، ينقسم إلى 8 أرباع والربع إلى نصف وربع[4]، ويساوي الذراع 67 0, متر[5]، بينما يساوي الربع 0,79 متر، ويستعمله خاصة أصحاب الدكاكين.

---

[1]-Hercule Cavalli, Tableau comparatife des mesures, poids et monnaies moderns et anciens, 2éme Ed, P.Dupont, Paris, 1874, p.131.

[2]- عبد الكامل عطية، "حركة القوافل التجارية بين الحواضر الشمالية والجنوبية للصحراء الكبرى من خلال المصادر العربية والرحالة الأوربيين بين القرنين(1519-م)"، حولية المؤرخ، العددان 13- 14، 2011، ص 545.

[3]- Tassy(L), Op.Cit, p.175.

[4]-P.G.De Bussy, Op.Cit, p.255.

[5] -ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 284.

2- الذراع العربي: (الذراع العادي)

يستخدم في قياس الحبال، والشرائط الحريرية، الأقمشة، والمنسوجات القطنية، ينقسم إلى نصف وربع، ويساوي 16/7 ذراع أو 0,52 متر[1].

3- الذراع القياسي: وهو خاص بأصحاب الدكاكين، ويساوي 0,633 أو 0,640 متر[2]

4- الشبر: يساوي الإمتداد بين الإبهام والخنصر حين تكون الكف مفتوحة، وقدر بحوالي 21,5 سم[3].

5- الزويجة: ولا توجد قيمة محددة لها، إذ تتراوح ما بين 5 هكتارات و12 هكتار حسب صعوبة خدمة الأرض وتضاريس الأراضي الفلاحية وجودتها، فهي تقدر بـــ 12 هكتارا في السهل، و7 هكتارات في الساحل، و5 هكتارات في الجبل[4]، ويختلف مردود الزويجة[5] من منطقة لأخرى، وتتحكم فيه عوامل عدة مثل رطوبة التربة، وقوة الأبقار المستعملة، ومهارات الفلاحين في خدمة الأرض، ويتطلب الحصول على إنتاج جيد أرضا مسطحة، عميقة، غنية، متوسطة الرطوبة، يقوم بخدمتها فلاح متمرس[6].

---

[1]- P.G.De Bussy,Op.Cit, p.255.

وينظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 284.

[2]- المرجع نفسه، ص 293.

[3]- عطية عبد الكامل، المرجع السابق، ص ص 545-546.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 119.

[5]- الزويجة: (نسبة إلى زوج بقر)، والمعروفة أيضا بالجابدة (نسبة إلى النير المعروف محليا بالجابدة)، أو السكة (نسبة إلى سك المحراث)، وتتمثل الزويجة في المساحة التي يمكن حرثها بواسطة زوج من البقر يجر محراثا خلال موسم الحرث، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية.....، المرجع السابق، ص 307.

[6]- المرجع نفسه، ص 308.

2- المكوس المفروضة على الأسواق والفوائد المترتبة عن التعامل التجاري:

هي شكل من أشكال الضرائب المستحدثة على قسم من منتوجات القبائل الجبلية أو الصحراوية التي يصعب إجبارها على دفع الضرائب الأخرى[1]، ونظرا لأهمية أسواق الأرياف وكثرة اختلاف الناس إليها عمد البايلك إلى فرض رسوما عليها، يشرف عليها قائد السوق أو خوجة الرحبة، وتدفع نقدا أو عينا في شكل جزء من البضاعة المسوقة، ولأن كثيرا من القبائل الصحراوية كان ينتقل إلى الشمال فرضت ضريبة تسمى الحصة أو العسة، تدفعها القبائل من الإبل، والبرانس، والسجاد، والغزلان، والحياك، وريش النعام[2]، والتي كان يأخذها البايلك ثم يحدد أسعارها ليعيد بيعها، وفي الغالب لا يشعر الذين يؤدونها بالإفتقار، إذ أن الرسوم تحدد نسبة إلى المحصول أو من التكلفة[3]، وحتى الدكاكين التجارية كانت تفرض عليها رسوم، وهي ضريبة شهرية تقدر بـــ 30 سنتيما[4].

فالإدارة عينت على كل سوق قائد ينصب لاستخلاص رسوم المكوس[5] وتنظيم جبايتها، بحيث بحيث كان لكل سلعة موظف خاص يستخلص الضرائب المستحقة عليها، وتقدر هذه الرسوم بـــ 10% من ثمن البضاعة الداخلة للسوق، فقنطار الكتان رسمه 25 درهم، وحمل التمر 50 درهم،

[1]- عبد اللطيف ابن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 34.

[2]- توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 91.

[3]- عبد اللطيف ابن اشنهو، المرجع السابق، ص 34.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية: الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 313.

[5] -المكوس: المَكسُ هي الجباية، مكسه، يمسكه، مكسا. المكس دراهم تؤخذ من بائع السلع في الأسواق بالجاهلية، يقال العشار صاحب مكس، المكس ما يأخذه العشار، يقال مكس فهو ماكس إذا أخذ، ويسمى المكس الضريبة والإتاوة، ينظر: ابن منظور، ج6، المصدر السابق، ص 220.

وكذلك يدفع عن حمل الزيتون. أما قنطار الأرز فيدفع عنه 20 درهم[1]، أما لشراء القمح فلا يتم إلا بعد ضريبة تساوي دورو إسباني عن حمولة جمل واحد إضافة إلى حق المكس[2].

تعتبر إجراءات رسوم الأسواق وسيلة هامة لإستخلاص الضرائب من المناطق المستعصية على نفوذ البايلك، خاصة في الأسواق الريفية لمراقبة الأقاليم النائية[3]، وعندما يشعر الحكام بأن بعض الأسواق أصبحت غير آمنة، أو هي مستغلة لغير ما أنشئت لأجله يتم نقل مقر السوق إلى مكان آخر أو يسارعون لإلغائه[4].

وبزيادة الضرائب في القرن 18م بعدما انكمشت موارد القرصنة، إضافة إلى الحصار البحري المفروض على الجزائر في كل مرة، وكثرة التحرشات الأجنبية بالسواحل الجزائرية، هو ما أدى إلى ضعف غنائم البحر، وزاد من حاجة الخزينة إلى المداخيل، وبالمقابل اعتلى سدة الحكم مجموعة من الدايات غير الأكفاء، الذين كثيرا ما رافق تنصيبهم جملة من شغب العسكر.

هذا الوضع دفع الحكومة إلى تعويض هذا النقص، بزيادة الضرائب على القبائل التي لم تتحمل الضغط المالي، فأدى كل ذلك إلى تدهور هذه العلاقة، وقيام هذه الأخيرة بالبحث لها عن قوة جديدة تحميها وتلتف حولها، فوجدت هذه القوة في الطرق الصوفية التي يتألف أتباعها من عشرات القبائل[5]، وكان هذا التعسف في جمع الضرائب من العوامل التي زادت من فقر الفلاح

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص 108- 109.

[2]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص 91 -92.

[3]-L.M. Troussel, Les impots Arabes en Algérie, leur suppression, leur remplacement, Bastide, Alger, 1922, p.35.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، "الوضع الاجتماعي لقبائل المخزن والآثار التي ترتبت عليها"، المجلة التاريخية المغربية، عدد خاص، 7-8، 1977، ص 110.

[5]- فاطمة الزهراء سيدهم، "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، مجلة كان، العدد13، دورية إلكترونية محكمة، سبتمبر 2011، 2011، ص 26.

وسوء أحواله المعيشية. وقد اشتكى ابن الشريف الدرقاوي[1] إلى مبعوث سلطان المغرب ما نال الفقراء والمنتسبين وسائر الرعية من تعسف الترك وجورهم[2].

فالدولة كانت تلجأ إلى عدة وسائل للحصول على ضريبة الغرامة أو حق العسة، وهذا ما يبرر في نظرنا اعتماد الدولة على المحلات العسكرية التي كانت تجردها على المناطق السهلية، والتجائها إلى المراقبة المشددة على الأسواق والمناطق الحيوية، التي يتردد عليها سكان المناطق الجبلية، أو بدو الصحراء، أو رعاة الهضاب العليا، لاستبدال منتجاتهم المحلية بما يحتاجونه من بضائع ومصنوعات أو لطلب المراعي الضرورية لقطعانهم في فصل الصيف، وعليه فقد حدد رجال البايلك على كل حمل يشترى من الأسواق ريالا واحدا[3]؛ كما نجد أيضا أن هذه القبائل الصحراوية عند قدومها لبايلك الغرب مثلا: تصل حتى منطقة الشلف، حيث يسمح لها بزراعة الحبوب على الأراضي التي تمنح لها مقابل مبلغ مهم، تتفق عليه مع البايلك برسوم ثابتة ومسبقة، وعند دخولها إلى سوق المنطقة للمقايضة يتم استغلالها وتسخيرها من قبل تجار التل، الذين كانوا يديرون بعناية فائقة أثمان القمح والشعير، في مقابل تخفيضهم لأسعار الأصواف، وهذا غش لم يكن العثمانيون ليراقبوه؛ كما كان يتم استبدال مكيال من الشعير بثلاثة مكاييل من التمور، أو نصف كيلة من القمح لثلاثة مكاييل من التمور، وهو ماكان يجني من ورائه تجار التل أرباحا طائلة[4].

وبعد تحرير وهران تم إجبار هذه القبائل على حمل منتجاتها إلى وهران، وتقديم رسم كحق عبورها، على شكل هدية تقدر قيمتها بـــ 30 ألف بوجو[5].

---

[1]– ابن الشريف الدرقاوي الذي تزعم الثورة الدرقاوية ضد الحكم التركي بالغرب الجزائري في مطلع القرن التاسع عشر، ينظر: مسلم بن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 60.

[2]– الناصري أحمد السلاوي، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج08، ص 10.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق– مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية–، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 304.

[4]- P.Ernest Picard, La Monnaie et le Credit en Algérie depuis 1830, Ed Jules Carbonel, Alger, 1930, p.42.

[5]-Marcel Emérit, "Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du nord au 19ème et au début du 20 ème siècle", in T.I.R.S, n°11, Alger, 1954, p.37.

وقد أرغمت الظروف الطبيعية القبائل الجنوبية على التنقل في مواسم معينة إلى المناطق التلية، باحثة عن المراعي لمواشيها، وعن الأسواق لاقتناء الحبوب وبيع إنتاجها، فكانت القبائل التي تتوافد على سوق اللوحة بضواحي تيارت؛ أمثال شعابنة، وسعيد عطية، والمخادمة، والأربعاء، وأولاد يعقوب، وزرارة، مطالبة بدفع ضريبة العسة، وضريبة حق العبور لشيخ أولاد خليف، ممثل الإدارة العثمانية في تلك الجهة[1].

وقد أبرز المكناسي سنة 1785م أن سكان تلمسان كانوا عرضة للظلم التركي الذين استولوا على مصادر رزقهم، مسجلا مايلي: "...أنه رأى أهل البلد يشترون الأشياء من العطارين وغيرهم بالزرع من قلة الدراهم بأيدي الناس، ومن قلة حياء حاكم البلد وكثرة حرصه وإذاية العامة"[2].

ونظرا للاحتكار الذي كان يمارسه البايلك في تجارة المواد الأولية، من حبوب وزيت وشمع وجلد ومواشي بالإضافة إلى مواد أخرى، جعل الفلاح لا يبيع منتوجاته بأسعار ملائمة حيث أن رجال البايلك كانوا يشترون تلك المواد بأسعار معينة من الفلاحين ليعيدوا بيعها للوكالات التجارية بفائدة تصل إلى 60 % من ثمن المحصول الذي يشترى به، فقنطار الصوف كان يشترى من قبل البايلك بحوالي 15جنيها، ويعيد بيعه للأجانب بـــ 24 جنيها، الذين يصدروه بدورهم إلى أسواق مرسيليا بسعر يصل إلى 38 جنيها[3]، وهو ما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار في الأسواق.

فالسلطة العثمانية كانت تعتمد على قبائل المخزن في هذه المهمة، لأن بفضلها استطاع الأتراك مد نفوذ سلطتهم إلى جهات متباعدة من الإيالة الجزائرية[4]، والحفاظ على الحاميات العسكرية المتمركزة بالقرب من الأسواق الهامة والحصون الإستراتجية والمواصلات الحيوية، وإستخلاص الضرائب، وعليه كانت من أهم مواقع تمركز قبائل المخزن بجوار الأسواق الرئيسية الأسبوعية منها

[1]- Marcel Emérit,"Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique …..", Op.Cit, p.37.

[2]– محمد بن عبد الوهاب المكناسي، رحلة المكناسي (إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب)، تحقيق وتقديم محمد بوكبوط، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص 331.

[3]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 79.

[4] -Warnier et Carette, Description et division de l'Algérie, Hachette, Paris, 1847, p.49.

والفصلية، كسوق اللوحة بالقرب من تيهرت الذي كان يتمركز بقربه مخزن أولاد خليف، ومخزن بوحلوان عند مضيق واد جرن، ومخزن أولاد الصحاري عند قنطرة الشلف غرب مليانة، ومخزن عمراو بجوار برج سباو[1]، وحتى سوق العربة في الشلف الذي كانت السلطات العثمانية تشدد الرقابة عليه لمحاصرة قبائل الوارسنيس الخارجة عنها[2]؛ وعليه فقبائل المخزن تشكل في بايلك الغرب خطين متوازيين، الأول بمحاذاة الجبال التلية من سبخة وهران إلى منتصف وادي الشلف، والثاني في أطراف الصحراء من سعيدة إلى سبدو، وهذا التوزيع كان يسمح لها بإحكام القبضة على قبائل الرعية[3].

وفيما يخص قبائل الرعية كانوا يعانون من هذه الضرائب، لأنها لم تكن تؤخذ منهم من أصل منتوجاتهم وإما تؤخذ نقدا، مما يضطر هذه القبائل إلى بيع محاصيلها بأثمان بخس للحصول على النقود اللازمة لمواجهة هذه الضرائب، ويصف حمدان خوجة هذه المسألة قائلا: "وقبل تسليم الخمس لهؤلاء العملاء، وذلك عادة أثناء جمع المحاصيل، فإن قائد الدوار يخصم كل ما عليهم من ديون وتسبيقات، ولا يعطي لهم إلا ما تبقى، وعلى إثر التقسيم يذهب العامل إلى السوق لبيع محصولاته، وبما أن الغلل تجمع في نفس الوقت تقريبا، فإن الحبوب تكون رخيصة في فترة معينة من العام، بينما تكون الأسعار ثابتة عندما يقوم الأغنياء بتمويل الأسواق"[4]؛ وهذا ما يزيد من استنزاف طاقات هذه القبائل ومواردها، ويزيد الهوة بينها وبين باقي طبقات الهرم الإجتماعي.

أما القبائل الممتنعة[5]، فيذكر ابن هطال التلمساني واصفا منطقة القبلة أو الجنوب الشرقي لبايلك الغرب: "ولقد سعى حكام الجزائر إلى إخضاع هذه القبائل، أو على الأقل الحد من استقلالها وإجبارها على مهادنة البايلك، معتمدين طرقا مختلفة، بحسب قوة البايليك وقوة القبائل، فمتى كان

[1]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص80 .

[2]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 39.

[3]-Marcel Emérit," les tribus privilégiées.....", Op.Cit, p.51.

[4]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 73.

[5]– نقصد بها المتحصنة بالجبال

حصارها ودفعها إلى الجبال كافيا، فإن البايلك كان يكتفي ولا يغامر بجيوشه في ملاحقتها"[1]، كما أن الحكومة كانت تقيم حراسة مشددة على الأسواق، وفرضت عليها رسوما يضطر أفراد هذه القبائل حين يرتادوها للحصول على المؤن وبيع منتوجاتهم الزراعية إلى دفعها، فتكتفي بما يدفعون من رسوم في هذه الأسواق.

أما في المدن، فقد كان قائد مكلف بجباية المكوس، يدعى "خوجة الرحبة" يفرض رسوماً على السلع المعروضة والبهائم المباعة، كما كان هناك موظف خاص "أمين" على سلعة معينة تدخل أو تخرج من أسواق المدن، لاستخلاص المكوس عليها؛ إضافة إلى المحتسب الذي كان يأخذ رسماً على كل المنتجات التي يحملها سكان الريف لبيعها في المدينة؛ حيث يحتفظ بنصيب منها لنفسه ويسلم الباقي لخزينة البايلك؛ فالحبوب والبقول كان يستخلص من كل صاع (60 لترا)، منها رسم يقدر بثلاث لترات ونصف إذا دخلت، أما إذا كانت خارجة فعلى كل صاع ربع لتر، أما الزيت فكان يفرض عليه رسم يقدر بثلاث طاسات (أقداح) عن ثمان قلات (نوع من القوارير)؛ كما تفرض رسوم على الخيول، والفواكه، والدواجن، والتبغ، والخمر الذي كان يصنعه اليهود، حيث يفرض عليه رسم يقدر بـــ 04 بوجو عن كل "باريك"، وهو برميل لنقل السوائل يتسع لـــ 200 إلى 250 لتر، وغيرها .

أما البضائع الواردة من البلاد الإسلامية فكان يكلف بقبض حقوق الجمركة جباية رسومها ما يعرف بخوجة القمرق الذي كان يوضف لمدة سنتين[2].

وعليه يكن استخلاص أن رسوم الأسواق هي الوسيلة العملية لاستخلاص الضرائب من المناطق المستعصية على نفوذ البايلك، وهي الطريقة الأفضل في نظر الحكام لتشديد المراقبة على الأقاليم النائية، وهي العامل الأساسي لإدراك الناس، مركزية ذات تأثير قوي في الحياة الاقتصادية.

[1]– أحمد ابن هطال التلمساني، رحلة محمد الكبير" باي الغرب الجزائري "إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1969، ص ص 36-37.

[2]-Albert Devoulx, Tachrifat……., Op.Cit, p.21.

3- الأسعار والقدرة الشرائية:

إن دراسة تنظيم الحياة الاقتصادية في بايلك الغرب، لابد من تطرق إلى مسألة التسعير، فمعظم ضروريات الحياة كانت مسعرة للبيع في الأسواق، وممن تولى هذه المسألة هو المحتسب المكلف بالإشراف على الأسواق وأمين أمناء الحرف المسؤول عن تنظيمات الحرف، وكلا الطرفين يقومان تحت سلطة شيخ البلد بمتابعة أسعار المواد التي تدخل في تكوين البضائع المسعرة.

أ- أسعار المنتوجات الزراعية:

1- حركة أسعار القمح:

- أسعار صاع القمح لفترة 1764-1782م(ردص):

السنة	السعر	السنة	السعر
1765-1764	8,81	1770-1769	3,40
1766-1765	3,42	1776-1771	2,50
1767	2,50	1782-1778	9,00-6,00

- أسعار صاع القمح لفترة 1783-1824م(ردص):

السنة	السعر المتوسط	السنة	السعر المتوسط
1783	3,75	1805	35,00
1785	2,15	1807	10,5
1786	2,80	1814	6,00
1787	2,13	1819	16,00
1788	2,25	1821	12,00
1800	2,38	1824	6,00
1803	3,75		

- أسعار صاع القمح لفترة 1825-1829م(ردص)[1]:

السنة	السعر المتوسط	السنة	السعر المتوسط
1825	6,90	1828	8,60
1826	10,58	1829	8,25
1827	6,00		

2- حركة أسعار الشعير: سعر صاع الشعير من فترة 1672-1828م (ردص)[2]

السنة	السعر
1672	0,96
1674	2,40
1680	2,24
1684	1,32
1723	3,00
1736	2,81
1750-1749	3,50
1751-1750	7,00
1752-1751	2,13
1765	1,79
1805	25,00
1821	4,33
1827	3,13
1828	3,38

إن أسعار المنتوجات الزراعية كانت مختلفة ومتغيرة من سنة لأخرى، رغم ذلك كانت أقل ارتفاعا من تلك التي كانت سائدة بأوربا خلال نفس الفترة، فيباع أهم محصول زراعي بالجزائر بنصف أو ثلثي سعره المطبق بفرنسا، وعليه فأسعار الحبوب ترتفع أو تنخفض نتيجة عدة عوامل منها:

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 132.

[2]- المرجع نفسه، ص 141.

– إن المنتوجات الزراعية تخضع لغزارة أو ندرة المحاصيل المعروضة في السوق، وكذلك تبعا لوفرة العملة أو ندرتها في الإيالة.

– أسعار الحبوب تظل منخفضة في كل الأحوال بالأرياف والمدن على حد سواء، ولا ترتفع إلا عند شراء كميات كبيرة من طرف الأثرياء من الحضر وموظفي البايلك الذين اعتادوا على التزويد بما يحتاجونه مرة واحدة في العام، ويكون هذا الإرتفاع الظرفي للأسعار على حساب الفقراء الذين لا يقدرون على شراء كميات كبيرة خلال فترة إنخفاض الأسعار.

– احتكار البايلك لتجارة المنتجات الموجهة للتصدير في الإبقاء على أسعار الحبوب منخفضة، وعلى سبيل المثال، اشترى البايلك قنطار القمح من المنتجين الخواص بسعر 2 بدقة شيك، وأعاد بيعه في ميناء آرزيو بـــ 7 بدقة شيك، ورغم أن هذا الإحتكار يدر أرباحا على رجال البايلك وبعض التجار الأجانب، إلا أنه كان سبب بؤس قسم كبير من سكان الريف، كما أنه أحد عوامل كبح تطور الإنتاج الزراعي الذي يخضع إلى حد كبير لتقلبات دورة تجارة القمح[1]، بالإضافة إلى الظروف المناخية المتغيرة.

– فرض البايلك أسعار تفضيلية لصالح الموظفين والجند العاملين في النوبات والمحلات، فسعر ثمانية حمولات من القمح حُدد بـــ 5 صائمات للمحلات، و 10 صائمات للنوبات، كل هذا يفسر الفارق الكبير بين أسعار الحبوب المصدرة وتلك الموجهة للإستهلاك المحلي، فحمولة القمح التي يتم بيعها في عين المكان لا يزيد سعرها على 1,5 قرش، بينما يرتفع سعر الحمولة المصدرة إلى 2 وحتى 3,5 قروش[2].

– تتغير الأسعار من منطقة إلى أخرى ومن موسم إلى آخر، فالأسعار المطبقة في الأسواق القربية من المدن ليست في متناول الفقراء من السكان، كما تعرف أسعار القمح انخفاضا خلال موسم

[1]– ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 309.

[2]- Albert Devoulx, Tachrifat…, Op.Cit, p.31.

الحصاد، وهذا ما ذكره توستان Toustain في مذكراته، إذ يقول: "لقد تفاجأت بالإنخفاض الكبير لأسعار الحبوب منذ ثلاثة أشهر، وقيل لي: إن ذلك يتزامن مع موسم الحصاد"[1].

- كان الحكام يتابعون سير الأسعار في الخارج لتحديد أسعار بيعهم، وهذا السعر كان يتغير من سنة لأخرى، فمرات يكون (3,50، 4,00، 5,36، 4,20، 7,00، 8,68 ردص)، وفي بعض الحالات الإستثنائية كان الحكام يقررون أسعارا سقفية يمنع تجاوزها، كما حدث مثلا في سنوات المجاعة والطاعون وما صاحبه من قحط في بايلك الغرب خلال القرن الثامن عشر، فقد أصبح صاع القمح 7,00ردص، وصاع الشعير 3,50ردص[2]، لكن في فترة الرخاء ووفرة الإنتاج يكون الفلاحون أقل عرضة للتعديات من طرف الحكام لأن هؤلاء يجدون في قطاع التصدير وسائل للإثراء أسهل وأسرع.

- إرتفاع الأسعار خاصة من سنة 1777م إلى سنة 1782م، لأنها عرفت أخطر المجاعات في القرن الثامن عشر نتيجة الجفاف، إذ يذكر مسلم بن عبد القادر الوهراني أنه في بداية تولية محمد بن عثمان باي الغرب وقعت مسبغة عظيمة حتى أكل الناس" الميتة والدم ولحوم بعضهم بعضا"[3]، أما نقيب الأشراف فيتحدث عن سنوات غلاء غطت منتصف السبعينات من القرن الثامن عشر فيقول عنها: "وقع الغلاء في القمح مدة ست سنوات وأعطى الله القحط وهو الجوع في الناس حتى صارت قيمة الصاع الجزائري أربع بوجو والناس يموتون جوعا في الأسواق"[4]، وأكثر نسبة ارتفاع للأسعار عرفتها سنة 1805م، حيث وصل متوسط سعر القمح إلى 35,00 ردص من 3,75 في مدة سنتين، نتيجة القحط واشتداد الثورات في الداخل وضع حد أقصى لسعر استيراد القمح من طرف التجار، وهنا يلجأ التجار إلى الشعير لأنه أرخص فيزداد الطلب عليه ويرتفع سعره.

[1]-Marcel Emerit, « Toustain du Manoir au pays d'Abd-el-kader », Société historique Algérienne, Alger, 1954, p.126.

[2]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 141.

[3]- مسلم بن عبد القادر الوهراني، المصدر السابق، ص 64.

[4]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 31.

- انخفاض الأسعار مثلا في سنة 1765 إلى 1776م ومن سنة 1783 إلى 1800م، لأنها فترة ساد فيها الخصب و لم تعرف محاصيل ضعيفة إلا في النادر، نتيجة توسع المساحات المحروثة وتحسن التقنيات الفلاحية[1]، وعن المناطق الوهرانية تعطينا الوثائق الإسبانية التي درسها أكيلا السعر المحلي للحبوب في 1790م: 7 ريالات لصاع القمح و4 ريالات لصاع الشعير[2].

3- زيت الزيتون:

كان يحتل المرتبة الثانية بعد الحبوب في الإستهلاك، وهو ينتج في مختلف مناطق الجزائر وبالأخص بلاد القبائل القريبة من العاصمة ويستعمل كثيرا في الطبخ والإنارة وصنع الصابون[3]، وقد اختلف سعر قلة زيت الزيتون من سنة لأخرى بالدنانير الخمسينية (دخ):

السنة	المتوسط السنوي	أعلى متوسط شهري
1671	10,28	9,50
1677	9,41	14
1690	20,46	28,27
1698	17,15	20,57
1707-1699	17,15	20,57
1709	13,75	14
1711	14,71	16,60
1718	15,50	18,73
1724	23,57	22,92

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 145.

[2]- نفسه، ص 146.

[3]-Shaw Thomas, Op.Cit, p.136.

– سعر قلة الزيت من (1736–1816م) (ردص):

السنة	السعر
1736	4,50
1758	3,63
1763	6,35
1779	8,13
1803	6,75
1813	8,19
1816	24,00

من خلال ملاحظة الجدولين نرى أن أسعار زيت الزيتون في تقلب مستمر، وتحتوي على نسبة متوازنة من الأسعار المرتفعة والمنخفضة، لكنها تعرف ارتفاعا خاصة من سنة 1718م إلى سنة 1724م، وهي فترة مجاعة بلغ فيها سعر الزيت رقما لا نظير له طوال هذه الفترة، بالإضافة إلى تدهور عملة الدينار الخمسيني منذ فترة 1685م إلى 1720م، وحتى الأزمات الزراعية منذ سنة 1700–1702م، عرفت ارتفاعا في أسعار الزيت، وبهذا الصدد يجب أن نأخذ بالاعتبار تأثير التغيرات المناخية على الأسعار.

ب– الأسعار الغذائية:

1– منحنيات أسعار الخبز:

كانت أسواق المدن الجزائرية تعرض أنواعا مختلفة من الخبز حسب أوزانه ونوعيته، وذلك ما أورده السفير Jean Michel de Paradis أن خبز الذخيرة العادي المصنوع من الدقيق اللين والصلب كان سعره بـــ 1 صولدي لعشر خبزات[1]، أما خبز بشماط Bashmat فسعره أكثر، بحيث قدر بـــ 0,0103 ريال بوجو، وهو خبز مطهي مرتين لتجفيفه قصد الدوام أثناء الحملات

[1]- Ventur de Paradis, Alger au 18ème Siécle, in R.A, n°39, Adolphe jourdan, Alger, 1895, p.290.

الطويلة المدى أو العمليات البحرية، لكن في بعض الحالات كان يوزع على عمال البايلك وعمال الخواص؛ ويضاف إلى النوعين خبز نصف المطهى الذي يسمى Bugai يشبه الخبز المشرقي، وأسعاره تختلف حسب الوزن بحيث يباع بـــ 10 أسبر أي 0,031 ريال بوجو وأكثره إستهلاكا، وخبز الرضوم الذي وزنه 240 غرام وسعره بـــ 3 أسبر[1]، وكان يشترى من طرف البايلك والخواص للعمال والعبيد الذين يعملون في مبانيهم ومزارعهم، أما الحضريون فكانوا يصنعون خبزهم في بيوتهم وبعضهم يأتي لطهيه عند الفرانيين[2].

ولقد عرفت أسواق الخبز تغيرات في أسعارها من سنة 1667 إلى1809م، حيث وصل سعر خبزة من 1.25 إلى 1.59 أسبر أي من 0.0025 إلى 0.0035 ريال بوجو، وقنطار من خبز البشماط من 1.48 إلى 1.72 بياستر أي ما بين 6.85 و8 دوبلة أي من 0.54 إلى 0.64 ريال بوجو وذلك من سنة 1667م إلى سنة 1683م، ثم ارتفع سعر خبز الرضوم من 3 إلى 8 أسبر أي من 0.0103 إلى 0.030 ريال بوجو من سنة 1780م إلى سنة 1787م، إلى أن أصبحت خمسين خبزة تباع من 15 إلى 18 أسبر أي من 0.05 إلى 0.06 ريال بوجو من سنة 1809م إلى سنة 1830م[3] .

وفيما يخص هذه الأسعار كان يسجل المحتسب وأمين السوق سعر القمح في الرحبة، أي سوق الحبوب لتحديد سعر الخبز، وكان يحدد من طرف الداي بالزيادة أو النقصان تبعا لإرتفاع الأسعار أو هبوطها.

2- أسعار اللحوم بين الوفرة في بداية القرن 17م وارتفاع أسعارها في بداية القرن 19م:

كانت أسعار اللحوم في متناول كل فرد من الإيالة الجزائرية، نظرا لوفرتها وإنخفاض أسعارها ولأن عرضها أكثر من طلبها، فما بين سنة 1667م إلى 1675م قدر سعر قنطار من لحم البقر ما بين 2,18 و2,35 بياستر، أي ما يعادل 5,45 و 5,87 ريال بوجو الذي كان يعادل سعر ربع شاة المقدرة بـــ 2,55 بياستر، ما يعادل 6,375 ريال بوجو استنادا لما ذكره الرحالة فونتير باردي

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 143.

[2]- المرجع نفسه، ص 144.

[3] -Ventur de Paradis,Op.Cit, pp.145-146.

Venture De Paradis: "وبحلول سنة 1803م ارتفعت أسعار اللحوم نتيجة للظروف الطبيعية الصعبة كالقحط والجفاف، فبعدما كان لحم البقر 2,55 بياستر للقنطار ارتفع إلى 8 بياستر أي 16 ريال بوجو، لكن سنة 1808م تراجعت الأسعار "[1].

3- حركة المنتوجات الغذائية المحلية:

سعر التمر كان ما بين 8 أو 10 أرطال تمر تساوي 15 دونيي[2]، أما فيما يخص الملح المتواجد بسبخات أرزيو ووهران، كان من أهم السبخات في الجزائر، وهذا ما أشار إليه الجاسوس بوتان سنة 1808م في تقريره، دون أن يبدي أية ملاحظة عنها، وورد أن سبخات أرزيو ووهران الغنية بالملح بإمكانها تغطية حاجيات كامل الجزائر العثمانية، إذ يشتري البايلك أو باي وهران كميات من الملح بإثنين وعشرين صولدي لنصف القنطار ثم يبيعها بخمسة وأربعين صولدي[3]، فمادة الملح كانت محتكرة من طرف البايليك ويتم تصريفها بالتقسيط للأهالي، فتباع القيسة منها بـــ 9 صايمة للاستهلاك الشعبي[4]، وسعر العسل كان لكل رطل 27 أوقية والقنطار 168.12 ريالا، والسمن لكل رطل 27 أوقية والقنطار 168,12 ريالا، وحتى الزبيب والكرموس، والقسطل اليابس، أما القسطل الأخضر قدر بـــ 18 أوقية والقنطار بـــ 112,4، وحتى البلوط الأخضر والبندق والزيتون والخل والجبن، أما رطل الخليع بـــ 27 أوقية[5]، والصابون بـــ 12 ليرة للقنطار والفول بـــ 12 ليرة للقنطار[6]. أما الشمع فكان يشتريه البايلك بـــ 60 بدقة شيك ويبيعه بـــ 163 بدقة للقنطار، وكان سعر الأرز من 10 إلى 12 فرنك للقنطار يباع بالكيلة[7]، وسعر قنطار القهوة كان يتراوح بين 0,70 و 1,50 ردص، وسعر رطل السكر تراوح بين 0,50 و 1,98 ردص، أما سعر

[1]- Ventur de Paradis, Op.Cit, pp.23-26.

[2]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 89.

[3]- بن عتو بلبروات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2007- 2008، ص 26.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص 111.

[5]- جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، طبعة خاصة، دار هومه، الجزائر، 2007، ص 98.

[6] - المنور مروش، المرجع السابق، ص 89.

[7]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 19.

التوابل فنجد سعر الفلفل الأسود يتراوح بين 1,50 و 3,00 ردص للرطل، في حين التوابل الأخرى (كمون، قرفة، كروية) فهي عموما لها أسعار قربية من أسعار الفلفل.

ج- أسعار الحيوانات:

وحسب هاييدو كان سعر الحمار حوالي 2 دوكا [1]، والحجلة بـــ 2,50 در، وسعر الثيران بـــ 9 ليرات فرنسية للثور، والجبن بـــ 10 ليرات للقنطار، والغنم بـــ 2 ليرة للضأن، والدجاج 4 دجاجات بليرة، والأرنب البرية من 15 إلى 20 در[2].

فأسعار الحيوانات كانت مرتفعة في مجملها فمثلا الأبقار التي كانت تباع في وهران بـــ 80 فرنك سنة 1808م، وهو ما يعادل 40 فرنك سنة 1830م، وصرح روزيه عند قدومه إلى وهران سنة 1830م أن البقرة الواحدة الصغيرة التي تزن 200 رطل تساوي من 03 إلى 04 صوردي (14,8 فرنكا)، وأن ثمن الخروف الواحد ثلاثة أرباع بوجو أو 04 فرنكات، وأن أسعار الطيور غالية، حيث يقدر سعر حجلتين بـــ ربع بوجو (09 صوردي) ودجاجتين بـــ 03 أو 04 بوجو، وبيضتين بنصف فرنك[3]، والثيران على اختلاف أوزانها بسعر 6,50 ق إ للثور

1- سعر الغنم[4]:

السنوات	العدد	المتوسط (ردص)
1778-1767	2	2,50
1791-1783	5	3,54
1819-1811	5	5,23
1830-1820	8	5,38

[1]-Haedo Diego, De la captivité à Alger, trad.Moliner-Violle, Adolphe Jourdan, Alger, 1911, p.114.

[2]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 89.

[3]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 19.

[4]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 195.

إن الجدول خاص بعمليات بيع مجموعات من الغنم كبيرة وصغيرة دون تحديد، وعمليات البيع كانت في بعض الأحيان تشمل مئات من الأغنام، وفي أحيان أخرى لا تتجاوز العشرات أو أقل، ويجب أن نوضح أن الفترة الأولى (1767-1778م) لم تشمل سوى عمليتي بيع لستة أغنام في كل مرة، وهي قاعدة ضعيفة نقدمها، أما عدا ذلك فإن عدد الأغنام في كل فترة كان يعد بالمئات.

2- أسعار البغال (بالقرش الإسباني):

السنة	عدد المعطيات	السعر المتوسط
1700-1699	12	12,84
1717-1716	3	13,04
1752-1751	3	14,74
1778-1762	22	8,40
1810-1799	49	30,79
1830-1820	81	19,91

3- أسعار الثيران (ردص)[1]:

السنة	عدد المعطيات	السعر المتوسط
1778-1762	34	25,85
1793-1783	28	30,78
1810-1799	6	42,66
1819-1811	47	53,96
1830-1820	66	49,45

[1] - المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 190- 193.

4 – أسعار الأبقار[1]:

السنة	عدد المعطيات	السعر المتوسط(ردص)
1793-1784	66	20,17
1810-1799	8	33,81
1819-1811	77	36,53
1830-1820	96	35,84

5– أسعار الخيل:

السنوات	العدد	المتوسط (ردص)
1766-1762	3	85,25
1794-1783	11	78,67
1810-1799	24	98,97
1819-1811	36	112,94
1830-1820	20	129,53

6– أسعار الحمير[2]:

السنوات	العدد	المتوسط السنوي (ردص)
1782-1777	3	14,83
1792-1785	17	16,07
1810-1799	17	18,10
1819-1811	17	16,53
1830-1820	21	18,09

نلاحظ من خلال الجداول تفاوت في أسعار الحيوانات، فالحمير مثلا له أصناف متعددة، فهناك نوع "الحمار المصري" كبير الحجم مثل البغال، وهناك صنف من الحمير الصغيرة الحجم والكثيرة

[1]– المنور مروش، المرجع السابق، ص193.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 196-197.

التنوع، والواسعة الإنتشار والتي تختلف أسعارها حسب العمر والصحة والقوة والخلو من العيوب، والأسعار تتفاوت من نصف قرش اسباني أي قيمة نعجة إلى أسعار تساوي قيمة بغل من أجود الأصناف، وحتى الخيول مثلا نجد ذات الطراز العالي سعرها مرتفع، والخيل المخصصة لحملة عسكرية هي من النوع المتوسط، أما التي يقل سعرها فهي من النوع المريض أو المسن.

7- سعر البيض والدواجن:

في سنة 1700م كان الدجاج بسعر 0,22 إلى 0,35 ردص، والحمام بسعر 0,15 ردص، والبط بسعر 0,24 إلى 0,29 ردص، وإوز بـــ 0,47 إلى 0,52 ردص، وديك رومي بـــ 3,58 ردص، وطاووس بـــ 3,02 ردص[1]، وهذه الأسعار مسجلة من طرف بيت المال.

أما في سنة 1808م يذكر بوتان Boutin أن إثنان من الحمام بـــ 10 صولدي أو نصف ليرة فرنسية (0,10 ق.أ)، والدجاج يساوي 1,40 ليرة فرنسية (0,28 ق.أ)، والبيضة الواحدة 1,50 صولدي[2]، أما الأسعار التي ذكرها جنتي دي بوسي قبيل 1830م بالفرنكات الفرنسية، أن سعر زوج دجاجتن بوهران 0,25 و100 بيضة بـــ 0,50[3].

د- أسعار الأسرى:

تعرف هذه الأسواق بالبادستان، وهو المكان الذي كان يباع فيه الأسرى المسيحيين وبناتهم ونساؤهم، وكان الأسرى يعدون متاعا مملوكا يسجلون في الخزينة تحت عنوان خاص ثم يسلمون إلى ملاكهم، وكان المبتاعون يسألونهم عن مهنتهم ومدى ثراء عائلاتهم لأن ذلك يزيد من فرص ربحهم، وكانوا يستخدمون عدة طرق كتقليب اليدين ومدى خشونتها أو نعومتها، وكان الدايات يأخذون الثمن عن كل أسير، ثم يساق الأسرى إلى سوق النخاسة الذي يجري البيع فيه بعد صلاة الظهر، حيث يعرض الأسير تلوى الأخر أمام التجار لتحديد سعرهم، وكان سعر الأمة يحدد من

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 206.

[2]- Boutin, Op.Cit, 1927, P.8.

[3]-P.G.De Bussy,Op.Cit, p.26.

قبل الزبائن حسب العمر والجمال، وسعر الأسير حسب قوته العضلية وما يحسنه من شغل[1]، وقضية الأسرى أصبحت قضية حكومية تستعملهم الدولة في أشغالها العامة، وتستغل مشقة بعض الأشغال للضغط على الأسرى وأقاربهم ودولهم للإسراع في افتدائهم[2].

وذكرت لجنة الجزائر القديمة أن سعر الأسير الواحد يترواح بين مائة ومائة وخمسون سغين، وتستفيد الدولة بالحصة المالية التي تزيد عن ستين سغين، ويدفع العبد المسيحي ما قيمته نصف سغين مقابل الكراء خلال الشهر، وعادة ما نجد الأسرى عند الموسرين والقناصل وفي الثكنات العسكرية[3].

وأسعار الأسرى الأوربيين كانت تعرف اختلافا كبيرا من سنة لأخرى:

- ففي سنة 1656م تراوحت الأسعار بين 65 و397 ق.أ، ومن 1663-1664م تراوحت ما بين 38 إلى 172 ق.أ.
- من سنة 1665-1666م كانت بين 100 و255 ق.أ، وفي 1696-1697م من 102 إلى 324 ق.أ.
- من سنة 1699-1700م كانت من 110 إلى 496 ق.أ.

أسعار العبيد السود تراوحت ما بين 140 و200 ق.أ، فهي تتباين فيما بين 228 و810 ردص، والأكثر تداولا هي بين 250 و400 ردص[4].

[1] - André Raymond, Artisans et Commerçants…, Op.Cit, p.119

[2]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 301.

[3]- André Raymond, Artisans et Commerçants…, Op.Cit, p.119.

[4]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 300-301.

هـــ- الألبسة بين العرض والطلب:

1- سعر العراقية الشاشية والعمامة:

رغم أن أغلبيتها تستورد من تونس ومن الدولة العثمانية والمشرق، إلا أن أسعارها كانت مقبولة، ففي سنة 1783م كان سعر العراقية الواحدة 2,75 جنيه، ما يعادل 0,24 بياستر أي حوالي 0,6 ريال بوجو، أما سعر الشاشية فكان يقدر بـــ 5.4 بياستر، ما يعادل 13.5 ريال بوجو، أما العمامة فكان سعرها يقدر بحوالي 1.5 ريال بوجو[1].

2 - أسعار الأقمشة والأغطية:

في سنة 1691م كان سعر الغطاء 3.10 بياستر أو 6.20 ريال بوجو، ثم ارتفع سعره سنة 1804 م إلى 4 بياستر أو 8 ريال بوجو، أما سعر الذراع من قماش القفطان فقيمته سنة 1695م قدرت بـــ 1.38 بياستر، ما يعادل 3.45 ريال بوجو، وكان سعر القفطان الجاهز سنة 1649م يقدر بـــ 300 دوبلة (30 ريال بوجو)، وارتفع سعر الذراع الواحد سنة 1803م إلى 3 بياستر أي 6 ريال بوجو، في حين أن سعر الحرير سنة 1693م قدر بـــ 2.40 بياستر أو 4.80 ريال بوجو للذراع الواحد، وارتفع بعد ذلك إلى 3.20 بياستر، ما يعادل 8 ريال بوجو[2].

3- سعر القندورة أو الجبة وسعر القميص والأحزمة:

قدر سعر 20 قندورة حمراء سنة 1201 هـــ/1787 م بسعر 40 بوجو، و20 قندورة زرقاء بسعر 40بوجو[3]، أي أن القندورة الواحدة بـــ 2 بوجو، أما القميص سنة 1691م بلغ سعره 4 دوبلة أي 0.158ريال بوجو، في حين سعر الأحزمة اختلفت حسب نوعيتها حسبما ذكره Venture De Paradis فالأحزمة الجيدة من القماش العادي، يقدر سعر الواحدة منها بـــ 2 بتاك شيك أي 0.66 ريال بوجو، أما الحزام الأحمر فسعره 2 بتاك شيك ونصف، حوالي 0.825 ريال بوجو، في حين أن الحزام الحريري المطرز بالذهب والفضة فيفوق 3 بتاك شيك أو 1 ريال بوجو[4].

---

[1]-Venture de Paradis, Op.Cit, p.297.

[2] - المنور مروش، المرجع السابق، ص 158.

[3]-Albert Devoulx, Tachrifat….., Op.Cit, p.38.

[4]-Venture de Paradis, Op.Cit, p.298.

4- سعر الأحذية:

هناك حذاء عادي مصنوع بالجلد الأصفر أو الأسود ويكون مطرزا حسب التقاليد والمحدد بسعر 12 موزونة أي 0,5 ريال بوجو، وهناك ما يوصف بحذاء Temak الخاص بالموظفين والذي يزيد عن الأول بنصف السعر[1]، أما سعر البابوج فيقدر بـــ 12بوجو[2].

و- أسعار الأسلحة:

في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي كانت الأسلحة الجيدة الصنع تستورد من فرنسا وإنجلترا عن طريق السوق الحرة، في حين أن صناعة البارود كانت محلية، واشتهرت في صناعته خنقة سيدي ناجي والزيبان، وقبيلة أولاد نايل التي استغلت مناجم وادي جدي، وكان سعر البندقية 21 فرنكا (3 بياستر ما يعادل 6 ريال بوجو)، أما سعر المسدسات فقد تراوحت مابين 1000 ريال و2000 ريال[3].

4- أهمية الأسواق ونشاطها ببايلك الغرب:

لقد تعددت وظائف السوق بحكم الأهمية التي أوليت له منذ نشأته، فبغض النظر عن دوره التجاري، ونظرا للأهمية الكبرى التي أولاها له دايات وبايات بايلك الجزائر عموما وبايلك الغرب خصوصا، فقد كان في معظم الأحيان، مركزا للتشهير وملجأ للفارين وللمناداة على شيء ما وإجراء المناظرات فيه، كما اكتسى طابعا سياسيا باعتباره مركزاً للأخبار والإشاعات ومجالا للتناحرات السياسية وميدانا للقتال، كالواقعة التي جرت بالقيروان مع أهل كتامة سنة 299هـــ/980م، حيث قتل منهم في أزقة الأسواق أكثر من ألف رجل[4]، كما كان ميدانا لإظهار

[1]- Albert Devoulx,Tachrifat….,Op.Cit, p.65.

[2]- Ibid, p.38.

[3]- مولاي بلحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص ص 182-183.

[4]- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق كولان وبروفنسال، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1983، ج1، ص 166.

الإنتصارات الحربية أيضا والفخر بها، وهذا ما فعله الجوهر الصقلي، عندما احتل فاس وحمل أميرها أحمد بن أبي بكر وخمسة عشر من أشياخها إلى إفريقية وطيف بهم في أسواقها.

وعليه فالأسواق بالجهة الغربية من الجزائر كان لها دور مهم بالنسبة للسلطات العثمانية، حيث كانت تشجع إقامتها في المناطق الخاضعة لقبائل المخزن، وذلك للاستفادة من مواردها المالية وكذا مراقبة القبائل غير الخاضعة لها، حيث كانت تستخدم الأسواق لمحاصرة القبائل الخارجة عنها اقتصاديا بمنعها من دخول السوق، ومنع القبائل الأخرى من عقد تبادلات تجارية معها[1]، خاصة في الأسواق الأسبوعية لفرض نفوذها، فالقبائل مجبرة على دفع الضريبة حتى يسمح لها بارتياد هذه الأسواق التي تحولت إلى فضاء لتبليغ قرارات البايلك وتعليماته، والتشهير بالمجرمين وقطاع الطرق، وهو مايسمح للإدارة عموما بأداء مهامها بسهولة.

ومن هنا نستنتج أن الحياة الاقتصادية تحولت إلى سلاح بيد السلطة تستخدمه ضد القبائل، فرغم صفة الشراسة والحربية التي عرفت بها قبائل لحرار وأولاد خليف مثلا، فإنهم خضعوا للأتراك بعد صدام عنيف، والسبب هو حاجتهم إلى التزود بحرية من أسواق القمح في التل، خصوصا في سهل غريس أيام تذبذب الإنتاج[2].

كما صارت للأسواق مهمة سياسية زيادة على دورها الاقتصادي، حيث عمل الباي محمد الكبير – بعد قيام رباطات الطلبة قرب وهران لتحريرها – على تقريب الأسواق منهم، فأصدر قرارا يمنع بموجبه إقامة الأسواق على طول المنطقة الممتدة من وادي مينا قرب غليزان شرقا، حتى أحواز تلمسان غربا، وأمر بإقامتها قريبا من وهران ليتمكن الطلبة من شراء ما يحتاجون إليه عن قرب دون حاجة إلى الذهاب إلى الأسواق البعيدة[3].

[1]-Pierre Boyer, L'évolution de l'Algérie Médiane, Adrien Majonneuve, Paris, 1960, p.31.
[2]-Fabre,"Monographie de la commune mixte indigene de Tiaret-Aflou", Société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran, T22, 1902, p.267.
[3]– ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص 245.

كما تمثل الأسواق تقليدا راسخا للحصول على الأخبار والآراء أو نشرها، فهي مراكز اجتماع ونقاط يتجمع فيها العامة، من سكان السهل، والجبل، والفحوص، وأفراد القبائل؛ وتجد فيها السلطة فرصة لربط الصلة مع ممثلي الجماعات، والقبائل، وغيرها من المجموعات السكانية[1].

كما كانت الأسواق مركزا للرأي العام وتوجيهه، الأمر الذي دفع الدولة آنذاك إلى تعيين مراقبين من كل قبيلة، لإجراء اتصالات وعلاقات مع الرعية لمراقبتها والتطلُّع على أفكارها، لأنّه في كثير من الأحيان ما يُعلن عن التمرُّدات في الأسواق، وقد يتجمع الناس في الأسواق للاحتجاج أو التعبير عن مطلب ما عن طريق الأمناء[2]، هذا فيما يخص الدور السياسي للسوق.

أما اجتماعيا فنجده يؤدّي أدوارا عدّة، فهو مكان للقاء والتعارف بين الأحباب والأقارب والأصدقاء، والعلماء والمثقفين، كما يتم تبادل الأخبار والمعلومات ومعالجة مشاكل الحياة وشؤونها وقضاياها، ويتّخذه المدّاحون مكانا لاستعراض قصصهم وحكاياتهم وأشعارهم الشعبية في حلقات كبيرة يرتادها الكثير للتسلية، كما يتّخذه مُدَّعو معرفة الطب والعلاج ميدانا لبيع أدويتهم العشبية ونشر دعاويهم السحرية[3]، كما أنه يعتبر المكان الأنسب لأخذ الثأر والتربص بالأعداء، ومعرفة تطورات الأخبار الأمنية، وخطورة المسالك، بالإضافة إلى كونه مركز لتبادل الأفكار والإشاعات لما يحدث من مناقشات في أمور السياسة والاقتصاد، مما يبرز أهميتها كمراكز إتصال[4].

[1] -Nacereddine Saidouni, Op.Cit, p.285.

[2]- زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 83.

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ج1، ص 527.

[4]- محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 227.

خاتمة

تناول البحث بالدراسة والتحليل موضوع الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات، وقد اتخذت من الأسواق كما هي محورا للدراسة، وحاولت إبرازها لتصبح واضحة المعالم.

وتوقفنا من خلال دراستنا للأسواق خلال الفترة العثمانية في الإطار الزماني والمكاني المحدد لها عند مجموعة من الخصوصيات المحلية بالمنطقة المدروسة، نجملها في الخلاصات التالية:

- أنّ دور العثمانيين كان مؤثرا في الجانب الاقتصادي بالبايلك إما بالإهمال، أو عدم الإعتناء به، فالزراعة استمرت على ما كانت عليه سابقا، أي على الطريقة البدائية المعتمدة على التقلبات الجوية، أو الأوضاع الأمنية، فضلا عن الضرائب التي كان يخضع لها الفلاح.

- الدراسة قدمت لنا صورة متكاملة عن النشاط الاقتصادي، وخاصة المبادلات التجارية منها في الفترة العثمانية التي عرفت انكماشا اقتصاديا، يعود إلى ظروف محلية تتصل بالسياسة الجبائية للحكام، وتأثير الكوارث الطبيعية التي أضرت كثيرا بالاقتصاد وحدت من نمو السكان وتطور الإنتاج، وكذلك يرجع هذا الإنكماش الاقتصادي إلى أسباب خارجية تمثلت خاصة في تطور البلاد الأوربية في وقت ضعفت فيه البحرية الجزائرية، وتناقصت الغنائم وزاد فيه ضغط الأساطيل الأوربية وتحكم الاحتكارات الأجنبية في المبادلات التجارية للجزائر.

- تعرض لنا واقع الحياة الاقتصادية في بايلك الغرب خلال عهد الدايات، وما يتصل بها من أحداث سياسية وعلاقات اجتماعية ومعاملات خاصة ووظائف ومهام محددة، وهذا ما يعطي لنا صورة واقعية عن العادات السائدة وظروف التبادل المتبعة في أسواق الجزائر.

- تمكننا من التعرف على طبيعة المعاملات المالية والتجارية التي تميز بها الحكم العثماني بالجزائر في مجال الأسعار، وأدوات الوزن والقياس وظروف تحديد نسبة الفوائد حسب السلع والحرف، وهذا ما يمكننا من أخذ فكرة حقيقية عن الإجراءات المالية، والأساليب التنظيمية التي تؤثر وتتحكم إلى حد كبير في القدرة الشرائية، والإمكانيات المالية لمختلف الشرائح الاجتماعية.

- أخذ فكرة متكاملة عن النظام الجبائي وطرق استخلاص الضرائب في الغرب الجزائري، وما يتوجب على التجار والحرفيين من رسوم وغرامات، وهذا ما يظهر لنا مدى فعالية نظام الحسبة المعمول به آنذاك في الحد من الشكاوي، وتطبيق القوانين وانصاف المتضررين وحفظ حقوق الأفراد والجماعات ومصالح الدولة (البايلك).

- الأسواق كانت مصدر دخل مهم للخزينة ووسيلة فعالة لفرض نفوذ السلطة في آن واحد، وذلك لحاجة القبائل إلى نقاط تجمع تسمح لهم باقتناء ما يحتاجونه وصرف ما ينتجونه، ولهذا حرص الحكام على تحديد موقع الأسواق الموسمية في الأماكن الواقعة تحت المراقبة المباشرة لفرسان المخزن أو المحاذية للطرق الرئيسية التي تسلكها الحاميات العسكرية، ولهذا ارتبطت الأسواق لدى سكان الريف بالخضوع إلى سلطة الحكام، أكثر من كونها إجراء يضمن لهم حرية التبادل ويمكنهم من تلبية مطالبهم المعيشية.

- قيمة السوق الحضارية لا تقتصر فحسب على تثمين الجانب الاقتصادي عن طريق تنشيط المبادلات التجارية، وتكثيف عمليات البيع والشراء، سواء بشكلها المصغر كالذي كان يقوم به صغار التجار من شراء بعض السلع وبيعها على مستوى الأسواق اليومية والأسبوعية، أو على نطاق واسع كالتي كان يقوم بها بعض التجار الكبار، بل أيضا في تعزيز الروابط الاجتماعية بين الأفراد، والجماعات، وهذا ما أتاح فرصة التلاقي والتعارف، ومكنهم من معرفة آخر مستجدات الأحداث وتطورات الحياة.

- كان للتجارة الداخلية أهمية كبرى، حيث عملت على ربط الإتصال بين السكان عن طريق الأسواق الأسبوعية، وكانت تلك الروابط والعلاقات تتم بين سكان المدن والأرياف؛ حيث ينقل سكان الأرياف منتجاتهم إلى المدن، ويحملون منها المصنوعات المحلية أو المستوردة، وفي المقابل كان الباعة الحضر واليهود ينتقلون إلى الدواوير بحثا عن ترويج بضائعهم، ويلعبون دور الوساطة بين المدينة والريف، ولهذا كان أصحاب الحرف هم المسيطرين على النشاط التجاري والأسواق المحلية

بصفة عامة، وكذلك العثمانيون الذين بدؤوا تدريجيا يمارسون التجارة في المحلات والدكاكين، بعد نضوب موارد الغزو البحري، لكن الشيء المؤكد أن هذه العلاقة بين المدينة والريف كانت متينة حتى في فترات الانكماش والانتعاش الاقتصادي، وبذلك ظلت الزراعة والصناعة والتجارة من أهم العوامل المتحكمة فيها.

– لقد شجع بايات الغرب الجزائري على إقامة الأسواق داخل البايلك، خاصة في المناطق الريفية سعيا منهم لبسط نفوذهم ومراقبة تحركات سكان الأرياف، الذين كانوا يجبرون على مقايضة سلعة بسلعة لسكان المدن، وهذا ما أدى إلى تركز الثروة في يد سكان المدن.

– عرفت الناحية الغربية للجزائر تنوعا في الأسواق من ريفية إلى حضرية جغرافيا، ومن يومية إلى أسبوعية وسنوية زمنيا، لكن رغم ذلك عرفت ركودا في أواخر العهد العثماني ليس سوى نتيجة السيطرة الاقتصادية والسياسية للطبقة التركية الحاكمة، وفي الواقع كبحت هذه السيطرة اتساع الأسواق على مستويات متعددة، ففي المقام الأول شكلت أعمال المصادرة والاتفاقيات التجارية التي عقدت مع القوى الأوربية من طرف الأتراك أثرا للسيطرة على الأسواق، وذلك نتيجة حقوق الإمتياز والتصدير التي تعزز قوتها المالية وبالتالي قوتها السياسية، وفي المقام الثاني شكل السيطرة التركية على الأسواق غير مستقر، وكذلك ترتبط الأسواق أيضا بمستوى استغلال القبائل، حيث لا تسوق هذه الأخيرة إلا قسما ضئيلا من انتاجها وتدفع الضرائب عينا، ولا يشجع هذا الأمر على اتساع الأسواق، وفي المقام الثالث السيطرة على قسم من الإنتاج لسد حاجات البايلك.

وفي الختام ينبغي بأن نشير إلى أن الأسواق في بايلك الغرب الجزائري، ظلت مرآة الحياة الاقتصادية، وعنوان نشاطها الحرفي، فالأسواق تعد من الهياكل العمرانية الأساسية، وبناؤها كان يتم بالموازاة مع بناء المساجد، والمدارس، والقصور، والدور، وربما هذا ما يفسر كثرتها بمدن وقرى بايلك الغرب خاصة، والجزائر العثمانية عامة، ووجودها يعد قرينا مع وجود الكثافة السكانية للمنطقة التي تتواجد بها، فلا سوق تقام بدون أناس ينتجون ويبيعون ويشترون.

وأخيرا نرجو أن تكون محاولتنا قد وفقت في سد جانب من جوانب تاريخنا الوطني، وأعطت الموضوع حقه من الدراسة والبحث، وأن ما توصلنا إليه من خلاصات ونتائج لا يعدو أن يكون مساهمة متواضعة على الدرب، وليست نهاية الدراسة؛ لأن الدراسة التاريخية لا تعرف التوقف، بسبب ظهور دراسات أخرى تعالج الموضوع من زاوية أخرى، بمناهج جديدة، وإشكالات مختلفة.

الملاحق

الملحق رقم1: جدول يبين مختلف العملات المتداولة بالجزائر

الملحق رقم2: خريطة تقريبية تبين توزيع الأسواق في بايلك الغرب

الملحق رقم3: خريطة تقريبة توضح أهم طرق المواصلات ببايلك الغرب

الملحق رقم 1:جدول يبين مختلف العملات المتداولة بالجزائر[1]:

العملة	الوزن بالغرام	القيمة بعملات أخرى		القيمة بالفرنك (1830)		
		موزونة	بدقة شيك	ريال بوجو	الحد الأقصى	الحد الأدنى
العملات الذهبية						
سلطاني (سكة الجزائر)	3 إلى 3,5	108	13,5	4,5	9,5	11
سلطاني جديد (سكة الجزائر الجديدة)			6,75	2,25	8,35	8,9
نصف سلطاني (نصف سكة الجزائر)	1,62 إلى 1,75	54	6,75	2,25	4,44	4,85
ربع سلطاني (ربع سكة الجزائر)	0,65	27	3,375	1,125	2,22	2,9
محبوب (زر محبوب أو سكة القاهرة)	2,6	72	9	1,5	5,4	8,35
نصف محبوب (نصف سكة القاهرة)	1,3	3,5	4,5		2,79	2,79
العملات الفضية						
زوج بوجو أودورو في الجزائر (أو قرش الجزائر)		48	6	2	2,15	3,72
ريال بوجو صحيح (بوتون أو بدقة قرد)	10	24	3	1	1,8	1,86
ريال دراهم صغار (بدقة شيك)		8	1	0,1666		0,62
نصف ريال دراهم صغار (نصف بدقة شيك)		4	0,5	0,0833		0,31
ربع بوجو (جديد)		6	0,75	0,25		0,465

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية.....، المرجع السابق، ص ص 298-299.

زوج بوجو		3	0,37	0,12		0,2325
زوج موزونة		2	0,24	0,08		0,155
موزونة (عملة الحسابات)		1	0,12	0,04		0,0775
العملات النحاسية						
خمس دراهم صغار		1,45				0,013
زوج دراهم صغار (2 آسبر شيك)		0,58				0,0053
دراهم صغار (آسبر شيك)		0,29				0,0026
خروبة		0,5				0,0387
نصف خروبة		0,25				0,0193

الملحق رقم 02:

الملحق رقم 03: خريطة تقريبية توضح أهم طرق المواصلات ببايلك الغرب.

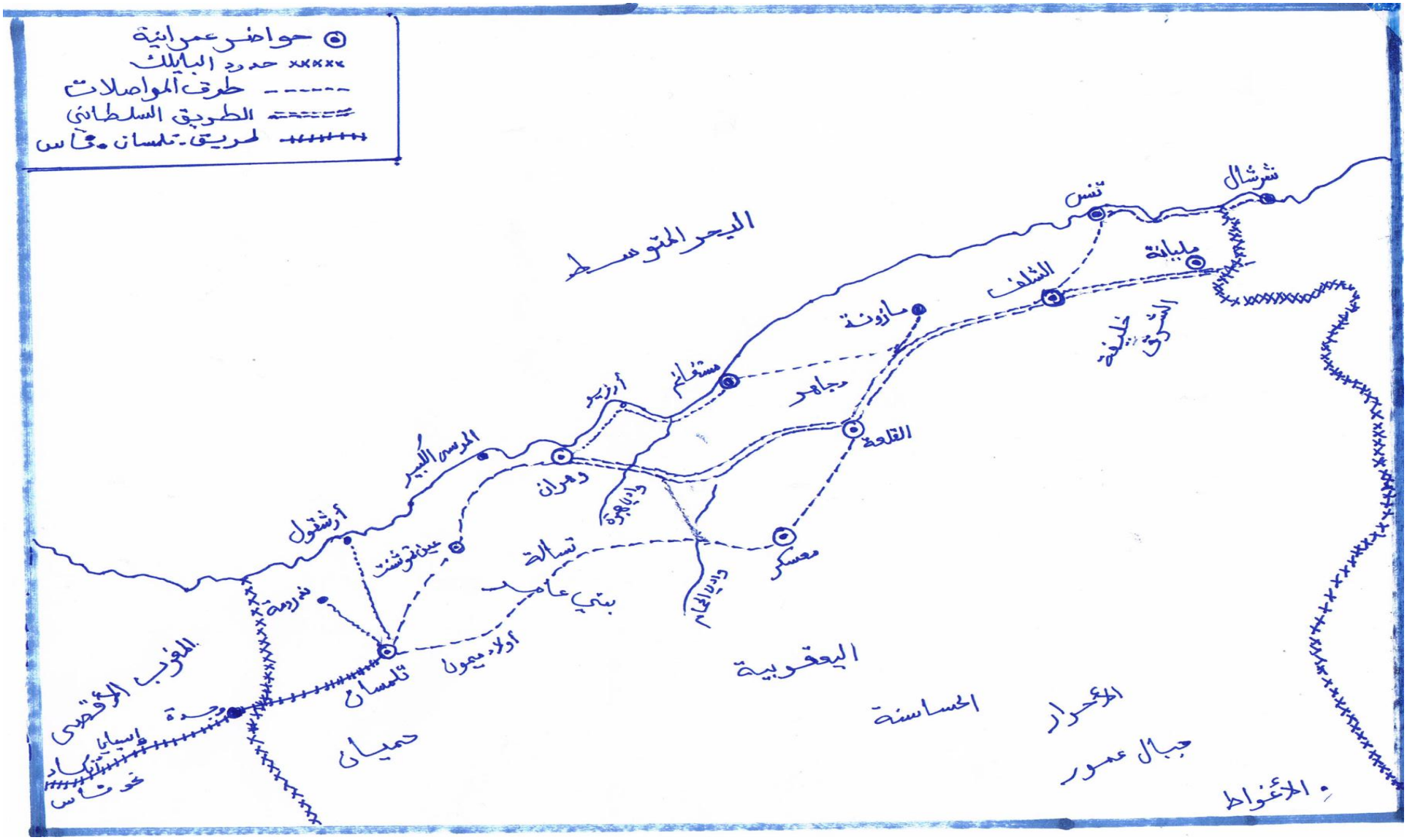

البيبليوغرافيا

- القرآن الكريم

- الحديث النبوي

1- الإمام مسلم، الصحيح، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج5، 2001.

2- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، ط2، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ج 4، 1423هـ - 2002م.

3- البغوي أبي محمد الحسين بن مسعود، تفسير البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ج7، 1412هـ.

- الأرشيف:

- أرشيف ماوراء البحر

Centre d'Archives d'Outre-mer.Aix-en- Provence -Sous-séries 10H, 10H53, Historique des Tribus de L'oranie

- المصادر والمراجع العربية:

أ - المصادر:

1- الإدريسي أبو عبيد الله محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق محمد حاج صادق، مركز المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

2- ابن أبي الربيع شهاب الدين أحمد، سلوك المالك في تدبير الممالك، دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1996.

3- ابن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تعليق: أحمد الطويلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، 1979.

4- ابن تيمية، الحسبة، الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر.

5- ابن حوقل أبو القاسم، كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، 1979.

6- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

7- ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ج7.

8- ابن خلدون يحي، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، 1982.

9- الدحاوي ابن زرفة، الرحلة القمرية في السيرة المحمدية، تحقيق حساني مختار، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003.

10- الراشدي ابن سحنون أحمد، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، ط1، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر.

11- ابن رمضان الحاج محمد شاوش، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

12-ابن عبدون محمد بن أحمد التجني الأشبيلي، رسالة في الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955.

13-ابن عثمان حمدان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

14-ابن عثمان القلعي، قلعة بني راشد، مخطوط من نسخ البشير المحمودي، خزانة محمودي البشير، البرج، ولاية معسكر، الجزائر.

15-ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق كولان وبروفنسال، ط1، دار الثقافة، بيروت، ج1، 1983.

16-ابن عمر يحي، أحكام السوق، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1975.

17-العبدري محمد بن علي بن أحمد العبدري، الرحلة المغربية، تحقيق محمد الفاسي، الرباط، 1968.

18-ابن قيم الجوزي، تلبيس إبليس، ط1، دار إحياء التراث، عمان، 1997.

19-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ط1، دار النهضة، القاهرة، 1987.

20-ابن منظور، لسان العرب المحيط، تقديم الشيخ عبد الله العلايلي، دار لسان العرب، بيروت، ج2، ج4.

21-ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

22-ابن هطال أحمد التلمساني، رحلة محمد الكبير" باي الغرب الجزائري "إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1969.

23-البكري أبي عبيد الله، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

24-بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الإحتلال، ط1، دا هومه، الجزائر، 1998.

25-التنيسي محمد بن عبد الله، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان: مقتطف من نظم الدر العقيان في شرف بني زيان، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

26-الجامعي أبو زيد عبد الرحمن، فتح مدينة وهران 1708م، تحقيق مختار حساني، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2007.

27- جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ط03، بيروت، ج2، 1967.

28- الحميري أبي عبد الله، صفوة جزيرة الأندلس- منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، نشره ليفي بروفنسال، القاهرة، 1973.

29-الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ط2، دار الفكر، دمشق، ج5، 1985.

30-الزهار الحاج أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تحقيق توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

31-الزياني أبو القاسم، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برّا وبحرا، تحقيق وتعليق عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، 1991.

32-الزياني أحمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

33-السلاوي أحمد الناصري، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج08.

34-السيوطي عبد الرحمن، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، بيروت، ج6.

35-شالر ويليام، قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

36-كورين شوفاليه، الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر (1510- 1540)، ترجمة جمال حمانة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

37- الشويهد عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر1107-1117ه/1695-1705م، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

38-الشيباني محمد الحسن، الإكتساب في الرزق المستطاب، تلخيص محمد بن سماعة، تحقيق محمد عرنوس، دمشق.

39-الشيرزي عبد الرحمن بن نصر، كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1946.

40-أبو عبد الله محمود العقباني التلمساني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، المطبعة الكاتوليكية، بيروت، 1976.

41-الغريسي الطيب بن المختار، القول الأعم في بيان أنساب قبائل الحشم، ط1، المطبعة الخلدونية التلمسانية، 1961.

42-الكتاني أبو زكرياء يحي بن عمر بن يوسف، كتاب أحكام السوق أو النظر والأحكام في جميع أحوال السوق، الطبعة التونسية.

43-الكتاني محمد عبد الحي، التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي، بيروت.

44-كربخال مارمول، إفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف، الرباط، ج2، 1984.

45-مالتسان هاينريش فون، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ترجمة أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

46-الماوردي، الأحكام السلطانية، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1985.

47-مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر، 1943.

48-المجيلدي أبو العباس أحمد بن سعيد، كتاب التسير في أحكام التسعير، تحقيق موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

49-المزاري الآغا بن عودة، طلوع السعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق يحي بوعزيز، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، 1990.

50-المكناسي محمد بن عبد الوهاب، رحلة المكناسي (إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب)، تحقيق وتقديم محمد بوكبوط، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

51-الوزان حسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، 1983.

– الونشريسي أبي العباس أحمد بن يحي:

52-كتاب الولايات، تعليق محمد الأمين بلغيت، مطبعة لافوميك، الجزائر، 1985.

53-المعيار المعرب والجامع المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ج2، ج5، 1981.

54-الوهراني بن عبد القادر مسلم، تاريخ بايات وهران المتأخر أو خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

ب– المراجع:

1- إباضة فاروق عثمان، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر، ط2، دار المعارف.

2- ابن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

3- ابن حموش مصطفى أحمد، المدينة والسلطة في الإسلام (نموذج الجزائر في العهد العثماني)، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.

4- أوغلى اكمل الدين احسان وآخرون، الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستنبول، ج1، 1999.

5- اينالجيك خليل، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة أبو القاسم سعدالله، ط2، دار المدار الإسلامي، ج2، 2007.

6- باموك شوكت، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ط1، تعريب عبد اللطيف الحارس، المدار الاسلامي، بيروت، 2005.

7- برنيان أندري وآخرون، الجزائر ما بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

8- بلحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

9- بلوط عمر، فنادق مدينة تلمسان الزيانية-دراسة أثرية-، ط1، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

10- بن داهة عدة، معسكر عبر التاريخ، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2005.

11- بن سعد ناصر الرشيد، سوق عكاظ في الجاهلية والإسلام: تاريخه ونشاطاته وموقعه، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1977.

12- البهنسي صلاح أحمد، طرابلس الغرب: دراسات في التراث المعماري والفني، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2004.

- بوعزيز يحي:

13- وهران، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، 1985.

14- مدينة وهران عبر التاريخ، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002.

15- موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، ج1، 2009.

16- تاريخ افريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، دار هومة، الجزائر.

17- التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 1989.

18- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة للطباعة والنشر، الجزائر، 1981.

19- جوليان شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية "تونس – الجزائر- المغرب الأقصى" من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، ج2، 1985.

20- الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج3، 1994.

21- حساني مختار، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية: مدن الغرب، دار الحكمة، الجزائر، ج4، 2007.

22- حليمي علي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الاسلامي، الجزائر، 1972.

23- الحويري محمود محمد، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2011.

24- الدالى الهادي المبروك، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصّحراء: من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.

25- الدايم عبد العزيز محمود، مصر في عصري المماليك والعثمانييين، مكتبة نهضة الشرق، 1996.

26- درياس يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007.

27- دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

28- رفعت موسى محمد رفعت، الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.

29- ريمون أندريه، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1991.

30- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

31- سبنسر ويليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

- سعد الله أبو القاسم:

32- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج2، 1980.

33- تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 إلى 14 هـ (16- 20م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

34- محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الإحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- سعيدوني ناصر الدين:

33- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثماني-، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

34- النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

35- الجزائر منطلقات وآفاق- مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية-، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

36- ورقات جزائرية - دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني-، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

37- دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية - الفترة الحديثة-، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

38- الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان): أواخر العهد العثماني(1791-1830)، طبعة خاصة، البصائر الجديدة، 2013.

39- سعيدوني ناصر الدين والبوعبدلي المهدي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج4، 1984.

40- السليماني أحمد، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

41- السيد أبو مصطفى كمال، تاريخ الأندلس الاقتصادي: في عصر دولتي المرابطين والموحدين، مركز الإسكنرية للكتاب، الإسكندرية.

42- شنيتي محمد، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، الجزائر، ج1، 1999.

43- الشور يحي البشري، التسعير في الإسلام، شركة الطباعة والنشر، القاهرة، 1973.

44- شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، ط2، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

45- الصحن محمد فريد، التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

46- الطاهر جنان، مازونة عاصمة الظهرة: ثغر حربي ومركز إشعاع حضاري، جمعية الظهرة للفن والسياحة والآثار.

47- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

48- العبادي أحمد مختار، الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية، ط2، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986.

49- عثمان محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

50- عزب خالد، تخطيط عمارة المدن الإسلامية، كتاب الأمة، ط1، العدد57، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1997.

51- العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003.

52- عوض أحمد صفي الدين، السوق في الإسلام، بحوث في الاقتصاد الإسلامي لمجموعة من العلماء، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989.

53- غطاس عائشة، الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر1700-1830 -مقاربة اجتماعية واقتصادية-، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

54- فرغلي القربي، آداب السوق في الإسلام، ط1، دار الصحوة، 1987.

55- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، طبعة خاصة، دار هومه، الجزائر، 2007.

56- الكبيسي حمدان عبد المجيد: الحياة الاقتصادية ونظمها في المدن في عهد الازدهار الإسلامي: المدينة والحياة المدنية، دراسات في تاريخ العراق وحضارته، المكتبة الوطنية، بغداد، 1988.

57- الكثيري مصطفى، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، ترجمة المؤلف وآخرون، مطابع الدستور التجارية، الأردن، 1985.

- لقبال موسى:

58- الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي: نشأتها وتطورها، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

59- المغرب الإسلامي منذ بناء معسكر القرن حتى إنتهاء ثورات الخوارج: سياسة ونظم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

60- المغرب الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

61- المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

62- مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار، والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر، ج1، 2009.

63- المصري عبد السميع، التجارة في الإسلام، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1986.

64- الميلي أحمد بن مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة العربية، الجزائر، ج3، 1964.

65- ياغي أحمد اسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، مكتبة العبيكان.

ج- المقالات:

1- بن مامي محمد الباجي، أسواق مدينة تونس، مجلة التاريخ العربي، العدد 39، الرباط، 2007، ص ص 289-314.

2- بلبروات عتو، " أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد1، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2009، ص ص 74-82.

3- بلعربي خالد، "الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني"، مجلة كان التاريخية، العدد6، دورية إلكترونية محكمة، ديسمبر 2009، ص ص 32-38.

4- بوركبة محمد، "جوانب من قلعة بني راشد للشيخ أبي عمران القلعي"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، 2003، ص ص 102-118.

5- حجاج ميلود، "الباي محمد بن عثمان محرر مدينة وهران"، مجلة المتحف الوطني أحمد زبانة، وهران، ص ص 27-36.

6- حكمت ياسين، "الغزو الإسباني للجزائر في القرن السادس عشر، أسبابه-مراحله-نتائجه"، مجلة الأصالة، العدد 14-15 ماي، جوان، جويلية، الجزائر، 1973، ص ص 241-243.

7- سعيدوني ناصر الدين، "الوضع الاجتماعي لقبائل المخزن والآثار التي ترتبت عليها"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 7-8، تونس، 1977، ص ص 69-77.

8- سعيدي العربي، "تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من القرن (13 إلى القرن 16م)"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 3، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2001، ص ص 225-236.

9- سيدهم فاطمة الزهراء، "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، مجلة كان، العدد 13، دورية إلكترونية محكمة، سبتمبر 2011، ص ص 21-28.

10- صحراوي عبد القادر، "الأسواق في مدينة الجزائر العثمانية وأنظمة التعامل التجاري من خلال مخطوط قانون الأسواق"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد1، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2009، ص ص 83-93.

11- عزب خالد، "أثر الحسبة في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية"، مجلة آفاق الثقافة والتراث (دبي)، العدد 8، مارس 1995، ص ص 16-23.

12- عطية عبد الكامل، "حركة القوافل التجارية بين الحواضر الشمالية والجنوبية للصحراء الكبرى من خلال المصادر العربية والرحالة الأوربيين بين القرنيين (15-19م)"، حولية المؤرخ، العددان 13- 14، 2011،

13- فكاير عبد القادر، "العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية"، مجلة العصور الجديدة، العدد5، 2012، ص ص 170-181.

14- الفندي محمد ثابت والشنتاوي أحمد، "السوق"، دائرة المعارف الإسلامية، ج12، ص ص 380-384.

د- الأطروحات الجامعية:

1- الهوارية بطيب، السوق في الدولة الزيانية (646ه-1248م/952ه-1545)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران.

- بلبروات بن عتو:

2- الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري1779-1797، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2001-2002.

3- المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2007- 2008.

4- بن كردرة زهية، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر-دراسة تحليلية-، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1999-2000.

5- بن صحراوي كمال، أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014.

6- دحدوح عبد القادر، مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني: دراسة عمرانية أثرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآثار الإسلامية، جامعة بوزريعة، 2009-2010.

7- دحماني توفيق، النظام الضريبي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2003-2004.

8- رزقي فهيمة، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا- قسنطينة- دراسة أثرية فنية، رسالة لنيل الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، قسنطينة، 2010-2011.

9- سلطانة عابد، التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011.

10- فكاير عبد القادر، آثار الاحتلال الاسباني على الجزائر خلال العهد العثماني (10-12ه/16-18م)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2008-2009م.

11- فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1995، ج1.

12- كشرود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية 1659-1830، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسنطينة، 2007-2008.

13- مشري ناصر، ضوابط السوق في النظام الاقتصادي الإسلامي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1995.

14- نقادي محمد، التصميم المعماري لمدينة تلمسان ودلالاته الاجتماعية، رسالة ماجستير، معهد التقاليد الشعبية، جامعة تلمسان، 1992.

15- الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993-1994.

هـــ- المعاجم والموسوعات:

1- الحموي ياقوت: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ج1، 1977.

2- الخطيب مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

3- رزق محمد عاصم، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، ط01، مكتبة مدبولي، 2000.

4- الشرباصي أحمد، المعجم الاقتصاي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، 1980.

5- عبد المنعم محمد جمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار الكتاب، لبنان، ج1.

- المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

1-Aramburu Don Joseph, Oran et l'Ouest Algérien au 18ème siècle, d'aprés le rapport Aramburu, présentation et traduction de Mohamed Elkorso, Mikel de Epalza, bibliothèque nationale, Alger, 1978.

2-Bel-Ange Norbet, les juifs de Mostaganem, Ed l'harmattan, Paris, 1990.

- Belhamissi Moulay:

3- histoire de Mazouna (des origines à nos jours), sned, Alger, 1982.

4- Mazouna une petite ville une longue histoire, sned, Alger, 1982.

5-Bernard.Augustin, L'évolution du nomadisme en Algérie, Lib. E. Jourdain, Alger, 1906.

6- Boutin Vincent Yves, Reconaissance des villes Forts et batteries d'Alger, Champion, Paris, 1927.

- Boyer Pierre:

7- L'évolution de l'Algérie Médiane, Adrien Majonneuve, Paris, 1960.

8- La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1965.

9- Bussy Pierre Genty, de l'établissement des français dans la régence d'Alger, T2, Firmin Didot frères Libraires, Paris, 1835.

10- Carette Eugène, Du Commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques, Guyot, Paris, 1844.

11- Cavalli Hercule, Tableaux comparatifs des mesures, poids et monnaies modernes et anciens, 2ème Ed, P.Dupont, Paris, 1874.

12- Clausolles (M.P), L'Algérie pittoresque ou histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Imp. De.J-B paya, Paris, 1843.

13- Cocq André, Histoire de Tlemcen ville francaise, Ed Internationales, Tanger, 1940.

14- Desfontaines(L,R), Fragemens d'un voyage dans les régences de Tunis et d'Alger fait de 1783 à 1786, T2, publié par Dureau de la Malle, Paris, 1838.

15- Devoulx Albert, Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Imp du Gouvernement, Alger, 1852.

16- Dugaste.P, Notice sur Les poids, mesures et monnaies de Tunis et sur leur rapports avec ceux de France et d'Angleterre, Barrois aine, 1832.

17- Emérit Marcel, L'Algérié à l'époque d'Abd el kader, Ed larose, Paris, 1951.

18- Esterhazy Walsin.De, la Domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Librairie de Charles Gosselin, Paris, 1840.

19- Fey Henri léon , Histoire D'Oran avant, pendant et après la domination espagnole, Adolph Perrier, Oran,1858.

20- Féraud.Charles, Histoire des villes de la province de Constantine: La Calle, de L'association ouvrière, V. Aillaud, Alger, 1877.

21- Gorguos.A, Histoire d'un Bey de Mascara et de l'Oranie, Mohamed Ben Osman dit Mohamed El Kabir, présentation de kamel chehrit, Ed .G.A. livres, Alger, 2006.

22- Georges Yver, Correspondance du Capitaine Daumas Consul de France à Mascara 1837-1839, Adolphe Jourdan, Alger, 1912 .

- Grammont Henri Delmas-De:

23- Correspondance des Consuls d'Alger 1690-1742, Adolphe Jourdan, Alger , 1890.

24- Histoire d'Alger sous la domination turque1515-1830, Ernest leroux. Ed, Paris, 1887.

- Haedo Diego:

25- Topographie et histoire général d'Alger, Imp à Jourdan, Alger, 1968.

26- Histoire des rois d'Alger, traduite et annotée par De Grammont Delmas, Adolphe Jourdan, Alger, 1881.

27- De la captivité à Alger, traduction de Moliner-Violle, Adolphe Jourdan, Alger, 1911.

28- Imbret Jean, Histoire économique, Des origines à 1789, P.U.F, Paris, 1965.

29- Léon L'Africain Jean, Description de l'Afrique, 2 Vol, Maisenneuve et larose, Paris, 1981.

30- Loukil Youcef, Mazouna ancienne capitale du Dahra, Imp Algérienne, Alger, 1912.

31- Mauroy (P), Précis de l'histoire et du commerce de l'Afrique Septentrionale depuis les temps anciens jusqu'aux temps modernes, 4ème Ed, Imp de Duverger, Paris, 1852.

32- Masson Paul, histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793: Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc, Hachette, Paris, 1903.

33- Morneau(M), Jauge et méthod de jauge anciennes et moderns, Ecole hautes études en sciences socials, 1966.

34- Paradis Venture de, Alger au 18ème Siècle, Adolphe Jourdan, Alger, 1898.

35- Picard.Ernest, La Monnaie et le Credit en Algérie depuis 1830, Ed Jules Carbonel, Alger, 1930.

36- Primaudaie F. Elie de-la, Le commerce et la navigation de l'Algèrie avant la conquète Française, la Hure, Paris, 1861.

- Raymond André :

37- Grandes villes arabes à L'époque Ottomane, Ed Sindbad, Paris, 1985.

38- Artisans et Commmerçants au Caire au18ème siècle, T1, Damas, 1973.

39- Rouissi Moncer, Population et société au Maghreb ,Cérès Production, Tunis, 1977.

40- Rozet.M, Voyage dans la régence d'Alger, ou Description du pays occupé par l'armée française en Afrique, T3, Imp de Madame Huzard, Paris,1833 .

41- Rozet et Carette, L'Algérie, Firmin-Didot, Paris, 1855.

42- Saidouni Nacereddine, La vie Rurale à la fin de l'époque Ottomane (1791-1830), 2ème Ed, Alam Elmaarifa, Alger, 2010.

43- Sari Djilali, les villes précoloniales de l'Algérie Occidentale: Nédroma-Mazouna-Kalaa, S.N.E.D, Alger, 1970.

44- Shaw Thomas, voyage dans la régence d'Alger, Marlin, Paris, 1830.

45- Tassy Laugier de, Histoire de royaume d'Alger, Henri du Sauset, Amsterdam, 1725.

46- Tinthoin Robert, Colonisation et évolution des genres de vie darts la région Ouest d'Oran de 1830 à 1885, fouqué, Oran, 1947.

47- Tocchi.E, Notice sur les poids et mesures et sur Les Monnaies d'Alger, se vend à la librairie de chaix, sur le port, Marseille, 1830.

48- Tourneau Roger-Le, les villes musulmanes de l'Afrique du Nord, Alger, Maison du livre, Alger, 1957.

49- Troussel .L.M, Les impots Arabes en Algérie, leur suppression, leur remplacement, Bastide, Alger, 1922.

50- Warnier et Carette, Description et division de l'Algérie, Hachette, Paris, 1847.

المقالات بالفرنسية والانجليزية

1- Belhamissi Moulay, " Description de la ville d'Oran ", in Majjalat Et-tarikh , Alger,1981 , n°11, p.6-38.

2- Ben chenb Mohamed, "Itinéraire de Tlemcen à Mekke par Ben Messaib, (18ème siecle)", in R.A, n°44, 1900, pp.261-282.

3- Ben Hamouche Mustapha,"Souq et Métiers d'Alger à L'époque Ottomanes, d'après les archives et le manuscrit de Devoulx ",Arab Historical Review for Ottoman Studies, n°02 ,2000, pp.37-39.

4- Boyer Pierre, "Le problème koulougli dans la Régence d'Alger", in R.O.M.M , n° spéciale, Aix –en- Provence, 1970, pp.78-94 .

5- Canadia de Farragia, Monnaies Algériennes du musée du Bardo, in R.T, n°45,1941, pp.121-133.

6- Carrière Charles, "Négociants Marrseillais au XVIIIème siècle: Contribution à l'étude des économies maritimes", Annales de Bretagne et des pays de l'Oest, n°1, T2, Institut historique de provence, Marseille, 1973, pp.221-241.

- Emérit Marcel:

7- les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19ème siècle", in A.E.S.C, n°1, 1966, p.44-58.

8- "Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du nord au 19ème et au début du 20ème siècle", in T.I.R.S, n°11, Alger, 1954, pp.30-47.

9- "Toustain du Manoir au pays d'Abd-el-kader", Société historique Algérienne, Alger, 1954, pp.113-152.

10- "Les aventures de Thedenat esclave et ministre d'un Bey d'Afrique"(XVIIIème siècle), in R.A, n°92, 1948, pp.143-183.

11- Faber, Monographie de la commune mixte indigene de Tiaret-Aflou", Société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran, T22, pp 225-314.

12- Federmann Henri, "Notices sur l'histoire et l'administration du Beylek de Titeri", in R.A, n°11, 1867, pp.113-121.

13- Gabriel Esquer, Iconographie historique de L'Algérie depuis le XVIII^{ème} siècle jusqu'à 1870, Revue de l'histoire des colonies françaises, n°81, Pion, Paris, 1931, pp.319-322.

14- Gallissot (R), "Le Maghreb précolonial: Mode de production Archaïque ou Mode de production féodal", in La pensée, n°142, Paris, 1968, pp.84-91.

15- Houdas Octave, "Notice sur un document arabe inédit relatif à l'évolution d'Oran par les espagnols en 1792", in R.M.O, n°5, Imp.nationale, Paris, 1905, pp.43-82.

16- Le Tourneau.R, "Funduk", Encyclopédie de L'Islam, T2, pp966.-967.

17- Marcais Georges, "Recherche d'archeologie musulmane Honain", in R.A, n°69, Adolphe Jourdan, 1928, pp.232-350.

18- Masson Paul, Les compagnies du corial, étude historique sur le commerce de Marseille au XVl^{ème} siècle et les origines de la colonisation française en Algérie-Tunisie, Revue d'histoire moderne et contemporaine, n°3, Fontemoing, Paris, 1908, pp.205-207.

19- Paradis de Venture, "Alger au 18éme Siécle", in R.A, n°39, Adolphe Jourdan, Alger, 1895, pp.265-314.

20- Prenant André, "La propriété foncière des Citadins dans les régions de Tlemcen et Sidi Bel Abbes", Annales Algériennes de Géographie, n°03, l'Université d'Alger, 1967, pp.02-94.

21- Dictionnaire le petit larousse illustré: Ed Larousse, France, 2009.

فهرس الأعلام والأماكن والقبائل والجماعات

فهرس الأعلام:

(أ)

إبراهيم باشا 85

ابن أبي الربيع 45

ابن الإخوة القرشي 53

ابن خلدون 42-43-45-56-70

ابن زرفة 35

ابن سحنون الراشدي د-25-26-31-36-33-35

ابن سهل 83

ابن سيده 39

ابن الشريف الدرقاوي 145

ابن عباس رضي الله عنه 51

ابن عثمان القلعي هـ

ابن عمر يحي هـ

ابن مسعود رضي الله عنه 44

ابن الممدود 102

ابن منظور 78

أبو راس الناصري 35-36

أبو زكرياء الكتاني هـ

أبو عمرو عثمان 115

أبو القاسم سعد الله 63

أحمد بن هطال التلمساني 18

أحمد باي 116

أحمد بن أبي بكر 164

أحمد الشريف الزهار هـ

أدريان دلباش د

الإدريسي 66-97-98

إسحاق إبراهيم ابن عمران 65

الآغا بن عودة المزاري 15-32-62

ألبير دوفو هـ

الألوسي 47

الإمام القرطبي 40-47

الإمام محمد بن الحسن الشيباني 45

امريت مارسال و

الأمير عبد القادر د-26

(ب)

الباي الحاج خليل 16

الباي حسن هـ-23

الباي محمد بن عثمان د-19-22-25-26-31-32-33-34-35-36

بلحميسي 66

بنانتي 119

بوسي 137-160

بوشلاغم المسراتي 15

بيار بوير د

(ت)

تاتارو و

تانتوان و

تدينا 19

توستان 152

توشي و

توفيق دحماني ج

(ج)

جابر رضي الله عنه 51

جنتي دي بوسي 160

الجوهر الصقلي 164

جيفونز 41

(ح)

الحاج علي باشا 74

حسن أوزون 16

حسن باشا 33-98

حسن باي هـ

الحسن بن علي بن الحسن بن أبي الحسن 48

الحسن الوزان 79

حسين داي 136

حمدان بن عثمان خوجة هـ
حيدر باشا 115
(خ)
خالد القسري 49
الخليفة معاوية بن أبي سفيان 48
خير الدين 106
(د)
الداي حسن 16
الداي محمد بكداش 16
دباب بومدين ج
دفولكس 139
الدكتور شو و
الدوق دي كانثانو 120
دي تاسي و-99
دي فنتان و
دييقو هايدو و
(ر)
روزت 101
روزي و
(س)
سعيد بن سعد بن العاص 53
السعيد بن عبد الله المنداسي 34
سعيد بن المسيب 47
السلطان سليم 106
سليمان الأول 108
سليم الثاني 108
سوفاجيه 68
سي المنور 65
(ش)
شارل الثاني 120
شالر 138
شويهد عبد الله بن محمد د
الشيخ ابن عمر عثمان د
الشيخ بن خلوف 102
الشيرزي 50-52
(ط)
الطبراني 48
الطيب بن المختار 26
(ع)
العبدري 56
عبد الله بن عمر رضي الله عنه 50
عبد الملك بن مروان 48
عبد المؤمن بن علي 98
عروج 98
علي قارة باغلي 23
عمر آغا 74
عمر ابن الخطاب 53
عمر ابن عمر53
(غ)
غرامون 101
(ف)
فاي 99
فليب الخامس هـ
فنتور دي برادي و-135
(ق)
القايد بوخرص 67
قدور بوجلال ج
القرطبي 40-47
القلعي هـ- 65
(ك)
كاريت ي- ز
كمال بن صحراوي ج
الكونت ألكوديت 98
(ل)
لوجي دي تاسي و
لويس ماسينيون 68

(م)
مارشال 41
مالستان 67-98-99
محمد بن عبد القادر بن عبد الكريم 18
محمد القورصو هـ
محمد الكاتب هـ
المزاري 24-61
مصطفى المنازلي 23
مسلم بن عبد القادر د-31-152
المكناسي 146
المنور مروش و-123-124-125-127-135
موريتس واغنر 62-95
موسى بن إسماعيل 50
مولاي عبد الله 106
ميشال مورينو 137
ميقيل دي إيبالزا هـ
(ن)
نافع بن عبد الله رضي الله عنه 50
ناصر الدين سعيدوني د-هـ-135-137-140
(هـ)
هايدو و-98
هشام بن عبد الملك 49
(و)
الواليش فتيحة ج
ودان بوغفالة أ
الوزان 75-79
ولسن استرهازي و
(ي)
يحي بن عبد الله 50
يوسف دي أرومبورو هـ

فهرس الأماكن والبلدان:

(أ)

إسبانيا أ-27-28-32-77-117-119-121

اسطمبول 75

أزمير 62

الأغواط 15

إفريقيا 35-65-78-126-136-137

إفريقية 21-164

أكس أون بروفونس د

ألميريه 79

أمريكا 113- 117

إنجلترا 28-163

الأندلس 35

أوروبا 15-113

إيالة الجزائر د-هـ-16-26-28-30-36-107-114-121-122-131-137-146-155

إيطاليا 32

أرزيو 26-27-28-102-151-156

(ب)

باريس 137

بايلك التيطري أ-15

بايلك الشرق 116

بايلك الغرب أ-ب-ج-د-ز-ح-16-17-21-23-26-29-32-33-61-62-64-71-74-82-91-93-94-134-136-145-147-152-163-167

بجاية 106-107-118

البحر الأبيض المتوسط 15-75

البحرين 53

البرج 32-64-72-95-103

برج سباو 147

برج الكرط 96

برج هبرة 96

البرتغال 77-1158-131

برشلونة 79

البرية 73

بغداد 62

بلاد الشام 74

البندقية 79-122-163

بوسفر 120

(ت)

تادلس 100

تافيلالت 27-71

تاهرت 57-94

تسالة 95-98-102

تقرت 74

تلمسان و-ز-15-20-23-24-27-28-30-32-33-56-57-66-69-70-71-72-73-74-75-79-81-92-93-94-95-96-97-98-103-106-107-112-113-116-130-146-147-164

تليلات 95-96-98-103

تومبكتو 71

تنس 20-67-94-97-100

تونس 35-93-115-116-118-162

تونين 100

تيارت 64-146

تيفرور 96

(ث)

الثنية الحد 64

(ج)

جامع ابن البناء 70

الجامع الأعظم 21-32-33

جامع حسن باشا 33

الجامع العتيق 33

الجامع الكبير 95

جبال بني شقران 96
جبال التوارة 70
جبال الظهرة 100
جبال الونشريس 67
جبل تسالة 102
جبل الدير 95
جبل اللوحة 64
جبل المائدة 101
جبل مليح95-98
جربة 35-79
الجزائر أ-ب-ج-د-هـ-و-ر-ح-ط-16-17-
22-23-24-26-28-29-30-33-36-37-
60-61-71-74-85-86-87-91-93-95-
104-106-107-108-109-110-111-
112-113-114-115-116-117-118-
119-120-121-122-123-125-126-
127-128-129-130-131-134-135-
136-137-138-140-141-143-144-
145-146-147-150-152-153-154-
155-156-161-163-164-167-168-
169
الجزائر العثمانية أ -36-72-86-91-156-169
جزاير 109
الجزيرة الأندلسية 35
جزيرة جربة 35
جنوة 79-118
جنين 103

(ح)

الحجاز 74
حسين 96
حمام بوحجر 73
الحوض الغربي للمتوسط 121

(خ)

خروبة الصيادة 96
الخميس 71-92
خنقة سيدي ناجي 163

(د)

الدول الإيطالية ج
الدولة الحفصية 55
الدولة الزيانية 55-56-57-58-59
دار السلطان أ-ج-15-17
دار القطران 48
دار النقصان 48
دار هشام 49
دواوير 19-104-168

(ر)

الراشدية 65

(ز)

زفيزف 103
زمورة 92
الزيبان 163

(س)

السبخة 98-102
سبدو 71-147
سجلماسة 71
سعيدة 26-64-67-147
السعداوية 67
سهل تلمسان 20
سهل غريس 20-164
سهل مليتة 98
سهل ملاتة 97
سهل يسر 98
سهول مستغانم 20
سهول وهران 20
السودان الغربي 27 -71-95-130-141

سوق إبراهيم الأسبوعية 67
سوق أجادير 70
سوق بني راشد 66
سوق الجعافرة 64
سوق دومة الجندل 46
سوق ذي المجاز 46
سوق العربة 147
سوق عكاظ 46
سوق القرية 63
سوق كرّام 67
سوق اللوحة 64-146-147
سوق مجنة 46
سوق مدينة مازونة 91
سوق مدينة معسكر 91
سوق المدينة المنورة 46-48
سوق المكاحلية 92
سوق مكة 53
سوق منشار الجلد 70
سيدي البارودي 98
سيدي بلعباس 95-99
سيدي علي بن محمد 96
سيرات 64
سيفاتي 99
سيق 64-96-97-98-99

(ش)

شبه الجزيرة الإيبرية 117
شرشال 97-100
الشرق الأوسط 68
الشرق الجزائري 126
الشرق القسنطيني 127
الشلف 64-67-74-81-100-145-147
شمال إفريقيا 35 -78-136-137

(ص)

الصحراء أ-71-73-74-79-90-131-145-147
الصين 113

(ط)

طنجة 69-97
طهران 62

(ع)

عجرود 71
العراق 49
عقبة الملاحة 96
عمي موسى 92
عنابة 32-33-97-130
عين تادلس 100
عين الترك 120
عين تموشنت 98
عين سيدي عبد الله 64

(غ)

غابة مولاي اسماعيل 97
غانة 131
الغرب الجزائري ب-ج-ز-ح-16-26-28-34-60-64-95-104-116-133-134-168-169
غريس 20-96-103-164
الغزوات 71
غليزان 67-164

(ف)

فاس 66-69-70-71-78-93-95-116-164
فرنسا د-27-28-32-115-122-125-127-150-163
فروحة 103
الفسطاط 48-49
فندق الغرب 80

فندق المجاري 80

(ق)

القاهرة 172
قبة سيدي خالد 95
قبة سيدي عبد القادر الجيلاني 95
القبلة 147
قديل 102
قرية البطحاء 95
قرية تانيت 98
قرية سيدي لحسن 95
قرية عين الحوت 95
قرية الكرط 103
قرية الميتوح 100
القسطنطينية 62-111
قسنطينة 74-93-106-107-115-116-
130-141
قشتالة 120
قصر الداي 19
القطاع الشرقي 18
القطاع الوهراني د-و-ز
قطلونيا 76
القعدة 103
القلعة 65-69-93-94-95-101
قلعة أرشقول 103
قلعة بني راشد هـ-15-24-74-95
قلعة هوارة 81
قنطرة الشلف 74-147
قيادة الشرق 17
القيروان 49-163

(ك)

كانستيل 102
كتامة 163
الكرط 96-103
الكرمة 96

(ل)

ليفورن 122-137
ليون 120

(م)

مرسيليا 79-118-126-137-140-146
مازونة ج-15-17-24-25-65-66-67-69-
71-91-92-93-94-96-103
المالح 73
مجاهر 17-67-92-100
المحيط الأطلسي 131
المحمدية 33-97
مدرسة خنق النطاح 33
المدرسة المحمدية 33
المدينة المنورة 46-48
مرجة سيدي عابد 67
المرسى الكبير هـ-16-71-101-119
مزغران 99-102
مستغانم 20-24-26-27-57-64-67-71-
73-94-97-99-100-102
مسجد ابن البناء 80
مسجد الباي 33
مسجد تلمسان 75
مسجد جامع السوق 33
مسجد جامع سيدي الهواري 33
مسرغين 98-102
المشرق 24-55-88-91-113-115-155-
162
مضيق تازة 97
مضيق واد جرن 147
معسكر ج-هـ-و-16-21-24-26-30-31-
32-33-64-65-72-74-80-81-91-94-
95-96-98-99-103-130

المغرب الإسلامي ز-38-39-54-55
المغرب الأقصى أ-27-74-55-78
المغرب الأوسط ز-38-39-55
المغرب العربي 131
مغنية 25-69-71-104
المقطع 99
مكناس 93
ملوية 70
مليانة هـ-20-67-93-147
المملكة المغربية 15
ميناء أرزيو 26- 27-28-151
ميناء مستغانم 26- 27
ميناء هنين 103
ميناء وهران 71
مينا 20-64-164
ميورقة 76

(ن)

ندرومة 24-30-57-69-70-71-104-116
النمسا 115
نهر الشلف 67
نهر قوبلت 99

(هـ)

الهبرة 64
الهند 113
هنين 71-103

(و)

واد الحلو 95
وادي جدي 163
وادي الحمام 95-96-97
وادي سيق 99
وادي الشلف 147
وادي علالة 100
وادي مكرة 95
وادي مينا 20-164
وادي هبرة 99
وادي وارو 98
وجدة 69-71-93-98-104
وهران أ-ب-د-هـ-و-ز-16-18-19-20-24-26-27-28-30-32-33-34-35-36-56-57-62-70-71-73-75-76-79-94-96-97-98-99-101-102-103-118-119-120-121-130-141-145-147-156-157-160-164

(ي)

اليمن 53

فهرس القبائل والجماعات:

(أ)

الأتراك العثمانيين 16-17-19-23-25-29-71

الاسبان ب- 16-27- 36-101-102- 107-119-120-121-132

الأسرى المسيحيين 76-115-160

الاقتصاديون 41

الأندلسيين 25-119

الأوروبيين 80-108-110-111-120-121-132

الأوكلة 97

أولاد براهيم 67

أولاد الأكراد 64

أولاد خالد الشراقة 67

أولاد خليف 146-147-164

أولاد داود 68

أولاد السيد 64

أولاد سيدي دحو 64

أولاد الشريف 64

أولاد عامر 17

أولاد العباس 67

أولاد عوف 67

أولاد عياد 64

أولاد ميمون 95-99

أولاد يعقوب 146

الأربعاء 146

الإيطاليين 132

(ب)

البرانية 30

البربرية 18

البرجية 64-95

بني شقران 64-96

بني عامر 64

بني عباس 71

بني منيارين التحاتة 67

(ح)

الحدادين 25

الحساسنة 67

الحشم 26-64

الحضر 25-29-71-1047-151-168

الحريريين 93

(خ)

الخياطين 93

الخرازين 70

(د)

الدباغين 25-70

الدرقاويين 35

الدوابر 17-18-62-64-97

(ر)

الرحالة الأوروبيين 80

الروم 50-126

اللغويون 40

(ز)

الزمالة 17-18-62-64

(س)

السراجين 70

سعيد عطية 146

سلاطين المغرب 16

(ط)

الطرق الصوفية 28-144

(ع)

العبيد السود 30-161

العثمانيين هـ-16-17-19-22-23-25-29-36-71-107-108-121-129-167

العرب 19-40-46-62-89-136

العطارين 25-50-146

(غ)
الغرابة 67
(ف)
الفاسيين 71
فرسان المخزن 19-168
الفرنسيين 22-132
(ق)
قبائل الرحل 68
قبائل الرعية 147
القبائل الصحراوية 64-73-143-145
قبائل فليتة 26
قبائل لحرار 164
القبائل المخزنية 20-64-97
القبائل الممتنعة 147
قبائل الوارسنيس 147
قبيلة الأعشاش 25
قبيلة أولاد نايل 163
قبيلة الحشم 26
قبيلة الدوائر 97
قبيلة سيدي العربي 73
قبيلة ضريسة 97
قبيلة عدوان 46
قبيلة هوزان 46
(ك)
الكتانين 93
الكراغلة 25-29-71
(م)
مجاهر 17-67-92-10
المخادمة 146
مخزن أولاد خليف 147
مخزن أولاد الصحاري 147
مخزن بوحلوان 147
مخزن الدوائر 18
مخزن الزمالة 18
مخزن عمراو 147
مخزن وهران و
المسلمين 16-21-45-50-51-58-80-121
المغاربة 27-96
(ن)
النجارين 25
النساجين 24
(و)
وزارة 146
(ي)
اليهود 25-30-66-71-104-118-121-
130-148-168

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

قائمة المختصرات باللغة العربية

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية

مقدمة ..... أ

المدخل: أوضاع بايلك الغرب خلال عهد الدايات

1- لمحة تاريخية عن بايلك الغرب 15

2- التنظيم الإداري لبايلك الغرب 17

3- التنظيم الاقتصادي 20

أ- الزراعة 20

ب- السياسة الضريبية 21

ج- الصناعة 24

د- التجارة 25

1- التجارة الداخلية 25

2- التجارة الخارجية 26

4- الأوضاع الاجتماعية 28

5- الأوضاع الصحية 30

6- الأوضاع الثقافية 33

الفصل الأول: لمحة تاريخة عن السوق: البعد الحضاري والتاريخي

1- مفهوم السوق 39

أ -لغة 39

ب- إصطلاحا 41

2 - نشأة وتطور ظاهرة السوق 42

3 - الأسواق في الجاهلية 46

4 - التنظيم الإسلامي للسوق 47

5- تنظيم الأسواق في بلاد المغرب الإسلامي 54

6- تنظيم الأسواق بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني 55

الفصل الثاني: الأسواق ببايلك الغرب الجزائري: الوظائف الاقتصادية والاجتماعية

1 - أنواع الأسواق في بايلك الغرب 61

أ- الأسواق الريفية 62

1- الأسواق الأسبوعية 63

2 -الأسواق السنوية 68

ب- الأسواق الحضرية 68

ج- الأسواق المتنقلة 72

د-الأسواق المتخصصة 75

هـ- السويقات 76

2 - مرافق السوق 77

أ- الفنادق 77

ب - الدكاكين 80

3- رواد الأسواق 82

أ- المعلم 82

ب- المحتسب 83

ت - الأمين 86

ث- الجمرك 88

ج - السمسار 88

ح- الدلال 89

خ-الزبائن 90

4 - المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق 90

5- الطرق التجارية الرئيسية في بايلك الغرب 93

أ-طرق الحواضر الكبرى 94

ب - المسالك الريفية 100

الفصل الثالث: العملات المتداولة بأسواق بايلك الغرب: الانفتاح والتنوع

1- العملة المحلية الجزائرية..... 107
أ- النقود الذهبية المضروبة بالجزائر..... 107
ب- النقود الفضية المضروبة بالجزائر..... 109
ج- النقود النحاسية المضروبة بالجزائر..... 111
د- مقارنة بين النقود الذهبية المضروبة بالجزائر وتلمسان..... 112
2- عملات الدول المغاربية..... 114
أ- تداول العملة التونسية 115
1- أهم العملات التونسية..... 115
2- أثر العملة التونسية على العملة المحلية من حيث القيمة..... 116
ب- تداول العملة المغربية..... 116
3- العملة الإسبانية 117
أ- أهم العملات الاسبانية المتداولة في الجزائر..... 118
ب- طرق دخول العملات الإسبانية إلى الجزائر..... 120
ج- أثر العملات الاسبانية على العملة المحلية من حيث الإسم والقيمة..... 121
4- تداول بقية عملات الدول الأوروبية والإسلامية 122
5- حركية العملات المصرفية..... 127
أ- إستقرار أسعار الصرف والعملات 1685-1816..... 127
ب- تدهور قيمة العملات النقدية وبوادر أزمة السيولة 1817-1830..... 128
6- تزييف العملة..... 131

الفصل الرابع: أنظمة التعامل التجاري بأسواق بايلك الغرب الجزائري

1- المكاييل والموازيين والقياسات..... 134
أ - المكاييل..... 134
ب - الأوزان..... 137
ج - وحدة القياس..... 141
2- المكوس المفروضة على الأسواق والفوائد المترتبة عن التعامل التجاري..... 143

3- الأسعار والقدرة الشرائية..... 149
أ- أسعار المنتوجات الزراعية..... 149
1- حركة أسعار القمح..... 149
2- حركة أسعار الشعير..... 150
3- زيت الزيتون..... 153
ب- الأسعار الغذائية..... 154
ج-أسعارالحيوانات..... 157
د- أسعار الأسرى..... 160
هـ - الألبسة بين العرض والطلب 162
و- أسعار الأسلحة..... 163
4- أهمية الأسواق ونشاطها ببايلك الغرب..... 163
خاتمة..... 167
الملاحق..... 172
البيبليوغرفيا..... 177
فهرس الأعلام والأماكن والقبائل والجماعات...... 197
فهرس الموضوعات..... 208